التقرير السنوي
2017

Bank of Jordan بنك الاردن
Syria سورية
ش.م.س

bankofjordansyria.com

رؤيتنا

أن نكون بنكاً رائداً في سورية وحيثما نتواجد في العالم، نتفوّق في تلبية احتياجات وتطلعات عملائنا الماليّة والمصرفيّة، ونواصل التّطور والارتقاء بخدمتهم، وبناء علاقة متميزة معهم.

رسالتنا

نعمل بكل طاقاتنا لنكون الشريك الأقوى والأقرب للعملاء، نلبي احتياجاتهم ونستجيب لتوقعاتهم من خلال مجموعة خدمات وحلول ماليّة ومصرفيّة متطورة ذات قيمة مضافة، تسهم في تحقيق آمالهم وطموحاتهم بمستقبل أكثر نجاحاً.
نعامل ونتعامل بشفافية وعدالة وروح الفريق المؤهل والمحفّز، ونعظّم قيمة مؤسستنا ونعمل معاً كنموذج إيجابي وفعّال يسهم في تطور وتقدّم المجتمع.

قيمنا الجوهرية

- **النّزاهة:** تنفيذ جميع التعاملات بشكل حيادي وموضوعي، ضمن الأطر القانونية لتحقيق أهداف البنك.
- **الشّفافية:** الإفصاح الكامل في تبادل المعلومات والمعارف وتبسيط الإجراءات بأعلى درجات المهنيّة.
- **الابتكار:** السّعي الدائم إلى التعلم ودعم الابتكارات المفيدة، والاستفادة من الخبرات العالميّة في ابتكار الحلول المحليّة الرائدة المبنيّة على خبرات عالية المستوى والتّرحيب بالتغيير الإيجابي.
- العمل الجماعي: العمل بروح الفريق وبشكل مؤسسي على كافة المستويات لتحقيق أهداف البنك بكفاءة وفاعلية.
- **الانتماء:** الالتزام بأعلى درجات الإخلاص تجاه البنك والعاملين فيه والمتعاملين معه.
- **الرّيادة:** العمل على تنمية المواهب وخلق القدرات القيادية لإيجاد حلول عمل فاعلة، تهدف إلى تلبية احتياجات عملائنا على أفضل وجه.
- **تحقيق النّجاح في أعمالنا والرّفاهية لموظفينا وللمجتمعات التي نعمل بداخلها:** السّعي من خلال ثقافتنا وأفكارنا وعملنا الجماعي إلى ترسيخ قيمنا المميزة في تعاملنا مع أفراد المجتمع من حولنا.

قائمة المحتويات

	رقم الصفحة
مجلس الإدارة	5
كلمة رئيس مجلس الإدارة	6
تقرير مجلس الإدارة 2017	8
البيانات المالية للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2017	34
البيانات الإضافية لمتطلبات هيئة الأوراق المالية 2017	120
الحاكمية المؤسسية	136
الإفصاح والشفافية	147
شبكة فروع بنك الأردن– سورية	148

بنك الأردن– سورية
شركة مساهمة سورية، تم الترخيص لإنشائه بتاريخ 27 أيار 2007 بموجب القرار رقم (36/م.و) الصادر عن رئاسة مجلس الوزراء في الجمهورية العربية السورية، وتم تسجيله في السجل التجاري لمحافظة دمشق تحت الرقم /15351/ تاريخ 28 أيار 2008، وفي سجل المصارف تحت الرقم /17/ تاريخ 29 تموز 2008.
رأسمال البنك المدفوع كما المصرح به 3.000.000.000 ل.س (3 مليار ليرة سورية)، موزع على 30 مليون سهم.
تم إدراج سهم بنك الأردن– سورية في سوق دمشق للأوراق المالية، في السوق الموازي بتاريخ 23/حزيران/2010، تحت الرمز BOJS.

العنوان الإدارة العامة – دمشق – ساحة السبع بحرات – شارع بغداد
صندوق بريد 8058 دمشق – سورية
هاتف +963 (11) 22900000
فاكس +963 (11) 2315368
البريد الإلكتروني info@bankofjordansyria.com
الموقع الإلكتروني www.bankofjordansyria.com
www.facebook.com/bojsy/

سيادة الرئيس
الدكتور بشار حافظ الأسد

مجلس الإدارة

رئيس مجلس الإدارة
السيد شاكر توفيق فاخوري (ممثل بنك الأردن)

نائب رئيس مجلس الإدارة
السيد عبد العزيز رشيد السخني

الأعضاء
السيد أسامة سميح السكري (ممثل بنك الأردن)
السيد صالح رجب حماد (ممثل بنك الأردن)[1]
السيد محمد اسعد محمد نزار هارون (ممثل بنك الأردن)
السيد محمد مرهف طريف الأخرس
السيد محمد ماهر عبد الحميد عربي كاتبي
السيد عمار محمد سعيد البردان
السيد محمد أبو الهدى عبد المجيد اللحام

المدير العام
السيد جواد فتحي الحلبوني

مدقق الحسابات
شركة يو تي سي إنترناشونال
ولطفي السلامات محاسبون قانونيون محدودة المسؤولية

[1] تم تعيينه بتاريخ 16/10/2017 بموجب موافقة مصرف سورية المركزي – كتاب رقم 8615/16/ص

كلمة رئيس مجلس الإدارة

بسم اللّه الرَّحمن الرَّحيم

حضرات السيدات والسادة
مساهمي بنك الأردن- سورية الكرام،،

يسعدني أن أقدم لحضراتكم التقرير السنوي العاشر لبنك الأردن – سورية، متضمناً البيانات المالية للبنك، وأبرز الإنجازات التي تم تحقيقها والأهداف المستقبلية.
وقد جاء التقرير متوافقاً مع كافة القوانين والأنظمة وتعليمات السلطات الرقابية، بما فيها قواعد الحاكمية المؤسسية والإفصاح والشفافية وتطبيق معايير التقارير المالية الدولية.

السّادة المساهمين الكرام،،
بالرغم من التحديات التي عاشها القطاع المصرفي في سورية خلال السنوات الماضية من عمر الأزمة ، إلا أن المصرف استطاع تجاوز غالبية العقبات التي أفرزتها الأزمة، مما مكننا من تحقيق استمرارية الأعمال، وإدارة الموجودات والمطلوبات ضمن الطاقات والإمكانات المتاحة بمهنية وكفاءة، للارتقاء بمستوى خدمات البنك بما يواكب التطورات التي تشهدها الصناعة المصرفية، وبما يلبي مفهوم الجاهزية من خلال تقديم الخدمة التي يحتاجها العميل بظل ظروف الأزمة.

وعليه، فقد استمر العمل بإستراتيجية المحافظة على توفير الخدمات المصرفية للعملاء، والاستمرار بمنح تسهيلات ائتمانية جديدة مع تكثيف جهود تحصيل الديون، إضافة لتفعيل بعض الخدمات المصرفية الأخرى.
كما نؤكد على استمرارنا بالنهج الذي تم خلال السنوات السابقة من الأزمة، بالحرص على استقطاب ودائع جديدة ذات تكلفة منخفضة، مع التركيز على توسيع قاعدة المودعين بهدف تخفيض مخاطر التركز بالودائع ذات المبالغ الكبيرة نسبياً، حيث أن النسبة الأكبر من تركيبة الودائع لدينا هي بالليرة السورية، وعليه فإننا نحرص على الإحتفاظ بنسب سيولة تتجاوز النسب المحددة من قبل السلطات الرقابية، وذلك لتخفيض المخاطر بهدف ضمان حقوق المساهمين والمودعين.

وعلى صعيد تطوير منظومة إدارة المخاطر فإن البنك يعمل وبشكل مستمر على الارتقاء بإدارة المخاطر، وتطوير آليات واجراءات الضبط الداخلي، كما يولي البنك أهمية خاصة لتطبيق أفضل ممارسات الحاكمية المؤسسية لما لها من أهمية في تعزيز أداء البنك والارتقاء بمنظومة إدارة المخاطر لديه، وبما ينسجم مع متطلبات الجهات الرقابية ووفقاً للمستجدات في الصناعة المصرفية، حيث تشكل الحاكمية المؤسسية ركيزة مهمة في علاقة البنك مع مساهميه ومودعيه والأطراف ذات العلاقة.

فيما حقق البنك مستويات أداء إيجابية على صعيد نسب الملاءة المالية والسيولة، حيث بلغت نسبة كفاية رأس المال 36٪ وهي نسبة تفوق النسبة المحددة من قبل مصرف سورية المركزي والمحددة بنسبة 8٪، كما حافظ البنك على نسب سيولة تفوق متطلبات السلطات الرقابية حيث بلغت 72٪ لكافة العملات مقارنة بالحد الأدنى المطلوب والبالغ 30٪، وبلغت 25٪ بالنسبة لليرة السورية مقارنة بالحد الأدنى والبالغ 20٪.

ويولي البنك أهمية لتنمية وتطوير موارده البشرية بالرغم من الارتفاع الكبير بمعدل الدوران الوظيفي نتيجة الأزمة، مع استمرارنا ببناء فريق قادر على العمل بالرغم من الظروف الراهنة والارتقاء بأداء البنك لمستويات أفضل، سواء على المستوى التنظيمي أو التشغيلي وخلق بيئة عمل مناسبة حسب الخطط الموضوعة.

السّادة المساهمين الكرام..
باستعراض نتائج البنك المالية لسنة 2017 على صعيد المركز المالي، فقد بلغت إجمالي موجودات البنك 30.1 مليار ليرة سورية بارتفاع بقيمة 562 مليون ليرة سورية عن عام 2016 وبنسبة 2٪، في حين سجلت ودائع العملاء لدى البنك ارتفاعاً بقيمة 5 مليار ليرة سورية حيث بلغت 15.6 مليار ليرة في 2017، وسجل البنك خسارة بعد الضريبة في عام 2017 بقيمة 2.4 مليار ليرة سورية، مقارنة بربح بمبلغ 4.6 مليار ليرة سورية عام 2016، وهذه الخسارة ناتجة عن انخفاض تقييم سعر صرف العملات الأجنبية مقابل الليرة السورية في عام 2017، مع الالتزام بتكوين مخصصات، استناداً للتعليمات النافذة بهذا الخصوص، وبناء عليه، فقد انخفض مجموع حقوق المساهمين من 9.7 مليار ليرة في عام 2016 إلى 7.2 مليار ليرة في عام 2017.

أما في جانب الاستخدامات فقد انخفضت صافي التسهيلات الائتمانية بقيمة 1.1 مليار ليرة وبنسبة 10٪ لتبلغ 9.5 مليار ليرة سورية في عام 2017 مقارنة بمبلغ 10.6 مليار ليرة في عام 2016، بالرغم من قيام البنك بمنح تسهيلات جديدة بحدود 2.7 مليار ليرة، وجاء هذا الانخفاض نتيجة تسديد تسهيلات بحدود 2.5 مليار من التسهيلات القائمة، إضافة لتسديد تسهيلات متعثرة بمبلغ 700 مليون ليرة، وكذلك نتيجة الانخفاض في سعر الصرف على رصيد التسهيلات الممنوحة بالعملة الأجنبية بقيمة 607 مليون ليرة.

أما بالنسبة لبنود بيان الدخل لعام 2017 فقد انخفض إجمالي الدخل التشغيلي بنسبة 124٪ ليبلغ 1.4 مليار ليرة سورية، نتيجة خسارة بمقدار 2 مليار ليرة سورية بتقييم القطع البنيوي، مقارنة بربح بقيمة 4.5 مليار ليرة سورية في عام 2016 وذلك نتيجة لانخفاض سعر الصرف العملات الأجنبية مقارنة بالليرة السورية، في حين ارتفعت المصاريف التشغيلية بقيمة 216 مليون ليرة سورية وبنسبة ارتفاع 26٪ لتبلغ 1 مليار ليرة سورية.

وفي الختام.. فإنني أتقدم إليكم بالشكر الجزيل بإسمي وبإسم أعضاء مجلس الادارة على ثقتكم ودعمكم، كما أوجه شكري الى عملائنا على ثقتهم الغالية التي كانت دائماً محل تقديرنا واعتزازنا، كما أعبر عن تقديري للمؤسسات الوطنية، وعلى رأسها مصرف سورية المركزي، وهيئة الأوراق والأسواق المالية، ووزارة المالية، ووزارة الإقتصاد، ووزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك، وكافة الجهات الرسمية.. على جهودهم ودعمهم للقطاع المصرفي.

والله ولّي التّوفيق
شاكر توفيق فاخوري
رئيس مجلس الإدارة

تقرير مجلس الإدارة 2017

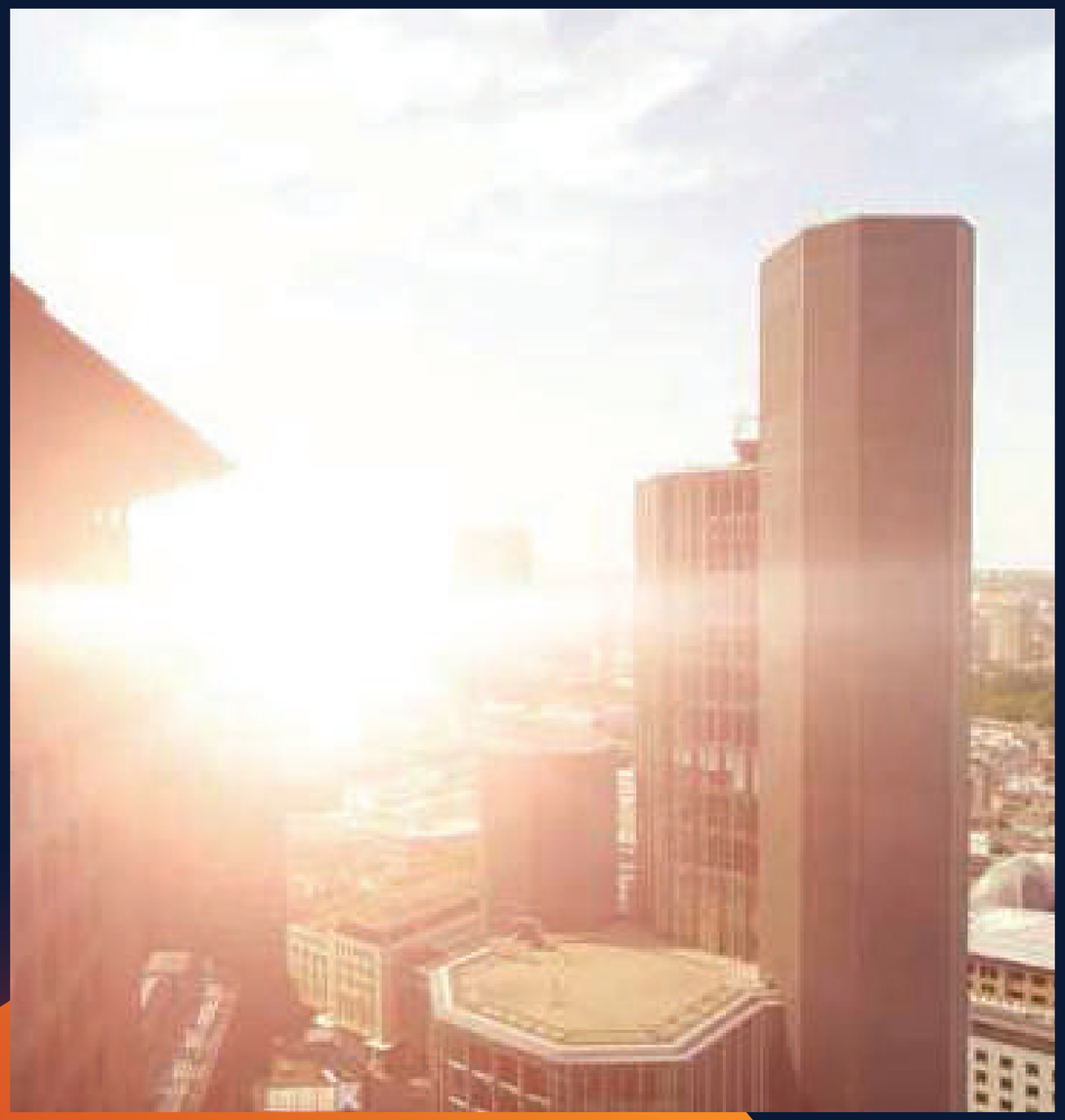

الأداء الاقتصادي 2017

المركز التنافسي 2017

الأنشطة والإنجازات 2017

تحليل المركز المالي ونتائج الأعمال لسنة 2017

أهداف خطتنا المستقبلية 2018

الأداء الاقتصادي 2017

تميز عام 2017 في سورية بأنه العام المفصلي في رسم الخريطة الاقتصادية لسورية خلال السنوات القادمة، استناداً إلى الارتباط القوي بين الاقتصاد والسياسة في الموضوع السوري، وما قدمه الجيش العربي السوري من الانتصارات المتتالية مدعوماً بحنكة سياسية على مستوى القيادة السورية، والدعم الذي قدمه الحلفاء خلال الفترة الماضية، والتطورات السياسية التي شهدتها المنطقة على المستوى الإقليمي.

كل ذلك يشير إلى اقتراب نهاية الأزمة في سورية في عام 2018، بل من المتوقع أن يشهد نهاية عام 2018 استعادة سورية لموقعها السياسي والاقتصادي في المحافل العربية والدولية، معتمداً على بقاء المقومات الأساسية التي تمكنها من ذلك، ابتداءً بأن الاقتصاد السوري هو اقتصاد متعدد الموارد يعتمد على الزراعة والصناعة والتجارة والسياحة والخدمات، بالإضافة إلى قطاع الطاقة وما يحويه هذا القطاع من مكنونات غير مستثمرة، إضافة لمناخ متوسطي معتدل ملائم لإقامة المشاريع وجذب الاستثمارات، وليس انتهاءاً بموقعها الجيوسياسي في آسيا الغربية على الساحل الشرقي للبحر الأبيض المتوسط، الذي يعتبر موقعاً إستراتيجياً من الناحية التجارية جعلها عقدة الاتصال التجاري عند ملتقى القارات الثلاث.

ويمكننا تصنيف المراحل التي مر بها الاقتصاد السوري خلال سنوات الأزمة كما يلي :

– المرحلة الأولى : من النصف الثاني لعام 2011 وحتى نهاية 2012 شكلت مرحلة الصدمة للأنشطة الاقتصادية، وسط تراجع في نشاط العديد من القطاعات الإنتاجية، حتى أن البعض منها وصل إلى درجة الشلل كالنشاط السياحي.

– المرحلة الثانية : خلال 2013 محاولة امتصاص الصدمة، والتحول الى اقتصاد الحرب، بعد أن تبين أن انتهاء الأزمة سيستغرق وقتاً، حيث كانت الأولوية هي لتأمين المواد الأساسية كالوقود والغذاء.

– المرحلة الثالثة : خلال 2014 وخاصة النصف الثاني منها، وهي مرحلة التكيف مع الأزمة، حيث كان هناك نوع من محاولات السير نحو الأمام، ومحاولة النهوض على جميع المستويات، مع استمرار الحكومة بانتهاج سياسة الإطفائي خصوصاً بالنسبة لمصادر الطاقة، تبعاً لتطورات الأزمة وتبعاتها على الاقتصاد السوري، والتوجّه الرسمي بترشيد الاستيراد واستمرار رفع الدعم بشكل جزئي عن السلع الأساسية، مع وجود دعم اقتصادي من بعض الدول الحليفة.

– المرحلة الرابعة : خلال عامي 2016–2015 : بداية مرحلة جديدة من تفكيك الأزمة واستعادة المبادرة الاقتصادية والسياسية ومحاولة دفع عجلة الاقتصاد السوري إلى الأمام، لإعادة التعافي إلى القطاعات الإنتاجية الرئيسية، مع استمرار ارتفاع سعر الصرف بشكل كبير بسبب الطلب على الاحتياطي الأجنبي وانخفاض مصادر توفيره.

– المرحلة الخامسة : خلال عام 2017 : وهي مرحلة بداية انتهاء الأزمة في سورية، واستعادة سورية لموقعها السياسي والاقتصادي، مترافق مع ثبات في سعر صرف الليرة السورية وتحسنها في محطات عديدة.

وعليه سينتقل الاقتصاد السوري من امتلاكه لمقومات الصمود خلال سنوات الأزمة إلى امتلاكه لمقومات النهوض خلال السنوات الخمس القادمة ليصل إلى مؤشرات النمو الذي كان يحققها قبل الأزمة في سورية– بل ويتجاوزها – بالاعتماد على النظرية الاقتصادية التي ترجح حصول ثورة اقتصادية وتنموية سريعة بعد الأزمات والكوارث والحروب.

الموازنة العامة للدولة 2018:[2]

صدرت الموازنة العامة للدولة للسنة المالية 2018 بمبلغ إجمالي قدره 3،187 مليار ليرة سورية، منها 2،362 مليار ليرة للإنفاق الجاري و825 مليار للإنفاق للاستثماري، بزيادة بمبلغ 527 مليار ليرة سورية وبنسبة زيادة 19.8 ٪ عن موازنة الدولة لعام 2017، وفي موازنة الدولة لعام 2018 تم رصد مبلغ 50 مليار ليرة سورية للجنة إعادة الإعمار والتعويض عن الأضرار التي لحقت بالممتلكات الخاصة للمواطنين، وتم رصد مبلغ 700 مليار ل.س لدعم الطاقة الكهربائية، ويقدر حجم الدعم الاجتماعي المخصص لصندوق الإنتاج الزراعي والصندوق الوطني للمعونة الاجتماعية ودعم الدقيق التمويني والمشتقات النفطية بمبلغ 657 مليار ليرة سورية.

كما تم تحديد سعر صرف الدولار الأمريكي مقابل الليرة السورية بقيمة 500 ل.س/دولار أمريكي في موازنة عام 2018.

وتجدر الإشارة إلى أن موازنة عام 2018 هي الأكبر في تاريخ الحكومة السورية حتى الآن بالليرة السورية، كما زادت موازنة الدولة لعام 2018 بقيمة 1.2 مليار دولار أمريكي عن موازنة عام 2017.

وحسب تصريحات وزير المالية فقد تم وضع الموازنة بالتزامن مع الكثير من المتغيرات والتطورات التي شهدتها سوريا خلال عام 2017، والتي تمثلت بالانتصارات الكبيرة للجيش العربي السوري وتحرير معظم الأراضي السورية من أيدي المجموعات الإرهابية، وعودة الحياة إلى معظم المناطق وأهمها مدينة حلب التي تعد شريان الصناعة السورية ومدينة دير الزور حيث تم تحرير العديد من حقول النفط والغاز كما شهد عام 2017 عودة عجلة الإنتاج الوطني ولا سيما الصناعي والزراعي وإقامة العديد من المعارض".

[2] وزارة المالية

وفيما يلي مقارنة لتطور حجم الموازنة العامة للدولة في سنوات الأزمة مقاسة بسعر صرف الليرة السورية مقابل الدولار الأمريكي :

العام	قيمة الموازنة بالليرة السورية	قيمة الموازنة بالدولار الأمريكي	سعر الصرف
2010	750 مليار ل.س	16.4 مليار دولار	45.5 ل.س/ دولار
2011	835 مليار ل.س	18.3 مليار دولار	45.5 ل.س/ دولار
2012	1,326 مليار ل.س	24.1 مليار دولار	55 ل.س/ دولار
2013	1,383 مليار ل.س	20.4 مليار دولار	67.5 ل.س/ دولار
2014	1,390 مليار ل.س	9.9 مليار دولار	140 ل.س/ دولار
2015	1,554 مليار ل.س	15.36 مليار دولار	150 ل.س/ دولار
2016	1,980 مليار ل.س	7.9 مليار دولار	250 ل.س/ دولار
2017	2,660 مليار ل.س	5.1 مليار دولار	517 ل.س/ دولار
2018	3,187 مليار ل.س	6.3 مليار دولار	500 ل.س/ دولار

حيث نلاحظ ارتفاع حجم موازنة عام 2018 بقيمة 1.2 مليار دولار أمريكي عن موازنة عام 2017.

قطاع التجارة[3]

تتمثل أهمية التجارة الخارجية وخصوصاً الصادرات، بالفوائد التي تعود على البلاد، وفي خفض العجز في الميزان التجاري للدولة، وتوفير جزء من العملات الأجنبية اللازمة لمواجهة أعباء التنمية الاقتصادية والاجتماعية، كما تؤدي إلى حسن استغلال الموارد الطبيعية والبشرية، وزيادة في حجم التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وجذب الاستثمارات الأجنبية، وتحقيق نتائج إيجابية لعدد من المؤشرات الاقتصادية، بما في ذلك تحقيق فائض في ميزان المدفوعات واستقرار أسعار الصرف، وهو ما يجب التركيز عليه خلال السنوات القادمة.

وحسب بيانات وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية وصلت إجمالي الصادرات بحسب البيانات الجمركية للعام 2017 إلى نحو 700 مليون دولار أميركي، أي بزيادة نحو 40 مليون دولار عن العام 2016 حيث بلغت نحو 660 مليون دولار، (علماً بأنه كان نحو 9 مليارات دولار عام 2010)، لتحقق بذلك نمواً للعام الثاني على التوالي، بينما وبحسب تقديرات اتحاد المصدرين السوري توقع وصول قيمة الصادرات إلى 5 مليارات دولار أميركي، على اعتبار أن القيم الحقيقية أعلى من الرسمية بعدة أضعاف.

وبلغ عدد إجازات الاستيراد الممنوحة في عام 2017 نحو 5،212 إجازة بقيمة 905 مليون يورو، منها 882 موافقة للقطاع الخاص بقيمة 222 مليون يورو، وجاءت مادة قطع التبديل لمعدات وسائل الإنتاج في المرتبة الأولى في إجازات وموافقات الاستيراد الممنوحة بنسبة بلغت حوالي 8٪ من إجمالي الممنوح، بينما تأتي المواد الأولية للصناعات الكيميائية بالمرتبة الثانية من الممنوح وبقيمة بلغت حوالي 82 مليون يورو، وتشكل حوالي 7٪ من إجمالي الممنوح، واحتلت مادة الحبيبات البلاستيكية في المرتبة الثالثة في الممنوح من الإجمالي وبنسبة بلغت 6.6٪ وبما يقارب حوالي 74 مليون يورو، أما مادة الأقمشة جاءت بالمرتبة الرابعة من الممنوح وبقيمة بلغت حوالي 72 مليون يورو لتشكل حوالي 6.4 ٪ من إجمالي الممنوح، بالمرتبة الخامسة مادة الورق والكرتون بنسبة 5.6٪ من إجمالي الممنوح وبقيمة بلغت حوالي 63 مليون يورو.

أما من حيث بلد المنشأ فقد جاءت الصين بالمرتبة الأولى بنسبة بلغت 12٪ وبقيمة 130 مليون يورو من إجمالي المناشئ، تلتها مصر بنسبة 9٪ وبقيمة 99 مليون يورو وجاءت الإمارات العربية المتحدة بنسبة 5٪ وبقيمة 60 مليون يورو، والهند بالمرتبة الرابعة بنسبة 3.5٪ وبقيمة 39 مليون يورو، وروسيا خامساً بنسبة 3.4٪ وبقيمة بلغت 38.6 مليون يورو.

وأيضا جاءت الصين بالمرتبة الأولى من حيث بلد المصدر بنسبة بلغت 28٪ وبقيمة 314 مليون يورو من إجمالي المصادر، تلتها الإمارات العربية المتحدة بنسبة 11٪ وبقيمة 122 مليون يورو وجاءت مصر بنسبة 9٪ وبقيمة حوالي 102 مليون يورو، ولبنان بالمرتبة الرابعة بنسبة 7٪ وبقيمة 76 مليون يورو، وجاءت روسيا بالمرتبة الخامسة بنسبة 4٪ وبقيمة بلغت 48 مليون يورو.

[3] تقرير خطة وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية – التقرير السنوي لوزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية

أما توزع شهادات المنشأ حسب طريقة الشحن، فقد استحوذ الشحن البحري على النسبة الأكبر بلغت 75٪ من إجمالي طرق الشحن وبقيمة وصلت إلى 148 مليون يورو.

وجاءت كتلة الدول العربية بالمرتبة الأولى من حيث التصدير بقيمة بلغت 147 مليون يورو وبنسبة 75٪ وجاءت ثانية كتلة أوروبا بنسبة 16٪ وبقيمة بلغت 32 مليون يورو، واحتلت السوق الآسيوية المرتبة الثالثة بقيمة وصلت إلى 13 مليون يورو وبنسبة 7٪، وجاءت بالمرتبة الرابعة كتلة الأمريكيتين وبنسبة 2٪ وبقيمة حوالي 4 مليون يورو.

أما من ناحية المواد المصدرة، فقد جاءت مواد اليانسون والكمون والكزبرة بالمرتبة الأولى من حيث أكثر المواد تصديراً بنسبة 23٪ من إجمالي المواد المصدرة، تلتها مادة الألبسة ولوازمها بنسبة 13٪، واحتلت مادة الخضار والفواكه المرتبة الثالثة بنسبة 12.6٪، وجاءت مادة المنظفات بالمرتبة الرابعة بنسبة 11.8٪ وجاءت المصنوعات الغذائية خامسة بنسبة بلغت 11٪.

وكما قد تم اتخاذ عدة إجراءات في مجال التجارة الخارجية منها :
– تحرير معظم المواد المحصورة بمؤسسات القطاع العام والسماح للقطاع الخاص باستيرادها
– إعفاء الصادرات الزراعية من ضريبة الإنتاج الزراعي ومن ضريبة دخل الأرباح والإعفاء من شرط الحصول على إجازات التصدير وإلغاء إجازات واستمارات التصدير والإعفاء من شرط الحصول على موافقة وزارة الاقتصاد عند تصدير البضائع ذات المنشأ الأجنبي.
– استمرار المحادثات مع منظمة التجارة الدولية للعمل على دخول سوريا في عضويتها.
– إلغاء الوكالة الحصرية للوكيل المعتمد في سورية.
– إصدار القائمة السلبية وإصدار نظام تصحيح إجازات الاستيراد وإعفاء عدد من المواد من شرط الحصول على موافقات الجهات العامة المسبقة.
– فك الارتباط بين الاستيراد والتصدير وإلغاء العمل بنظام تسديد قيم المستوردات من القطع الناجم عن التصدير.
– تحديث مجموعة أحكام التجارة الخارجية بما يتناسب مع التعرفة الجمركية المتناسقة.

بينما تم في نهاية عام 2017، إقرار خطة وطنية للتصدير من قبل رئاسة مجلس الوزراء تضمنت عدد من الأهداف والتي تمثلت في :
– إنتاج السلع المطلوبة في الأسواق الخارجية بعد تحسين وتغيير نوعية الإنتاج بما يراعي متطلبات الأسواق التصديرية.
– تعزيز الإنتاج الصنعي الموجه للتصدير وتحسين جودة المنتجات والتشدد في تطبيق مقاييس الجودة وتعزيز استخدام التكنولوجيا.
– توسيع العلاقات الاقتصادية الدولية عبر عقد مزيد من الاتفاقيات التجارية الفاعلة.
– تعزيز كفاءة الخدمات اللوجستية المقدمة للمصدرين وذلك عبر تفعيل خطوط النقل البري والبحري والجوي.
– دعم المنتج السوري عبر تطوير البنى التحتية الداعمة لجودة المنتج السوري من خلال الفرز والتوضيب واعتماد شهادات الجودة الدولية.

قطاع الزراعة [4]

يشكل القطاع الزراعي الركيزة الاقتصادية الرئيسية من حيث مساحات أراضيها الواسعة، وتنوع محاصيلها المنتجة وأعداد العاملين فيها، فضلاً عن تأمينها حاجة العديد من المنشآت الصناعية الإنتاجية من المواد الخام والأولية، فتكون بذلك مورداً هاماً لقطاع الصناعة السورية من جهة، وتؤمن حاجة الأسواق المحلية من المنتجات الزراعية والغذائية بشقيها الحيواني والنباتي من جهة ثانية.

وأثبت القطاع الزراعي عاماً بعد عام من عمر الأزمة وصولاً إلى العام 2016، جدارته وتصدره للقطاعات الاقتصادية في صموده واستمراره في تأمين متطلبات واحتياجات المواطنين، حيث أكدت منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة "فاو" التابعة للأمم المتحدة، أنه وبرغم مرور ست سنوات على الحرب في سورية لا تزال الزراعة جزءاً أساسياً من الاقتصاد، وتمثل نحو 26٪ من الناتج المحلي وشبكة أمان لحوالى 6.7 مليون سوري.

وبدأت الحكومة خطة شاملة لإعادة استثمار الأراضي التي أعاد الجيش العربي السوري السيطرة عليها في مختلف المحافظات، وتم تحديد الآليات التنفيذية لإعادة زراعة هذه الأراضي والتنسيق مع الجهات المحلية المعنية لتسهيل عودة الفلاحين إليها، والتواصل المباشر معهم لمعالجة الصعوبات التي تواجههم، وأهمها ضرورة تأمين كل مستلزمات زراعة الأراضي المحررة في جميع المحافظات واعتماد الكشف الحسي لمنح التنظيم الزراعي للفلاحين الذين لم يتمكنوا من تأمين وثائق الملكية لتسهيل حصولهم على مستلزمات الإنتاج وزيادة الدعم لتلبية متطلبات مرحلة إعادة الإعمار، وفي مقدمتها

[4] الهيئة العامة للبحوث الزراعية السورية – وزارة الزراعة

المساهمة بتنمية وتطوير قطاع الثروة الحيوانية وتأمين الأسمدة والأعلاف والأدوية البيطرية ودعم المشاريع المدرة للدخل للأسر الريفية لتحسين سبل العيش لديهم وتقديم مزايا للمستثمرين لإقامة مشاريع زراعية حيوية لدعم الاقتصاد الوطني.

وكان قد أقر مجلس الوزراء الخطة الإنتاجية الزراعية 2016–2017 التي تضمنت التأكيد على تنفيذ الخطة الإنتاجية الزراعية بالشكل الأمثل وخاصة خطة زراعة محصول القمح، والتنسيق مع الجهات المعنية لتفعيل عمليات تسويق المنتجات الزراعية لا سيما (الحمضيات– التفاح– زيت الزيتون) وإيجاد الآليات اللازمة لتصدير الفائض منها، والمحافظة على الثروة الحيوانية واستثمار منشآت المباقر وفق مختلف الصيغ الممكنة بما فيها التعاون مع القطاع الخاص، وإيلاء الاهتمام بمشاريع الزراعة المنزلية.
وكان أهم ما ميز خطة 2016–2017 هو التركيز على زيادة المساحة المزروعة بالقمح حيث زادت بمقدار 72،361 هكتار مقارنة مع الموسم السابق، لتشكل نسبة 63٪ من إجمالي المساحة المروية المخططة و74٪ من إجمالي مساحة المحاصيل المروية المخططة، وكذلك زيادة المساحة المروية بمقدار 68،716 هكتار مقارنة مع الموسم السابق، وتشكيل مجموعات عمل مكانية لمتابعة تنفيذ الخطة الإنتاجية الزراعية، بدءاً من مرحلة الزراعة ولغاية انتهاء مرحلة التسويق، ومجموعات فرعية على مستوى كل محافظة، ومركزية برئاسة معاون الوزير، لتسهيل استثمار الأراضي التي حررها الجيش العربي السوري بالتنسيق مع المحافظين لتسهيل عودة الفلاحين لاستثمار أراضيهم المخصصة في معظمها للزراعة وتحديداً القمح والشعير، حيث تم حصر هذه المساحات في محافظات (حلب ـ حمص ـ حماة ـ درعا) والبدء بزراعتها.

قطاع السياحة [5]

شهدت مؤشرات القطاع السياحي خلال عام 2017 تحسنا ملحوظا، في ظل بدء تعافي القطاع وعودة الأمان لكثير من المناطق في سورية، حيث تجاوزت حصة الوزارة من أرباح فنادقها 2.4 مليار ل.س لنهاية عام 2017 بنسبة زيادة تتجاوز 60٪ عن عام 2016.
وقد بلغ عدد القادمين 1.3 مليون قادم بزيادة مقدارها 25٪ عن عام 2016، وبالمقابل بلغ عدد الليالي الفندقية للعرب والأجانب والسوريين أكثر من 3.5 مليون ليلة فندقية بزيادة بنسبة 9.4٪ عن عام 2016 أنفقوا ما يقارب 7 مليار ليرة سورية، منهم 161 ألف زائر قدموا بغرض السياحة الدينية بعدد ليالي 860 ألف ليلة لنهاية 2017 بزيادة 39٪ عن نفس الفترة من عام 2016.
و فيما يخص مؤشرات الاستثمار السياحي خلال عام 2017، فقد تم تأهيل 138 منشاة سياحية بقيمة استثمارية تتجاوز 62 مليار ل.س، وتم ترخيص 6 منشآت سياحية منها منشأتين وفق صيغة BOT بقيمة استثمارية 15 مليار ل.س، وتم ترخيص 4 مراكز تدريب سياحي بعدد طلاب 238.
وقد تم افتتاح فندق غولدن بيتش في اللاذقية بكلفة استثمارية 4.5 مليار ل.س، واستكمال الإجراءات المتعلقة بتنفيذ البنى التحتية لمشروع شركة عمريت للاستثمار والتطوير السياحي في محافظة طرطوس، وإنجاز التعاقد على استثمار مشروع مجمع ايبلا وقصر المؤتمرات في محافظة ريف دمشق وفندق النورس في محافظة اللاذقية بقيمة استثمارية 22.6 مليار ل.س، بالإضافة إلى 6 مشاريع قيد التعاقد في محافظات (حماه واللاذقية وريف دمشق).
وقد تم تقديم طلبات لاستثمار 24 موقع في محافظات (دمشق وريفها– اللاذقية– طرطوس– السويداء) وذلك من 36 موقع سياحي بكلفة استثمارية 50 مليار ل.س و 12موقع ترويجي و6 مواقع شواطئ مفتوحة ومنتزهات عرضت في ملتقى الاستثمار السوري الأول.

وفي مجال الاستثمارات السياحة أيضا أعدت وزارة السياحة الخارطة الاستثمارية للساحل السوري خلال 2017 وتضمنت ما يلي:
– مناطق تطوير سياحي كبرى بحاجة لإعداد الدراسات التخطيطية (وادي قنديل– العيسوية– صليب التركمان).
– مناطق تم إعداد دراساتها وجاهزة للعرض الاستثماري كلي أو جزئي (رأس البسيط– جنوب اللاذقية).
– مناطق مشاريع إستراتيجية جاهزة للاستثمار (برج إسلام – قبو العوامية – موقع المجمع السياحي في بانياس).
– مشاريع سياحية إستراتيجية جاهزة للعرض بالتنسيق مع الجهات المالكة (جزيرة أرواد – مشاريع سياحية ممتدة على كورنيش جبلة – موقع الشريحة الأولى في عمريت في طرطوس – موقع عرب الشاطئ الحميدية في طرطوس).
وفي إطار الخدمات والجودة والرقابة على المنشآت السياحية عام 2017 تم تفعيل وتحديث العمل الرقابي على المنشآت السياحية من خلال استخدام الرقابة الالكترونية في تدقيق وضبط المخالفات، حيث تم تحرير 1،000 ضبط وإغلاق 65 منشأة سياحية مخالفة، ووضع ضوابط تقاضي بدل خدمات منشآت المبيت السياحية وغير السياحية والضوابط الخاصة بأصول تشغيلها وتقديمها للخدمة، بالإضافة إلى ترخيص 120 موقع عمل سياحي "مكتب سياحة وسفر".
وتم إصدار القرار الناظم لترخيص مراكز التدريب السياحي والفندقي والقرار الناظم لترخيص الاستراحات الطرقية وقرار المتنزهات السياحية.

[5] وزارة السياحة

وبخصوص الحرف والصناعات اليدوية تم إقامة معارض تشجيعية مجانية للحرف التقليدية وخاصة المهددة إضافة لمتابعة الخطة الخاصة بإقامة أسواق تراثية في المحافظات. كما يتم مواصلة التعاون مع منظمة اليونسكو في تنفيذ مشروع تنمية الحرف اليدوية ضمن برنامج المساهمة للفترة المالية 2016 – 2017.

وفي اطار الترويج والتسويق السياحي خلال عام 2017، فقد تم تنظيم ورعاية ما يزيد عن 100 فعالية ونشاط ترويجي في معظم المحافظات، أهمها تنظيم ملتقى الاستثمار السوري الأول، والمشاركة في فعاليات معرض دمشق الدولي بدورته الـ59 من خلال (معرض الزهور الدولي ومعرض السياحة الداخلية ومعرض الحرف اليدوية)، وفعاليات يوم السياحة العالمي في حلب ومختلف المحافظات .
كما تم تنفيذ 80 فاصل ترويجي لإبراز منتجات السياحة الدينية والثقافية والطبيعية في سورية.
وأطلقت الوزارة خلال 2017 النسخة التجريبية من تطبيق Visit Syria على متجري Google Play و iTunes ليتمكن المغتربين ومحبي سورية في العالم رؤية المواقع السياحية وتنوع المنتجات والنشاطات السياحية، وذلك من خلال تحميل هذا التطبيق المجاني.

وكان قد صرح الأمين العام لمنظمة السياحة العالمية، إن قطاع السياحة إلى سوريا سيعود بسرعة كبيرة، حيث دعا إلى ضرورة البدء بحملة إعلامية مكثفة تحت عنوان "سوريا الآن" تركز على عودة قطاع السياحة، ومرحلة إعادة الإعمار في سوريا، وستكون مقومات الحملة الترويجية، عرض قطاع السياحة في سوريا قبل وبعد الحرب، ودور الشباب السوري في إعادة الإعمار. معتمداً على وجود ثلاثة مقاصد سياحية مهمة يجب الترويج لجهوزيتها لاستقبال السياح، وهي الساحل، وأماكن السياحة الدينية، والمدن القديمة كدمشق وحلب.

قطاع الصناعة[6]

سجل العام 2017 تطوراً مهماً بالنسبة للقطاع الصناعي، مع استمرار الجيش العربي السوري في تحقيق الانتصارات وتحرير العديد من المناطق من سيطرة الإرهابيين والتى توجد فيها آلاف المنشآت الصناعية، حيث قامت الدولة السورية فى تقديم المساعدات والدعم اللازم لأصحاب المنشآت من خلال حزمة من التشريعات والقرارات واتخاذ العديد من الإجراءات لتسهيل ودعم القطاع الخاص الصناعي، إضافة لإعادة تأهيل البنى التحتية للمدن والمناطق الصناعية، وتأمين حوامل الطاقة، الأمر الذي سرّع بإعادة إقلاع المنشآت المتضررة بشكل تدريجي.
ومن أهم القرارات المتخذة هو السماح باستيراد الآلات والتجهيزات وخطوط الإنتاج الصناعية المستعملة والمجددة لكل المستوردين، بهدف دعم العملية الإنتاجية وتمكين الصناعيين من استبدال الآلات المتعطلة لديهم أو إعادة ترميم ما تم تخريبه منها، وذلك بحصولهم عليها بتكاليف أقل عن طريق المستوردين التجار نظراً لعدم قدرة عدد كبير من الصناعيين على القيام بعملية الاستيراد بأنفسهم.
وكان للمرسوم رقم 19 المتعلق بإعفاء الآلات الصناعية المستوردة من الرسوم الجمركية، والمرسوم رقم 172 الذي خفض الرسوم الجمركية على المواد الأولية ومدخلات الإنتاج الصناعية بنسبة 50٪، أثر إيجابي على الصناعة ودفع المنشآت الصناعية لمضاعفة إنتاجها، حيث بلغ عدد الإجازات المستفيدة من المرسوم للقطاع الصناعي 220 إجازة وبقيمة بلغت حوالي 46 مليون يورو، وجاء قطاع الصناعة الغذائية بأكبر عدد من الإجازات المستفيدة وبقيمة بلغت 28 مليون يورو وبعدد إجازات بلغ 85 إجازة، وجاء قطاع الصناعة الكيميائية ثانياً بعدد 79 إجازة وبقيمة 10 مليون يورو، والقطاع النسيجي بعدد إجازات وصل إلى 12 إجازة وبقيمة بلغت 2 مليون يورو.
وكما تجلى دعم قطاع الصناعة من خلال السماح للمستوردين التجاريين باستيراد الآلات المستعملة، حيث بلغ عدد إجازات الاستيراد الممنوحة للآلات المستعملة 28 إجازة وبقيمة بلغت 829 ألف يورو ، في حين بلغ عدد إجازات الاستيراد الممنوحة للآلات المستعملة 49 إجازة وبقيمة بلغت 2 مليون يورو للصناعيين بموجب قرارات صادرة عن مديرية الصناعة المعنية.

ونتيجة لذلك كان عدد المنشآت الصناعية في الإنتاج في بداية عام 2017 نحو 6،022 منشأة منها 646 منشأة في المدن الصناعية الثلاث عدرا الصناعية بريف دمشق وحسياء بحمص والشيخ نجار بحلب والباقي وعددها 5،376 في المناطق الصناعية، وقبل نهاية عام 2017 وصل عدد المنشآت الصناعية بالإنتاج 11،430 منشأة منها 920 منشأة في المدن الصناعية و10،510 منشأة في المناطق الصناعية أي ما يعني دخول 5،408 منشأة جديدة تابعة للقطاع الخاص، ما يشير إلى إصرار العديد من الصناعيين أصحاب المنشآت الصناعية المتوقفة والمتضررة على استعادة العمل في منشآتهم والاستمرار بالعمل إلى جانب الإقبال الكبير من قبل رجال الاعمال وأصحاب رؤوس الأموال على الاستثمار في القطاع الصناعي.

[6] التقرير الصناعي السوري – هيئة الاستثمار السورية – تقرير مديرية الاستثمار في وزارة الصناعة عن العام 2017

أما شركات قطاع العام الحكومية والتي تتبع للوزارة ورغم خروج 46 منشأة صناعية من العملية الإنتاجية خلال الأزمة بسبب تدميرها ونهبها وسلبها من قبل العصابات الإرهابية، وبقاء 18 منشأة تعمل بشكل جزئي، ومواجهة الشركات العاملة البالغ عددها 32 منشأة الكثير من التحديات والصعوبات المتعلقة بنقص العمالة، وتأمين حوامل الطاقة وتأمين المواد الأولية وارتفاع أسعارها وأجور نقلها، إضافة إلى صعوبة تأمين القطع التبديلية بسبب الحصار الاقتصادي المفروض، إلا أنه تم استمرار الإنتاج وتأمين مستلزماته وإعادة تأهيل بعض الشركات المتضررة تدريجياً، حيث سجلت قيمة إنتاج بلغت 175 مليار ليرة سورية ومبيعات سجلت أكثر من 167 مليار ليرة وأرباح تقديرية وصلت الى نحو 25 مليار ليرة.
كما تم إعادة العمل في 7 معامل خلال عام 2017 والتي كانت متوقفة كمعمل الأدوات الصحية العائد لشركة البورسلان والأدوات الصحية بحماة، وتشغيل معمل سكر حمص ومعمل الصهر بشركة حديد حماة وإعادة تأهيل وإقلاع قسم التشغيل بالوحدة الاقتصادية التي تقوم بتأمين القطع التبليديلة لمعمل الاسمنت، وإقلاع معمل سماد أمونيا اليوريا في الشركة العامة للأسمدة بحمص ومعمل الدرفلة بشركة حديد حماة، وإقلاع معمل سماد الفوسفاتي الشركة العامة للأسمدة بحمص، مع الاشارة إلى أنه تم خلال عام 2017 تصدير الغزول القطنية وبالقطع الأجنبي بمبلغ يقدر بنحو 4.6 مليون دولار.

وترتكز الخطة التي تنتهجها وزارة الصناعة على مرتكزات تأمين مستلزمات الشركات العاملة الصناعية ورفع طاقاتها الإنتاجية إلى حدودها القصوى، وتعظيم ربحيتها وإعادة تأهيل الشركات المتضررة جراء العمليات الإرهابية وإعادتها للعمل، وإقامة الصناعات المعتمدة على المواد الأولية المتوفرة محلياً زراعية وثروات باطنية، وإقامة الصناعات الخاصة بإحلال المستوردات وإقامة الصناعات المتعلقة بعملية إعادة الإعمار، ودعم وتمكين القطاع الصناعي الخاص وتسهيل عمله وتعزيز فرص التشاركية معه.
والجدير بالذكر أن الدورة العاشرة للجنة المشتركة السورية الروسية الموقعة في سوتشي في شهر 10 من عام 2017 شكلت نقطة انطلاق للتعاون المستقبلي، حيث تم في هذا الإطار تنفيذ بنود بروتوكول هذه الدورة والمتعلقة بإعداد خارطة طريق للتعاون الصناعي بين البلدين وتشكيل مجموعة عمل مشتركة لتحديد أطر العمل اللازمة لتنفيذ المشاريع المتفق عليها، إضافة لإعداد مشروع اتفاقية للتعاون الصناعي بين الجانبين.

وكان قد أوضح تقرير مديرية الاستثمار في وزارة الصناعة عن العام 2017 أن المنشآت التي دخلت حيز الإنتاج بلغت 771، حيث وصل رأسمالها الى 25.9 مليار ليرة وفرت نحو 3،728 فرصة عمل، توزعت بين القطاع الغذائي الذي حاز على أكبر عدد من المنشآت وبواقع 286 حرفة ومنشأة ومشروعا والكيميائي 244 والهندسي 168 مشروعا والنسيجي 73.
وحسب التقرير سجلت المنشآت الصناعية المنفذة وفق قانون تنظيم الصناعة رقم 21 نحو 468 منشأة بلغ رأسمالها 11.4 مليار ليرة وفرت نحو 2،828 فرصة عمل، فيما سجلت المنشآت المنفذة وفق قانون تشجيع الاستثمار 3 منشآت برأسمال بلغ 12.5 مليار ليرة وبرأسمال وفرت 57 فرصة عمل، وبلغ عدد المنشآت الحرفية المنفذة وفق المرسوم رقم 47 نحو 307 منشآت جديدة برأسمال 1.9 مليار ليرة أمنت 843 فرصة عمل.
وبين التقرير أن عدد المشاريع الصناعية المرخصة في العام 2017 بلغ 2،299 مشروعا ومنشأة وصل رأسمالها الى 521.9 مليار ليرة، وبلغ عدد فرص العمل التي توفرها حين إقلاعها بالعمل الى 28،228 فرصة عمل، وتوزعت هذه المنشآت والمشاريع بين القطاعات بواقع 508 منشآت هندسية و82 منشأة غذائية و 734 كيميائية و 433 نسيجية.
ويعود دخول هذا العدد من المنشآت الصناعية حيز الانتاج أو قيام المستثمرين بالترخيص للمنشآت والمشاريع الصناعية إلى الانتصارات التي حققها الجيش العربي السوري وتحرير العديد من المناطق ومنها المناطق والمدن الصناعية وتأمين الطرقات ومنها وإليها، إلى جانب صدور العديد من المراسيم والقوانين والقرارات والإجراءات والتسهيلات المتعلقة بتشجيع الاستثمار الصناعي، إضافة الى القيام بتأهيل البنية التحتية للمناطق وتزويدها بالخدمات الضرورية وتوفير المواد الأولية وانخفاض أسعارها أو استقرارها مع استقرار أسعار الصرف.

أما في مجال الرؤية الوطنية للتخطيط الإقليمي، فيما يخص المخططات التنظيمي لمراكز المدن والمحافظات، فقد أصدر الرئيس الأسد القانون رقم 10 لعام 2018 ليشكل فرصة كبيرة واستكمال لبنية التشريعات الداعمة لمرحلة إعادة الإعمار، كما أنه يمكن مراكز المدن في المحافظات من تنظيم وإزالة مناطق العشوائيات وفق آلية تنفيذية تحقق المساواة وتصون الملكية، ويساهم بالإسراع بمرحلة إعادة التعافي لجميع المحافظات السورية وإعادة الإعمار المناطق المتضررة بفعل الإرهاب .

أداء سوق دمشق للأوراق المالية[7]

أنهت سوق دمشق للأوراق المالية تعاملاتها في عام 2017 على تداولات بلغت نحو 12.65 مليار ليرة سورية وبلغت كمية الأسهم المتداولة حوالي 28.8 مليون سهم موزعه على 23،660 صفقة مقارنة مع حجم التداول خلال عام 2016 والبالغ حوالي 20.05 مليون سهم، وبقيمة إجمالية بلغت 3.1 مليار ليرة سورية موزعة على 8،809 صفقة، على مختلف أسهم الشركات المدرجة في السوق والبالغ عددها 24 شركة موزعة بين :

1. القطاع المصرفي (14 مصرف)
2. قطاع الخدمات (2 شركة)
3. قطاع التأمين (6 شركات)
4. قطاع الصناعة(شركة واحدة)
5. قطاع الزراعة (شركة واحدة)

وارتفعت القيمة السوقية لجميع الشركات المدرجة إلى حوالي 646 مليار ليرة سورية كما هي في نهاية عام 2017 إي بزيادة نسبتها حوالي 262٪ عن القيمة السوقية في نهاية 2016.

وأغلق المؤشر نهاية العام 2017 على 5،982 نقطة مرتفعا بنسبة 269.8 ٪ عن العام 2016 .

وبلغ متوسط حجم التداول في الجلسة الواحدة خلال عام 2017 مايقارب 125 ألف سهم في الجلسة الواحدة، وبمتوسط قيمة تداول 55.2 مليون ليرة سورية تقريبا في الجلسة الواحدة، وذلك على مدى 229 جلسة تداول خلال عام 2017 ،مقارنة مع 200 جلسة خلال عام 2016 بمتوسط حجم تداول 102 ألف سهم ومتوسط قيمة تداول 5.015 مليون ليرة سورية في الجلسة الواحدة.

ومن حيث القطاعات، فقد تصدر قطاع البنوك المرتبة الأولى بقيمة تداول مقدارها حوالي 11.8 مليار ليرة سورية، أي مانسبته 94٪ من القيمة الإجمالية للتداول خلال عام 2017، يليه قطاع التأمين بقيمة تداول مقدارها 452 مليون أي مانسبته 3.5٪ من القيمة الإجمالية للتداول.

التأمين[8]

يبلغ عدد الشركات العاملة في سوق التأمين السورية 13 شركة منها شركة حكومية واحدة و12 شركة تأمين خاصة منها عشر شركات تأمين تقليدي وشركتان للتأمين التكافلي (الإسلامي)، وهذه الشركات هي :

المؤسسة العامة السورية للتأمين – الشركة المتحدة للتأمين – الشركة السورية العربية للتأمين – الشركة السورية الدولية للتأمين آروب – الشركة الوطنية للتأمين – شركة التأمين العربية سورية – الشركة السورية الكويتية للتأمين – شركة المشرق العربي للتأمين – شركة الثقة السورية للتأمين – الشركة الاسلامية السورية للتأمين – شركة أدير للتأمين – شركة العقيلة للتأمين التكافلي – شركة الاتحاد التعاوني للتأمين سولدارتي – شركة الاتحاد العربي لإعادة التأمين .

أما شركات التأمين المدرجة أسهمها بسوق دمشق للأوراق المالية، فقد بلغت ست شركات وهي (أروب سورية – الوطنية للتأمين – العقيلة للتأمين التكافلي – السورية الكويتية للتأمين – سولدارتي للتأمين – المتحدة للتأمين) من أصل 24 شركة مدرجة أسهمها في السوق.

وبين التقرير الصادر عن هيئة الإشراف على التأمين أن النصف الأول من عام 2017 حقق أقساطا بقيمة 14 مليار ليرة، دفعها المؤمنون لـ 13 شركة عاملة في السوق، منها 9.7 مليار ليرة حصة المؤسسة العامة السورية للتأمين، وأوضح التقرير أن عائدات سوق التأمين تتحسن وتتطور بشكل مستمر، حيث بلغت نسبة الزيادة خلال الربع الأول من عام 2017 عن نفس الفترة من العام 2016 بنحو 30٪، كما سجلت عائدات الربع الأول لعام 2017 نحو 5.4 مليار ليرة، كانت حصة المؤسسة العامة للتأمين منها 3.3 مليار ليرة، في حين بلغت نسبة الزيادة خلال النصف الأول من العام 2017 عن النصف الأول من العام 2016 بحدود 6٪.

حيث أن التحسن المسجل على المؤشرات المالية لنسب العائدات في سوق التأمين يعود للظروف العامة في البلاد والاستقرار النسبي لأسعار صرف الليرة السورية أمام الدولار، وتحسن المناخ الاقتصادي في الصناعة والتجارة وغيرها، يضاف إلى كل ذلك إنجازات الجيش العربي السوري على امتداد المساحة الجغرافية وبالاتجاهات الأربعة.

ويشار إلى أن الخطوات التي اتخذت، بعد الاجتماع النوعي الذي عقده رئيس الوزراء مع إدارة هيئة الإشراف على التأمين كانت إيجابية وعملية لإصلاح قطاع التأمين تمثلت بتعديل هيكلية مجلس إدارة الاتحاد السوري لشركات التأمين وإعادة النظر في توزيع حصص التأمين الإلزامي بين المؤسسة والشركات الخاصة وزيادة إيرادات سوق التأمين بقيمة 10 مليار ليرة سورية إضافة إلى تعديل بوليصة التأمين الصحي من خلال التغطيات والأقساط.

[7] تقرير التداول لعام 2017
[8] تقرير هيئة الإشراف على التأمين

المركز التنافسي 2017[9]

تحدى القطاع المصرفي السوري المخططات والرهانات التي سعت جاهدة لدفعه إلى الانهيار وهبوط مؤشراته، تحت ضغط الحصار والعقوبات في ظل الظروف الأمنية المتراجعة خلال سنوات الأزمة،

حيث تمكنت المصارف السورية إلى حدٍّ كبير من الوقوف وتجاوز الأزمة خلافاً للتوقعات بانهيار الاقتصاد وتوقف المصارف عن العمل، حيث ساهمت المرونة التي تتمتع بها المصارف السورية من الصمود أمام الصعوبات التي تعتريها، وقد استمرت المصارف السورية بعملياتها المصرفية بحرية ومن دون توقف، وإدارتها للمخاطر المحيطة بالعمل المصرفي بسياسات تحوطية جيدة، واستمرارها بتقديم خدماتها وممارسة نشاطها بالحد الذي يسمح فيه الوضع العام بسورية، وهذا يعود للتغيرات الجذرية التي حدثت في القطاع المصرفي في سورية، وتحديداً في العقد الذي سبق الأزمة، والقرار الذي أصدرته الحكومة السورية بتحرير القطاع المصرفي في عام 2003.

ونتيجة لذلك فقد ارتفعت ودائع العملاء لدى قطاع المصارف الخاصة التقليدية بنسبة 11.14٪ وبقيمة 70 مليار ليرة سورية خلال التسعة أشهر الأولى من عام 2017، حيث وصلت إلى 700 مليار ليرة سورية بعد أن كانت 630 مليار ليرة في نهاية عام 2016، وقد وصلت ودائع العملاء لدى بنك الأردن– سورية إلى 13.5 مليار ليرة سورية لغاية 2017/9/30، لتبلغ حصته السوقية من إجمالي ودائع العملاء للبنوك الخاصة التقليدية 2٪.

وارتفعت إجمالي الموجودات لدى قطاع المصارف الخاصة التقليدية بنسبة 6.4٪ وبقيمة 73.7 مليار ليرة سورية خلال التسعة أشهر الأولى من عام 2017، ووصلت إلى 1،228 مليار ليرة سورية، ووصلت إجمالي الموجودات لدي بنك الأردن– سورية كما في 2017/9/30 إلى 32.8 مليار ليرة سورية، لتبلغ حصته السوقية من إجمالي موجودات البنوك الخاصة التقليدية 2.67٪.

وبلغت صافي التسهيلات الائتمانية لدى قطاع المصارف الخاصة التقليدية 148.9 مليار ليرة سورية حتى 2017/9/30 مقارنة بنحو 139.1 مليار ليرة سورية في نهاية عام 2016، فيما بلغت صافي التسهيلات الائتمانية لدى بنك الأردن– سورية 10.9 مليار لغاية 2017/9/30 لتبلغ حصته السوقية من صافي التسهيلات الائتمانية للبنوك الخاصة التقليدية 7.3٪.

فيما انخفضت المخصصات المكونة على التسهيلات الائتمانية المباشرة لدى قطاع المصارف الخاصة التقليدية لغاية 2017/9/30 لتبلغ 86.7 مليار ليرة سورية بعد أن كانت 88.3 مليار ليرة سورية في نهاية عام 2016، فيما وصل المخصص المكون لدى بنك الأردن– سورية إلى 4.589 مليار ليرة سورية كما في 2017/9/30، وكان 4.523 مليار ليرة سورية في نهاية عام 2016.

وعلى الرغم من استمرار الأزمة والظروف التي تمر بها البلاد والتي ألقت بظلالها على القطاع المصرفي، ومع استمرار بنك الأردن – سورية بزيادة التحوط، واستمرار تحسن سعر صرف الليرة السورية مقابل العملات الأجنبية، فقد تم تحمل خسارة بقيمة 2.49 مليار ليرة سورية في عام 2017، مقارنة بصافي ربح بقيمة 4.67 مليار ليرة سورية في عام 2016، فيما ارتفعت إجمالي الموجودات بنسبة 2٪ حيث بلغت 30.1 مليار ليرة سورية وكانت في عام 2016 حوالي 29.6 مليار ليرة سورية، وحافظ البنك على نسب سيولة أعلى من النسب المطلوبة حيث بلغت نسبة السيولة 78٪.

وقد ارتفع رصيد ودائع العملاء بقيمة 48 مليار ليرة سورية حيث بلغ في 2017 نحو 15.6 مليار ليرة سورية بعد أن كان 10.5 مليار ليرة سورية في نهاية عام 2016، أما التسهيلات الممنوحة للعملاء فقد انخفضت بنسبة 10٪ لتبلغ 9.5 مليار ليرة سورية في عام 2017 مقارنة بمبلغ 10.6 مليار ليرة سورية في عام 2016.

[9] الدائرة المالية في بنك الاردن– سورية

وفيما يلي جدول يوضح نمو حجم أعمال القطاع المصرفي وحصة بنك الأردن– سورية من نمو القطاع :

المبالغ (مليار ليرة سورية)	القطاع المصرفي / البنوك التقليدية							بنك الأردن – سورية							حصة بنك الأردن – سورية						
السنة	2011	2012	2013	2014	2015	9/ 2016	9/ 2017	2011	2012	2013	2014	2015	9/ 2016	9/ 2017	2011	2012	2013	2014	2015	9/ 2016	9/ 2017
التسهيلات الائتمانية	202.6	159.3	130.5	127.7	143.1	136.3	137.9	10.6	7.8	5.8	4.4	7.3	11.1	10.9	%5.2	%4.9	%4.5	%3.4	%5.1	%8.2	%8
ودائع العملاء	327.4	310.4	393.8	456.7	505.8	621.9	700.4	10.9	11.2	13.2	11.7	9.6	9.3	13.5	%3.3	%3.6	%3.3	%2.5	%1.9	%1.5	%2
الموجودات	462.7	445.9	562.2	659	877	1.156	1.195	17.7	17.1	18.2	16.8	23.5	29.6	32.8	%3.8	%3.8	%3.2	%2.5	%2.7	%2.6	%3

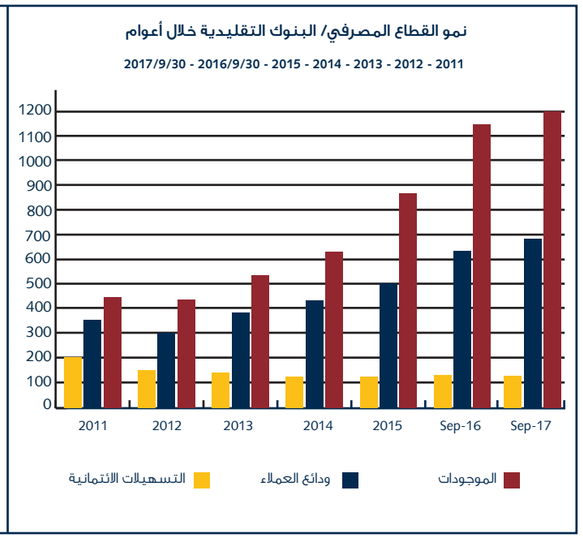

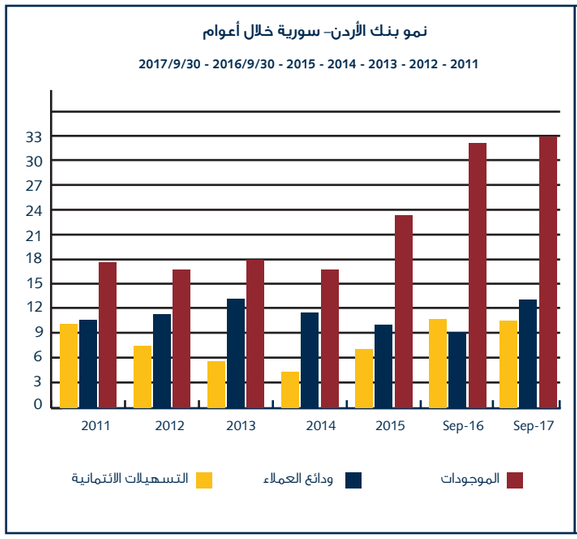

توزع (إجمالي الموجودات – ودائع العملاء – صافي التسهيلات الائتمانية المباشرة) على البنوك الخاصة التقليدية كما في 2017/9/30

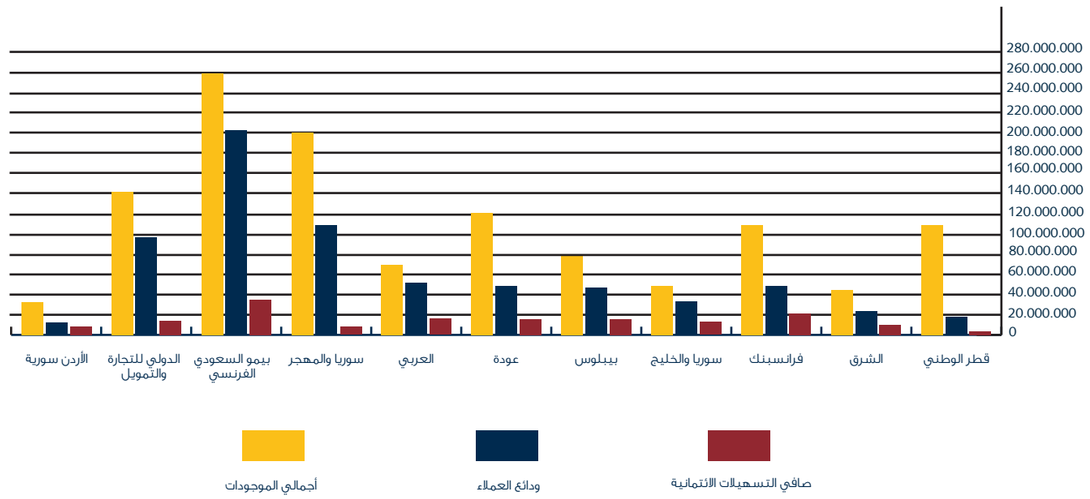

فيما بلغ الربح الصافي للبنوك الخاصة التقليدية حتى 2017/9/30 وبلغ 5.4 مليار ليرة سورية، بعد أن كان 100.4 مليار ليرة سورية كما في 2016/9/30، وتحمل بنك الأردن– سورية صافي خسارة بقيمة 157.5 مليون ليرة سورية كما في 2017/9/30، وتجدر الإشارة إلى أن أرباح القطع البنيوي الناتجة عن إعادة تقييم القطع الأجنبي لكافة البنوك الخاصة التقليدية قاربت 597.9 مليون ليرة سورية حتى 2017/9/30 وذلك بسبب ثبات سعر صرف الدولار الأمريكي، مما أدى لعدم تحقيق بنك الأردن– سورية ربح قطع بنيوي، وحققت ثمانية بنوك أرباح تشغيلية قبل أرباح القطع البنيوي وهي بنوك (الدولي للتجارة والتمويل – بيمو السعودي الفرنسي– سورية والمهجر– عودة – بيبلوس– فرنسبنك – الشرق– بنك قطر) وباقي البنوك تحملت خسائر تشغيلية وهي (العربي – سوريا والخليج – الأردن سورية).

فيما وصلت إجمالي حقوق المساهمين للبنوك الخاصة التقليدية كما في 2017/9/30 إلى 277.3 مليار ليرة سورية مقابل 270.9 مليار ليرة سورية كما في نهاية عام 2016، بينما وصلت حقوق المساهمين في بنك الأردن– سورية إلى 9.5 مليار ليرة سورية كما في 2017/9/30 وكانت قيمتها 9.6 مليار ليرة سورية بنهاية عام 2016.

وقد بلغ عدد فروع البنوك الخاصة التقليدية 201 فرع و 10 مكاتب كما في 2017/9/30، منها 14 فرع ومكتب واحد لبنك الأردن– سورية، حيث تم افتتاح فرع جديد في محافظة السويداء في عام 2016 وذلك ضمن خطة التوسع والانتشار للبنك، مع العلم بانتظار تحسن الأوضاع الأمنية ليتم افتتاح فروع هي قيد التجهيز، أو إعادة تأهيل فروع مغلقة بسبب الأحداث الأمنية.

جدول مقارن لمؤشرات البنوك الخاصة التقليدية كما في 2017/12/31

البنك	رأس المال	إجمالي الموجودات	حقوق المساهمين	عدد الفروع	إجمالي ودائع العملاء	صافي التسهيلات الائتمانية	الديون غير العاملة	إجمالي المخصصات	صافي الربح	أرباح القطع البنيوي	كفاية رأس المال
الأردن سورية	**3,000,000**	**32,817,840**	**9,512,683**	**14**	**13,544,912**	**10,943,620**	**5,348,213**	**4,589,401**	**-157,580**	**-**	**42.67%**
الدولي للتجارة والتمويل	5,250,000	140,542,785	15,671,925	31	198,338,908	16,310,042	10,308,931	11,604,872	1,394,436	371,083	15.49%
بيمو السعودي الفرنسي	5,000,000	259,814,891	31,263,831	38	115,485,695	38,650,400	14,124,794	4,947,285	2,136,732	220,890	29.64%
سورية والمهجر	4,000,000	205,171,488	24,378,737	28	48,157,502	3,716,184	5,964,235	4,663,908	2,294,979	-	14.80%
العربي	5,050,000	74,321,838	19,749,178	19	55,367,580	9,393,522	32,715,192	16,341,381	-475,391	-	25.57%
عودة	5,724,500	120,658,935	28,253,259	19	45,801,374	11,153,968	5,817,545	8,256,939	622,904	-	51.65%
بيبلوس	6,120,000	79,950,587	21,506,786	11	38,096,726	13,299,993	15,753,132	11,334,404	131,964	6,000	33.44%
سورية والخليج	3,800,210	50,713,063	2,668,277	11	50,794,335	7,411,817	22,155,783	14,025,336	-1,366,509	-	14.60%
فرنسبنك	5,250,000	109,393,523	26,296,516	9	198,338,908	24,521,370	5,701,721	7,137,875	467,042	-	41.36%
الشرق	2,500,000	43,985,225	14,538,113	7	24,251,157	11,025,291	1,913,353	1,572,815	246,995	-	59.02%
قطر الوطني	15,000,000	110,756,658	83,541,713	15	18,615,615	2,497,412	3,493,176	2,270,579	162,954		313.17%
المجموع	**60,694,710**	**1,228,126,834**	**277,381,018**	**202**	**700,442,728**	**148,923,620**	**123,296,077**	**86,744,795**	**5,458,525**	**597,973**	-

النتائج المالية لبنك الأردن سورية عن عام 2017

بسبب استمرار تحسن سعر صرف الليرة السورية مقابل العملات الأجنبية، وتأثيره على إعادة تقييم القطع الأجنبي، تحمل البنك خسارة بقيمة 2.05 مليار ليرة سورية في عام 2017 مقارنة بربح بقيمة 4.6 مليار ليرة سورية في عام 2016، وذلك بسبب إعادة تقييم القطع الأجنبي حيث تحسن سعر صرف الليرة السورية مقابل العملات الأجنبية في عام 2017، واستمرار المصرف بزيادة التحوط، وارتفعت المصاريف التشغيلية بقيمة 216 مليون ليرة سورية وبنسبة 26٪ عن عام 2016 لتبلغ 1 مليار ليرة سورية، فيما ازدادت الموجودات بنسبة 2٪ حيث بلغت 30.1 مليار ليرة سورية وكانت في عام 2016 حوالي 29.6 مليار ليرة سورية وذلك ناتج عن منح البنك لتسهيلات جديدة، وحافظ البنك على نسب سيولة أعلى من النسب المطلوبة حيث بلغت نسبة السيولة 72٪ في 2017/12/31.

وقد ازداد رصيد ودائع العملاء بقيمة 5 مليار ليرة سورية حيث بلغ في نهاية عام 2017 نحو 15.6 مليار ليرة سورية بعد أن كان 10.5 مليار ليرة سورية في نهاية عام 2016، وانخفضت أرصدة التوظيفات لدى المصارف بنسبة 7٪ لتصبح 9.2 مليار ليرة سورية لعام 2017 مقارنة بمبلغ 10 مليار ليرة سورية لعام 2016، أما التسهيلات الممنوحة للعملاء فقد انخفضت بنسبة 10٪ لتبلغ 9.5 مليار ليرة سورية لعام 2017 مقارنة بمبلغ 10.6 مليار ليرة سورية لعام 2017، وذلك بسبب منح تسهيلات بحوالي 2.7 مليار ليرة سورية (المبالغ التي تم تسديدها 3.2 مليار ليرة سورية) وانخفاض سعر الصرف للتسهيلات الممنوحة بالعملة الأجنبية بقيمة 607 مليون ليرة.

و بالحديث عن أهم بنود بيان الدخل فقد انخفض الدخل التشغيلي بقيمة 7.3 مليار ليرة سورية وبنسبة انخفاض 124٪ ليبلغ خسارة بمبلغ 1.4 مليار ليرة سورية، كما بلغت إيراداتنا من الفوائد 493 مليون ليرة سورية لعام 2017.

الأنشطة والإنجازات 2017

استمر البنك في عام 2017 بنفس النهج الذي تم في عام 2016، والمستند إلى الخطة الاستراتيجة المعتمدة لأعوام (2015–2017)، والتي ارتكزت بشكل أساسي على منح تسهيلات ائتمانية جديدة وفق ضوابط وشروط محددة، وتنويع محفظة الودائع وتخفيض التركزات فيها، إضافة للمتابعة الحثيثة للقضايا المرفوعة ضد العملاء المصنفة حساباتهم غير منتجة، كذلك تكثيف عمليات التحصيل لباقي المحفظة الائتمانية بما فيها الحسابات العاملة، وتمتين البيئة الرقابية، حيث تم تحقيق تلك الأهداف، كما تم العمل على الاستغناء عن ودائع العملات الأجنبية لتخفيض التكلفة بظل عدم وجود فرص استثمارية أو تشغيلية لها، كذلك استمر البنك وعلى كافة المستويات الإدارية والوظيفية بضغط المصاريف الى أدنى حد ممكن، كما تم الأخذ بعين الاعتبار الاستمرار بتغيير السياسات والإجراءات وآليات العمل بضوء أي تغيير في منحى الأزمة، بما فيها تطوير أدوات الضبط والرقابة، وعليه :

وقد تم تقسيم ما تم إنجازه من برامج ومشاريع عمل وفق أربع محاور أساسية :

أولاً– محور العمليات والتنظيم

تم الاستمرار بالتركيز على تحسين بيئة العمل، بما يضمن استمرارية الأعمال، وبما يتوافق مع الإجراءات الخاصة بالبنك ومع متطلبات المرحلة والأزمة، بهدف تأمين السلاسة في تنفيذ الإجراءات وتحقيق الأهداف العامة للبنك، واستمر التنسيق بين كافة دوائر البنك، سواء دوائر الأعمال أو دوائر العمليات والمساندة أو دوائر الضبط والرقابة، من خلال تحسين الإجراءات الخاصة بضمان سير المعاملات المصرفية الداخلية بسهولة ويسر، وتخفيض مخاطر الإجراءات الداخلية من خلال الرقابة الثنائية والثلاثية وزيادة مستوى وإجراءات الأمان والرقابة.

بالإضافة لتأمين استمرارية عمل الأنظمة الآلية، وتأمين البيانات من خلال وجود مخدمات بديلة بسبب الظروف التي أفرزتها الأزمة السورية، وتم القيام بالمنجزات التالية :

– تجهيز نظام الحوالات الالكترونية مع مصرف سورية المركزي وبدء العمل به.
– التحضير لنظام المقاصة الالكترونية مع مصرف سورية المركزي.
– تحديث تشغيل البيانات آلياً بين قواعد بيانات النظام البنكي في مركزي الحاسب الرئيسي بالتزامن مع الرديف ميزة Oracle Data Guard.
– تحديث مخدمات النظام البنكي وفقا لمتطلبات استمرارية العمل بما فيها تحديث قاعدة البينات لأحدث نسخة.
– تجهيز نظام SMS Notification System لإعلام الزبائن من خلال الرسائل القصيرة على كافة الحركات المالية التي تتم على حساباتهم، وسيتم بدء العمل به مع بداية العام 2018.
– إعادة تأهيل مبنى العمليات المركزية والفرع في صحنايا، وتجهيزه للعمل بسبب تحسن الوضع الأمني في المنطقة.
– تدريب وتأهيل موظفي البنك على مشروع المقاصة الالكترونية للحوالات والشيكات، تمهيداً للبدء بتطبيق المشروع من قبل مصرف سورية المركزي في عام 2018.
– الانتهاء من أرشفة كفالات العملاء الصادرة.
– البدء بتحديث نظام كاميرات المراقبة بما يتوافق مع متطلبات قرار مصرف سورية المركزي 1150 وفق الخطة الموضوعة وفقاً لأهداف الإدارة.
– التنسيق فيما يخص طرح الخدمات الإلكترونية، وتحديث الموقع الإلكتروني لبنك الأردن– سورية.
– الانتهاء من مشروع أرشفة ملفات حسابات العملاء الكترونياً.

– كما استمرت "اللجنة التوجيهية العليا لتكنولوجيا المعلومات" في عام 2017 بعقد اجتماعاتها حيث أقرت عدة مشاريع لعام 2018، منها إطلاق البنك الإلكتروني E–Banking بالتعاون مع الزملاء في بنك الأردن – الأردن، بعد أن تم تجهيزه وتحديثه، كما سيتم استخدام تطبيق الخليوي – البنك الإلكتروني M–Banking بالتعاون مع بنك الأردن، كم سيتم استخدام نظام التقاص الإلكتروني و غرف المقاصة RTGS – ACH بعد اعتماده بشكل كامل من قبل مصرف سورية المركزي، وسيتم در اسة نظام الدفع الالكتروني وبحث التعاون مع الشركات التي حصلت على ترخيص لتقديم الخدمة.

وقد اتبعت إدارة المخاطر منهجية واضحة ضمن توجيهات وتعليمات مصرف سورية المركزي ومتطلبات بازل، وسعت إدارة المصرف إلى تطبيق أفضل الممارسات في مجال إدارة المخاطر باعتبارها أحد المستويات الأساسية للرقابة والمسؤولة عن تطوير نظام محكم وفعال للتعرف على المخاطر التي يتعرض أو من الممكن أن يتعرض لها المصرف، كما تم البدء بالعمل على تطبيق معيار التقارير المالية رقم (9) (IFRS9) في الإفصاحات المرفقة ضمن البيانات المالية الموقوفة بتاريخ 2017/12/31.

وتم خلال عام 2017 تطوير منظومة إدارة المخاطر لدى المصرف وذلك تحت إشراف مباشر من قبل لجنة إدارة المخاطر المنبثقة عن مجلس الإدارة، بهدف إدارة المخاطر التي قد تواجه عمل البنك من مخاطر تشغيلية، مخاطر سوق، مخاطر سيولة، ومخاطر الائتمان، والموائمة بين العوائد من جهة والمخاطر من جهة أخرى، حيث قامت إدارة المخاطر خلال عام 2017 بتحقيق ما يلي:

– إعداد ملفات مخاطر لكل من دوائر الخزينة والشركات.
– مراجعة ملفات مخاطر الفروع.
– تطوير سياسة اختبارات الجهد، حيث يتم تطبيق اختبارات الأوضاع الضاغطة (Stress Tes) بشكل دوري وضمن أفضل الممارسات.
– تطوير خطة استمرارية الأعمال وإدارة الأزمات، وخطة الإخلاء تماشياً مع متطلبات لجنة بازل وقرارات مصرف سورية المركزي والعمل على مراجعتها بشكل دوري.
– إنجاز خطط العمل البديلة، وإجراء فحص دوري لأنظمة البنك.
– القيام بتحليل دوري لمحفظة البنك من ناحية الأخطار المصرفية والتركزات.
– استكمال تطبيق خطة البنك تجاه تطبيق مقررات بازل II.
– متابعة كافة المخاطر المحيطة بالعمل المصرفي ووضع مخففات لها، وتطوير منهجية التقارير الخاصة بإدارة المخاطر.

بالإضافة لتفعيل عمل قسم أمن وحماية المعلومات، والذي يهدف إلى تحديد إطار واضح يهدف للتقليل من مخاطر تكنولوجيا المعلومات، وذلك من خلال الاستخدام الأمثل لأمن وتكنولوجيا المعلومات، والهدف من ذلك هو ضمان حماية أصول ومعلومات المصرف من أي عملية اختراق أو احتيال متعمدة أو عرضية داخلية كانت أو خارجية حيث يتم الاعتماد على أفضل الممارسات في مجال أمن المعلومات.

واستمرت دائرة الخزينة، بنشاطها حيث تم تحقيق عائد جيد من عمليات القطع بالرغم من تقلبات أسعار الصرف، بالإضافة لالتزام الدائرة بتعليمات مصرف سورية المركزي والجهات التشريعية والرقابية التي تم صدورها عام 2017، وتم تمويل بوالص التحصيل، وحافظ البنك على نسب سيولة ملائمة لتغطية التزامات البنك وبما يتناسب مع نسب السيولة القانونية لمصرف سورية المركزي بحيث لم تنخفض عن 23٪، وتتم إدارة السيولة بالشكل الأمثل مع الأخذ بالاعتبار الموازنة بين الكلفة والعائد .

كما تم تصفية كافة مراكز القطع التشغيلية المفتوحة لدينا لتخفيض أثر تذبذب أسعار الصرف عليها وتتم مراقبتها بشكل يومي، وتم بشكل دوري تعديل نشرات أسعار العمولات التي يتقاضاها البنك تبعاً لأسعار السوق وبما يحقق منافسة وإيراد جيد .

كما استمر البنك بمواصلة الامتثال لمتطلبات السلطات الرقابية، وذلك انطلاقاً من حرص بنك الأردن–سورية على الالتزام بكافة القوانين والتشريعات المصرفية الصادرة من مجلس النقد والتسليف ومصرف سورية المركزي وباقي الجهات الرقابية، حيث قام البنك باتخاذ إجراءات وتدابير لمواجهة التحديات التي برزت نتيجة الأزمة التي تمر بها البلاد، وذلك من خلال اتخاذ إجراءات تحوط إضافية تضمن الحفاظ على سير العمل مع الالتزام بالسياسات والإجراءات المعتمدة وكذلك قرارات الجهات الرقابية، ويعمل البنك على الالتزام بدليل الحوكمة، كما يقوم بمراجعته وتطويره وتعديله كلما دعت الحاجة أو بموجب التعليمات الصادرة بهذا الخصوص، كما تم القيام بما يلي :

– التعديل على الهيكل التنظيمي لمديرية مراقبة الالتزام بما ينسجم مع قرار مجلس النقد والتسليف رقم 1468/م.ن/ب4 تاريخ 2016/12/18 اواتخاذ الإجراءات اللازمة للعمل بالقرار المذكور.
– التنسيق لدعم المديرية باحتياجاتها من الموظفين المؤهلين وفق متطلبات مصرف سورية المركزي وهيئة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

– إعداد سياسات وإجراءات وأدلة عمل توجه عمليات البنك بما يضمن الامتثال للقوانين والتشريعات، ومنها سياسة وإجراءات الامتثال وسياسة مكافحة عمليات غسل الأموال وتمويل الإرهاب، والتي تم تعديلها بما يتوافق مع آخر القوانين والأطر التشريعية التي صدرت بهذا الخصوص، ويتم متابعة الالتزام بها عن طريق وحدة التحقق من إجراءات مكافحة عمليات غسل الأموال وتمويل الإرهاب المرتبطة بدائرة مراقبة الامتثال، ويتم إبلاغ الدائرة بأي شك أو شبهة لأي حالة قد تكون مخالفة لأي من القوانين والأنظمة والتعليمات من خلال قنوات اتصال معرفة ومحددة بشكل واضح.

– تقوم وحدة إدارة ومعالجة شكاوي العملاء باستقبال شكاوي العملاء وملاحظاتهم بما يضمن متابعة معالجتها لدى الدوائر المعنية و يعزز من ثقة المتعاملين ويمكن من الارتقاء بنوعية الخدمات المقدمة.

– كما يتم متابعة الالتزام بمتطلبات قانون الامتثال الضريبي للحسابات الخارجية الأمريكية (FATCA)، حيث تم الحصول على الرقم التعريفي للبنك GIIN الخاص بذلك، ويتم استكمال التسجيل في الموقع المخصص لإرسال التقارير المطلوبة.

ثانياً– المحور المالي

بسبب استمرار تحسن سعر صرف الليرة السورية مقابل العملات الأجنبية، وتأثيره على إعادة تقييم القطع الأجنبي، تحمل البنك خسارة بقيمة 2.4 مليار ليرة سورية في عام 2017 بعد أن كانت ربح بقيمة 4.6 مليار ليرة سورية في عام 2016، وارتفعت المصاريف التشغيلية بقيمة 216 مليون ليرة سورية وبنسبة 26 ٪ عن عام 2016 لتبلغ 1 مليار ليرة سورية.

كما تم استقطاب ودائع جديدة حيث ازداد رصيد ودائع العملاء لأجل بقيمة 3.9 مليار ليرة سورية، حيث بلغ في نهاية عام 2017 نحو 10 مليار ليرة سورية مقارنة بنحو 6 مليار ليرة سورية في نهاية عام 2016، وازداد رصيد ودائع العملاء الجارية بمبلغ 1 مليار ليرة سورية حيث بلغ بنهاية عام 2017 نحو 4.6 مليار ليرة سورية مقابل 3.6 مليار ليرة سورية في نهاية عام 2016، وحافظ على نسب سيولة آمنة وأعلى من النسب المطلوبة حيث بلغت نسبة السيولة 72٪.

واستمر البنك برصد المخصصات مقابل مخاطر التعثر وعدم السداد، تنفيذاً لتعليمات مصرف سورية المركزي، حيث تم تكوين مؤونات عامة إضافية بقيمة 1 مليار ليرة سورية في عام 2016 ليبلغ إجمالي المخصصات 4.3 مليار ليرة سورية بنهاية عام 2017 .

أما فيما يتعلق بأداء سهم بنك الأردن– سورية في سوق دمشق للأوراق المالية، فقد ارتفع سعر سهم بنك الأردن– سورية من 112.5 ل.س في بداية عام 2017 ووصل إلى 422.4 ل.س في نهاية عام 2017، بارتفاع بنسبة 275.4٪، حيث بلغ حجم تداول سعر سهم بنك الأردن– سورية نحو 245،124 سهم، وبلغت قيمة التداولات على سهم بنك الأردن– سورية 67.5 مليون ل.س خلال عام 2017، وبلغت عدد الصفقات 332 صفقة.

وقد بلغ حجم التداول للبنوك الخاصة التقليدية في سوق دمشق للأوراق المالية عن عام 2017 حوالي 17.3 مليون سهم ، وبلغت قيمة التداولات 6.3 مليار ليرة، من خلال 9،739 صفقة.

وفيما يلي جدول مقارن لنتائج البنوك الخاصة التقليدية في سوق دمشق للأوراق المالية عن عام 2017 :

البنك	حجم التداول	قيمة التداول	عدد الصفقات
الأردن – سورية	245,124	67,521,396	332
عودة	2,612,360	999,493,466	37
بيمو	11,639	4,444,896	39
سورية والمهجر	1,815,598	1,150,300,008	22
فرنسبنك	3,938,946	1,033,243,382	1825
الدولي للتجارة	1,427,443	550,482,574	1138
قطر الوطني	4,821,603	2,014,199,028	4,214
الشرق	14,050	2,792,900	10
العربي	166,784	60,458,233	231
بيبلوس	98,895	24,219,528	32
سورية والخليج	2,180,899	430,946,969	1859
المجموع	**17,333,341**	**6,338,102,380**	**9,739**

	حجم التداول		قيمة التداول		عدد الصفقات	
	2016	2017	2016	2017	2016	2017
بنك الأردن– سورية	95,720	245,124	10,118,850	67,521,396	99	332
قطاع البنوك	**12,424,395**	**17,333,341**	**1,614,929,670**	**6,338,102,380**	**4,019**	**9739**
حصة بنك الأردن سورية	%0.8	%1.4	%0.6	%1.1	%2.5	%3.4

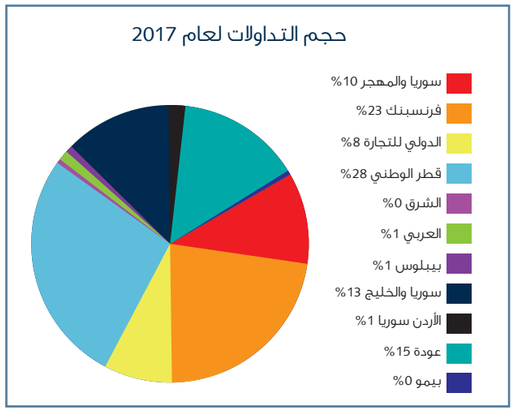

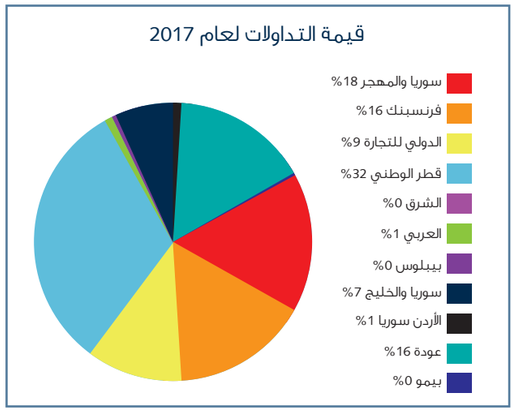

ثالثاً– محور السوق والعملاء

لم يتم طرح أي منتجات جديدة خلال عام 2017، إلا فيما يتعلق بالتسهيلات الائتمانية والخدمات المرتبطة بها والتي تحقق العائد للبنك، حيث كان بنك الأردن–سورية في طليعة البنوك التي اتخذت قرار بإعادة منح التسهيلات الائتمانية في بداية عام 2016، بناء على دراسة السوق، والمعطيات الإيجابية التي أظهرتها تطور الأزمة في سورية، كما تم التركيز أكثر على إعادة تفعيل التسهيلات غير المباشرة وتقديم الخدمات المصرفية التي تحقق العائد المرجو للبنك من خلال الحصول على عمولات مقابل هذه الخدمات حيث :

– تم طرح خدمة بيع القطع الأجنبي لتسديد بوالص التحصيل الواردة الى حسابات عملاء بنك الأردن– سورية من خلال عمليات بيع شراء عملة أجنبية من مصرف سورية المركزي (وتم إيقاف تقديم هذه الخدمة بشهر 2017/5 نظرا" لفرض عقوبات أوروبية على البنوك المراسلة).

– تم الإستمرار بتقديم خدمة تنظيم تعهدات تصدير منذ بداية عام 2017 ولغاية منتصف شهر 2017/3، نظرا" لصدور قرار بتاريخ 2017/3/19 من مصرف سورية المركزي بإلغاء تنظيم تعهدات التصدير لدى كافة المصارف في سورية.

– تم الإستمرار بالتركيز على منح التسهيلات الإئتمانية المباشرة و غير المباشرة للقطاعات الاقتصادية المنتجة والأقل مخاطر، مع مراعاة الظروف الحالية، وبشروط ومحددات خاصة، تتناسب مع المرحلة الحالية واحتياجات العملاء، حيث تم التركيز على تمويل المشتريات المحلية لعملاء المصرف للشركات الكبرى والمؤسسات المتوسطة والصغيرة، وكذلك وزيادة قيمة التسهيلات القائمة للعملاء القائمين.

وبالرغم من التسهيلات الإئتمانية التي تم تفعيلها ونظراً لتسديد جزء من التسهيلات القائمة وتخفيضها لبعض عملاء المحفظة الإئتمانية، بما فيها بعض عملاء المحفظة المتعثرة.

– وبلغت إجمالي المبالغ المحصلة لغاية 2017/9/30 لعملاء الأفراد المصنفة ديونهم غير منتجة حوالي 105 مليون ل.س والمصنفة ديونهم منتجة حوالي 100 مليون ل.س، أما بالنسبة لعملاء الشركات المصنفة ديونهم غير منتجة فقد تم تحصيل مبلغ يقارب 307 مليون ل.س.

فيما تم الاستمرار بالتركيز على متابعة الحسابات وتحصيل الديون، وتفعيل الإجراءات القانونية بحق العملاء الذين لم يبدوا أي جدية أو حسن نية تجاه البنك.

شبكة الفروع ومنافذ التوزيع

استطاع بنك الأردن– سورية خلال سنوات عمله في سورية من الوصول إلى 14 فرع موزعة في 7محافظات، بالإضافة إلى 5 مراكز لتنمية الأعمال، مع استمرار إغلاق 3 فروع بشكل مؤقت بسبب الظروف الأمنية التي شهدتها هذه المناطق، وهذه الفروع هي فرع صحنايا تم إغلاقه بتاريخ 2013/2/4 وفرع الحمدانية تم إغلاقه بتاريخ 2012/7/29 وفرع حرستا تم إغلاقه بتاريخ 10/8/ 2012.

ومن المخطط في عام 2018 إعادة افتتاح فرع صحنايا حيث يتم حاليا دراسة إعادة الافتتاح بسبب التحسن بالظروف الأمنية بالمنطقة. حيث تم إعادة تأهيل مبنى إدارة العمليات في صحنايا، وذلك بسبب التحسن بالظروف الأمنية بتلك المنطقة، تمهيداً لإعادة العمل فيه

وبالنسبة لمراكز تنمية الأعمال، فهي موزعة كالتالي : 1. مركز تنمية أعمال دمشق وريفها، 2. مركز تنمية اعمال الساحل، 3. تم تفعيل مركز تنمية أعمال الشمال في محافظة حلب بسبب تحسن الأوضاع الأمنية.

كما بلغ عدد أجهزة الصراف الآلي لعام 2017 والمتواجدة ضمن فروع بنك الأردن– سورية 15 جهاز ، موزعة ضمن 14 فرع، حيث تم تركيب صراف فرع السويداء وإدخاله بالعمل في شهر 2016/9، إلا أنه تم إيقاف أجهزة الصراف الآلي في الفروع التي تم إغلاقها، ليصبح عدد الصرافات الآلية العاملة 12 جهاز صراف آلي، و في حال اعادة افتتاح فرع صحنايا المتوقع في بداية عام 2018 سيصل عدد أجهزة الصراف الآلي إلى 16 جهاز صراف آلي منها 13 جهاز عامل.

دور البنك في خدمة المجتمع المحلي

يواصل البنك دوره في تحمل المسؤولية الاجتماعية، حيث قام برعاية عدة فعاليات رسمية واجتماعية تتعلق بآثار الأزمة في سورية بالتعاون مع عدد من المنظمات الأهلية، ومن هذه الفعاليات رعاية "ملتقى التنمية والشباب" بالتعاون مع الغرفة الفتية الدولية JCI، ورعاية فعالية فطور خيري في رمضان لعوائل الشهداء، بالإضافة إلى مشاركته الفاعلة في معرض دمشق الدولي في الجناح الخاص بالمصارف، فيما استمر البنك بموضوع تدريب طلاب الجامعات في السنوات الأخيرة أو الخريجين من أصحاب الاختصاصات المتعلقة بالإدارة والمصارف.

رابعاً– محور الموارد البشرية

تم إعادة هيكلة الموارد البشرية حيث تم فصل المهام وإحداث قسمين بما يضمن حسن سير العمل وتسهيل المهام، كما تم إعداد ملف خاص بالمؤهلات التي تتطلبها كل وظيفة.

ولأن الكادر البشري هو أساس نجاح كل مؤسسة تم إخضاع الموظفين إلى دورات تدريبية مدروسة حسب حاجة كل دائرة، بالإضافة إلى إخضاع الموظفين الجدد إلى برنامج تدريبي يتم فيه عرض أساسيات عمل البنك بما فيها مكافحة غسيل الاموال وتمويل الارهاب.

واستكمالاً لأعمال تطوير وتوسع البنك تم تأمين الموظفين اللازمين لانطلاق أعمال الفرع الجديد في محافظة السويداء، وتأمين تدريبهم وتأهيلهم لاستلام مهامهم.

كما قامت دائرة الموارد البشرية بتعديل النظام الداخلي للبنك والحصول على كافة الموافقات اللازمة، وتم متابعة خطة إحلال الموظفين وتعديلها حسب الظروف بما يضمن استمرار العمل.

وتم اعتماد نظام جديد للدرجات وسلم للرواتب والزيادات، وتحديد آليات عمل محددة لمنح الزيادات والمكافآت على أسس علمية ومنهجية واضحة، بناء على نتائج تقييم الأداء، مع الأخذ بعين الاعتبار وضع الرواتب بما يتناسب مع السوق والتضخم، وذلك لضمان توزيع الزيادات أو التعويضات بشكل ملائم، وتحفيز الموظفين لتنمية مهاراتهم وقدراتهم للوظائف الأعلى وتوفير الفرص المتكافئة بين الموظفين على أساس الكفاءة والإنتاجية، وتحديد المسار الوظيفي والمحافظة على الموظفين الأكفاء، لتحفيز الأداء المتميز، وتخفيض معدل دوران الموظفين، بهدف استمرار تطوير أعمال البنك وفق أفضل الممارسات المصرفية، للوصول لتقديم الخدمة المتميزة لعملاء البنك، وتحقيق أفضل النتائج.

وقامت دائرة الموارد البشرية بإعداد آلية لمراقبة حسابات الموظفين بالتنسيق مع الدوائر المعنية لضمان الالتزام بتعليمات مصرف سورية المركزي وهيئة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وسعت الدائرة لتوفير الكادر البشري اللازم لضمان استمرار العمل، وتوظيف القوة البشرية المتوفرة في البنك بالشكل الأمثل، حسب مقتضيات ومتطلبات العمل، حيث تمت المحافظة على أعداد الموظفين رغم معدلات الدوران حيث بلغ عدد الموظفين 216 موظف بنهاية عام 2017، مقابل 218 موظف في نهاية عام 2016.

عدد موظفي بنك الأردن– سورية حسب المؤهل العلمي في نهاية عام 2017

البيان	العدد
ماجستير	9
دبلوم عالي	1
بكالوريوس	144
دبلوم	34
ثانوية عامة	11
دون الثانوية	17
المجموع	216

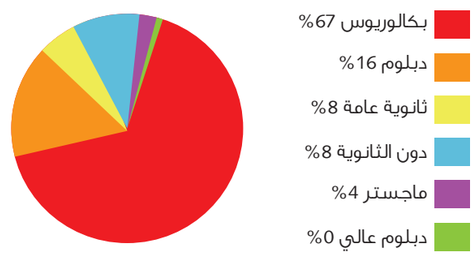

توزع الموظفين حسب الفروع والإدارات كما في نهاية عام 2017

البيان	عدد الموظفين	البيان	عدد الموظفين
الادارة العامة والمراكز	125	فرع البارون / حلب	4
فرع شارع بغداد / دمشق	15	فرع العزيزية / حلب	5
فرع أبو رمانة / دمشق	11	فرع اللاذقية / اللاذقية	13
فرع العباسيين / دمشق	8	فرع حمص / حمص	5
فرع جرمانا / ريف دمشق	7	فرع طرطوس / طرطوس	7
فرع شارع الفيصل/حلب	7	فرع السويداء / السويداء	9
المجموع		216	

وتم القيام بدورات خارجية للموظفين حسب الحاجة والأهمية، كما تم المشاركة بندوات وورشات عمل، وفيما يلي تفاصيلها:

	عدد الدورات	عدد المستفيدين	الجهات المنظمة
دورات خارجية	41	117	New Horizons – مركز التنمية للتعليم والتطوير المنتدى الإداري السوري– مركز التدريب والتأهيل المصرفي مركز أسس – اتحاد المصارف العربية – غرفة تجارة دمشق جمعية المحاسبين القانونيين – Harvest Center
ندوات و ورش عمل	6	11	غرفة تجارة دمشق –مصرف سورية المركزي هيئة الأوراق والأسواق المالية
المجموع	47	128	

تحليل المركز المالي ونتائج الأعمال لسنة 2017

أولاً : الموجودات

ارتفعت إجمالي الموجودات بنسبة 2٪ في عام 2017، حيث بلغت قيمتها 30.1 مليار ليرة سورية، وكانت في عام 2016 بقيمة 29.6 مليار ليرة سورية، حيث ازدادت الأرصدة النقدية بقيمة 1.8مليار ليرة سورية، وبنسبة 12 ٪ عن عام 2016.

عناصر الموجودات				
(المبالغ بآلاف الليرات السورية)	2017	2016	مبلغ النمو	نسبة النمو ٪
نقد وأرصدة وإيداعات لدى البنوك	17,155,364	15,288,684	1,866,679	%12
تسهيلات ائتمانية مباشرة	9,543,832	10,603,939	-1,060,107	%-10
موجودات ثابتة وغير ملموسة	1,253,766	1,241,061	12,705	%1
موجودات أخرى	2,210,073	2,466,797	256,725-	%-10
مجموع الموجودات	30,163,035	29,600,482	562,553	%2

الأهمية النسبية لعناصر المركز المالي 2017

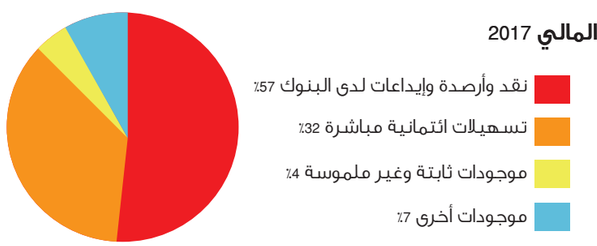

التسهيلات الائتمانية المباشرة

قام بنك الأردن – سورية بإتباع سياسة انتقائية بصورة أكبر للعملاء الذين سيتم منحهم تسهيلات ائتمانية، وذلك لما تحمله عملية المنح في ظل هذه الأزمة، من مخاطر تتجلى بنسب احتمالية عالية لعدم تسديد العملاء الممنوحين أو تعثر العملاء الممنوحين سابقاً، حيث انصب التركيز بالدرجة الأولى على توفير درجة مريحة من السيولة، وبالدرجة الثانية تم التركيز على عملية تحصيل المبالغ والأقساط المستحقة، وقد ظهر التحفظ في المنح جلياً في تسهيلات الأفراد بأنواعها حيث تراجع نمو تسهيلات الأفراد (التجزئة) عن عام 2016، بنسبة 24٪، وبالمثل تراجع نمو القروض العقارية عن عام 2016 وبنسبة 42٪، أما تسهيلات قطاع الشركات حقق ثبات نسبي عند مبلغ 10 مليار ل.س.

إجمالي التسهيلات الائتمانية (بعد تنزيل الفوائد والعمولات المقبوضة مقدماً ومخصص تدني التسهيلات)

إجمالي التسهيلات الائتمانية (بعد تنزيل الفوائد والعمولات المقبوضة مقدماً ومخصص تدني التسهيلات)				
(المبالغ بآلاف الليرات السورية)	2017	2016	مبلغ النمو	نسبة النمو ٪
تسهيلات الأفراد	42,698	56,522	-13,824	%-24
القروض العقارية	180,861	312,036	-131,175	%-42
تسهيلات الشركات المتوسطة والكبرى	9,320,273	10,235,381	-915,108	%-9
مجموع التسهيلات المباشرة	9,543,832	10,603,939	-1,060,107	%-10

الأهمية النسبية لمحفظة التسهيلات الائتمانية حسب النوع لعام 2017

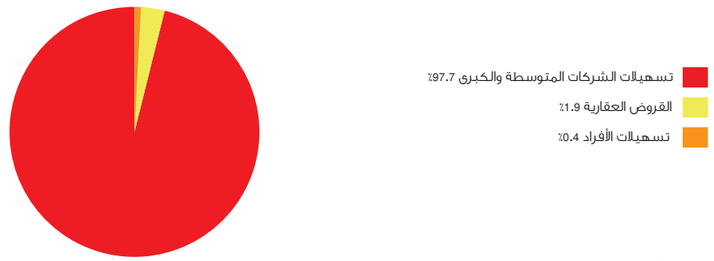

ثانياً : المطلوبات وحقوق المساهمين

انخفضت حقوق المساهمين بمقدار صافي الخسارة والبالغة 2.4 مليار ليرة سورية، ليصبح 7.1 مليار ليرة سورية عام 2017 بدلاً من 9.67 مليار ليرة سورية عام 2016 .

المطلوبات وحقوق الملكية				
(المبالغ بآلاف الليرات السورية)	2017	2016	مبلغ النمو	نسبة النمو ٪
ودائع العملاء	15,661,450	10,590,969	5,070,481	%48
ودائع بنوك ومؤسسات مصرفية	5,374,884	8,473,521	(3,098,637)	%-37
تأمينات نقدية	1,247,390	321,424	925,966	%288
مخصصات أخرى	134,931	125,328	9,603	%8
مطلوبات أخرى	566,484	418,976	147,508	%35
حقوق الملكية – مساهمي البنك	7,177,896	9,670,263	(2,492,367)	%-26
مجموع المطلوبات وحقوق الملكية	**30,163,035**	**29,600,482**	**562,554**	**%2**

الأهمية النسبية للمطلوبات وحقوق الملكية لعام 2017

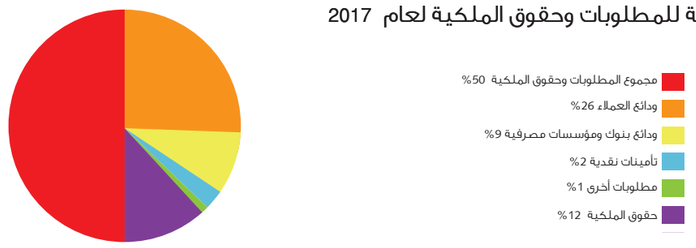

ودائع العملاء

بالاعتماد على ضرورة الموائمة بين عناصر المخاطرة والربحية والسيولة، وفي ظل الأزمة التي تعيشها بلادنا، وتأثيراتها على الاقتصاد بشكل عام وعلى القطاع المصرفي بشكل خاص، فقد استطاع البنك الحفاظ على نسب سيولة مريحة تمكنه من متابعة سياسته، ومواجهة العقبات التي من الممكن أن تعترضه مستقبلاً، بالاستناد إلى قراءة واضحة لمستقبل السوق.
حيث سجلت ودائع العملاء ارتفاعاً بقيمة 5 مليار ليرة سورية، وبنسبة 48% عن العام 2016 لتبلغ 15.6 مليار ليرة سورية في نهاية عام 2017.

توزع ودائع العملاء حسب نوع الحساب				
(المبالغ بآلاف الليرات السورية)	2016	2016	مبلغ النمو	نسبة النمو ٪
حسابات جارية	4,650,948	3,650,913	1,000,035	%27
ودائع لأجل	10,065,282	6,085,285	3,979,997	%65
ودائع التوفير	945,220	854,771	90,449	%11
المجموع	**15,661,450**	**10,590,969**	**5,070,481**	**%48**

الأهمية النسبية لودائع العملاء 2017

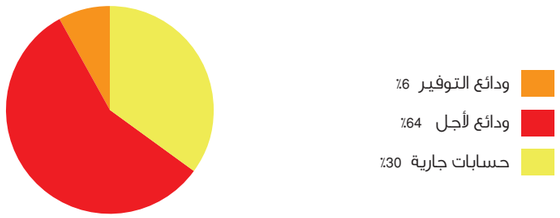

السلسلة الزمنية لأهم بنود المركز المالي							
(المبالغ بآلاف الليرات السورية)	2017	2016	2015	2014	2013	2012	2011	2010
تسهيلات ائتمانية مباشرة	9,543,832	10,603,939	7,331,948	4,418,092	5,883,322	7,831,289	10,622,432	8,804,134
ودائع العملاء	15,661,450	10,590,969	9,581,430	11,688,568	13,138,832	11,198,357	10,890,296	8,935,439
إجمالي الموجودات	30,163,035	29,600,482	23,540,309	16,783,724	18,153,934	17,085,878	17,729,470	16,171,067

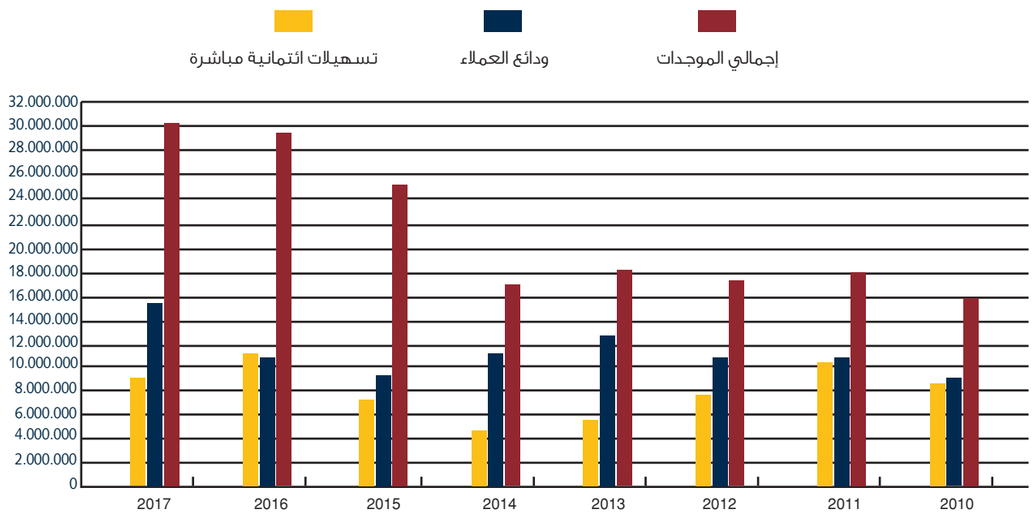

السلسلة الزمنية للأرباح أو (الخسائر) المحققة وصافي حقوق المساهمين وسعر إغلاق السهم:			
السنة المالية	حقوق الملكية – مساهمي البنك (بملايين الليرات السورية)	صافي الأرباح قبل الضريبة (بملايين الليرات السورية)	سعر إغلاق السهم (بالليرة السورية)
2009	2,842	(193.7)	-
2010	2,860	22	1,136.73
2011	2,964	56.4	88.62 (بعد تجزئة السهم)
2012	2,593	(600)	80.25
2013	2,417	(803)	106.75
2014	2,210	(207)	89.75
2015	4,991	2,810	98
2016	9,670	5,141	108
2017	**7,178**	**(2,458)**	**422.44**

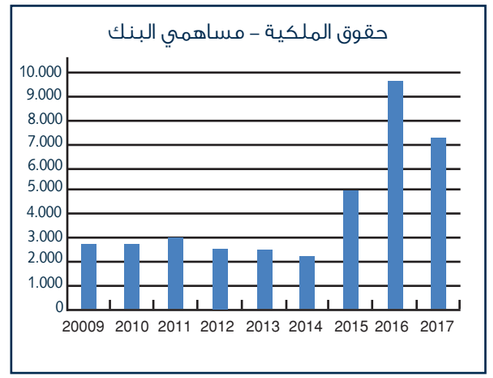

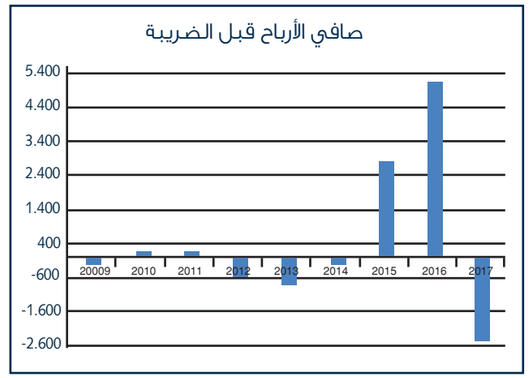

ثالثاً : نتائج أعمال البنك

الإيرادات والعمولات

تحمل البنك لخسارة بقيمة 2.49 مليار ليرة سورية بنهاية عام 2017 مقابل ربح بقيمة 4.6 مليار ليرة سورية نهاية عام 2016، وذلك بسبب تحسن سعر صرف الليرة السورية مقابل العملات الأجنبية في عام 2017 مما نتج عنه خسارة في إعادة تقييم القطع البنيوي، فانخفض الدخل التشغيلي بمقدار 7 مليار ليرة سورية، وبلغ خسارة بمقدار 1.4 مليار ليرة في عام 2017.

تطور الإيرادات				
(المبالغ بآلاف الليرات السورية)	2017	2016	مبلغ النمو	نسبة النمو ٪
الفوائد المقبوضة	1,513,868	2,014,961	-501,093	-25%
العمولات المقبوضة	112,144	145,106	-32,962	-23%
أرباح العملات الأجنبية وإيرادات أخرى	43,899	56,214	-12,315	-22%
المجموع	**1,669,911**	**2,216,280**	**-546,370**	**-25%**

الأهمية النسبية للإيرادات المحققة عام 2017

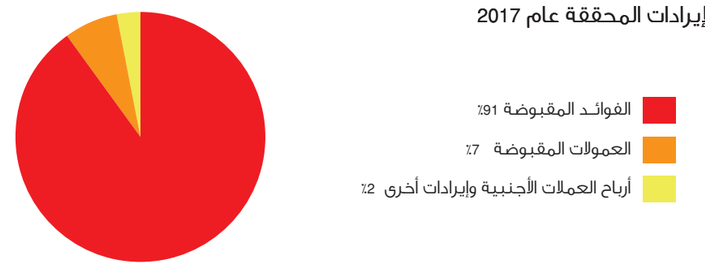

المصروفات والمخصصات

ارتفعت إجمالي النفقات التشغيلية لتصل إلى 1 مليار ليرة سورية نهاية عام 2017 بمبلغ ارتفاع وقدره 216 مليون ليرة سورية، ويعود سبب الارتفاع في النفقات التشغيلية إلى ارتفاع مصروف مخصص تدني التسهيلات الائتمانية إلى 77.5 مليون ل.س في عام 2017 من صفر عام 2016 .

تطور المصاريف والمخصصات				
(المبالغ بآلاف الليرات السورية)	2017	2016	مبلغ النمو	نسبة النمو ٪
مخصص تدني تسهيلات مباشرة	77,525	0	77,525	N/V
مخصصات متنوعة	12,671	11,600	1,071	9%
نفقات الموظفين	441,579	367,362	74,217	20%
مصاريف أخرى	432,020	357,373	74,647	21%
الاستهلاكات والإطفاءات	86,826	97,683	-10,857	-11%
المجموع	**1,050,621**	**834,017**	**216,603**	**26%**

الأهمية النسبية للمصاريف والمخصصات لعام 2017

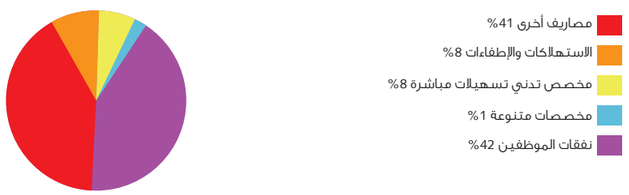

رابعاً : كفاية رأس المال والسيولة:

سجل بنك الأردن – سورية معدلات مريحة لأهم المؤشرات المالية للبنك، حيث بلغت نسبة السيولة 72٪ لكافة العملات مقارنة بالحد الأدنى المطلوب والبالغ 30٪، وبلغت 25٪ بالنسبة لليرة السورية مقارنة بالحد الأدنى والبالغ 20٪ كما بلغت نسبة الملاءة المالية 36.14٪ وهي نسبة تفوق النسبة المحددة في بازل(2) والمحددة بـ 8٪، كذلك واصل البنك العمل على تطوير منظومة إدارة المخاطر وتلبية متطلبات مصرف سورية المركزي والجهات الرقابية الأخرى.

خامساً : النسب المالية للسنوات (2011 –2012 –2013 –2014 –2015 – 2016–2017)

السنة المالية	2017	2016	2015	2014	2013	2012	2011
العائد على متوسط حقوق مساهمي البنك	**-29.59%**	%63.83	%77.22	%8.9-	%6.83-	%13.88-	%3.51
العائد على رأس المال	**-83.08%**	%155.97	%92.69	%6.9-	%5.51-	%12.00-	%3.47
العائد على متوسط الموجودات	**-8.34%**	%17.61	%13.79	%1.2-	%0.91-	%2.10-	%0.59
دخل الفوائد إلى متوسط الموجودات	**5.07%**	%7.58	%3.85	%2.82	%4.12	%6.63	%6.01
مصروف الفائدة إلى متوسط الموجودات	**3.41%**	%2.99	%3.64	%4.20-	%4.27	%5.8	%4.13
هامش الفائدة إلى متوسط الموجودات	**1.65%**	%4.58	%0.22	%1.44-	%0.15-	%1.72	%1.75
تغطية مخصص التدني للتسهيلات غير العاملة	**99.74%**	%81.59	%63.94	%61.02	%56.7	%37.5	%29.2
نسبة التسهيلات غير العاملة/إجمالي التسهيلات	**33.96%**	%34.82	%54.28	%72.52	%60.3	%37.4	%7.4
نسبة كفاية رأس المال	**36.14%**	%44.56	%30.14	%17.28	%19.3	%26.5	%30.1
نسبة السيولة القانونية	**72%**	%74	%66	%63	%57	%47	%35

المؤشرات المالية للسنوات (2011 –2012 –2013 –2014 –2015 – 2016–2017)

(المبالغ بمليارات الليرات السورية)

السنة المالية (المبالغ بالمليارات الليرات السورية)	2017	2016	2015	2014	2013	2012	2011
مجموع الموجودات	**30.163**	29,600	23,540	16.784	18,154	17,109	17,729
إجمالي التسهيلات الائتمانية	**9.544**	10,603	7,331	4.418	5,883	7,831	10,622
مجموع الودائع (عملاء وبنوك)	**21.036**	19,064	17,791	13.910	15,186	13,442	14,107
حقوق الملكية – مساهمي البنك	**7.177**	9,670	4,991	2.210	2,417	2,593	2,964
صافي الربح قبل الضريبة	**-2.457**	5,141	2,810	207-	803-	600-	56.4

أهداف خطتنا المستقبلية 2018

ستتركز خطة العمل لعام 2018، بناءاً على خطة الإدارة بالأهداف MBO's الخاصة بالدوائر الرئيسية في البنك، بحيث يتم الاستمرار بمنح التسهيلات الائتمانية، مع مراعاة التعليمات الصادرة من مصرف سورية المركزي بهذا الخصوص، وبموازاة ذلك الاستمرار بتكثيف الجهود لتحصيل الديون عبر الإجراءات القانونية ومتابعة العملاء لتفادي تصنيف أي تسهيلات منتجة، إضافة لدراسة إعادة افتتاح بعض الفروع المغلقة حسب الأوضاع الأمنية، مع الاستمرار بالحفاظ على نسب سيولة آمنة، والتركيز على الودائع ذات التكلفة الأقل مع توسيع قاعدة المودعين، والحفاظ على البيانات بشكل آمن، وتأمين استمرارية عمل الفروع وتقديم الخدمات المصرفية للعملاء، والاستمرار بتطوير الكادر البشري، بالإضافة للاستفادة من الدراسات السابقة بخصوص تغير حاجات العملاء المصرفية حسب المرحلة الراهنة، بهدف تقديم خدمات مصرفية إضافية مثل الخدمات الإلكترونية.

وبناء عليه، فقد تم تقسيم الأهداف العامة للبنك ضمن أربعة محاور رئيسة هي :

أولاً– محور العمليات والتنظيم:

- تطبيق خطط العمل لمشروع المقاصة الالكترونية للحوالات والشيكات، تنفيذاً لتعليمات مصرف سورية المركزي بهذا الخصوص.
- نقل مركز العمليات إلى المبنى الأساسي في صحنايا، بعد أن تم تأهيله، وإعادة افتتاح فرع صحنايا خلال عام 2018.
- تطوير خطة استمرارية العمل وتعديلها وفق أفضل الممارسات.
- متابعة تنفيذ خطط الطوارئ المعتمدة وتحديثها بشكل دوري.
- دراسة تحديث بنية الربط الشبكي ومبدلات الفروع لتأمين الربط الشبكي وفقا لأحدث المعايير.
- تحديث أنظمة تشغيل الصرافات الآلية للتوافق مع أحدث معايير الحماية وسلامة المعلومات العالمية.
- تطوير عمليات التدقيق الداخلي والتفتيش وفق أحدث الممارسات والمعايير الدولية المطبقة في هذا المجال، والمراجعة المستمرة لإجراءات العمل بما يقلل من حجم المخاطر الناتجة عن نقاط الضعف في الإجراءات المتبعة، وتطوير إجراءات رقابية تسهم في تطوير العمل وخدمة العميل.
- العمل على توفير قاعدة بيانات متكاملة ودقيقة عن عملاء البنك وتطوير نظم إعداد وبناء التقارير، والوصول إلى المعلومات المطلوبة بسهولة، والتوظيف الأمثل للموارد التقنية الحالية للبنك، بما يعزز قدرة البنك على دراسة وتحليل قطاعات وشرائح العملاء، وتصميم المنتجات والخدمات التي تلبي احتياجاتهم بضوء التطورات الإيجابية للأوضاع السياسية والأمنية.
- استكمال تطبيق المعايير الخاصة بالسيولة وذلك حسب قواعد بازل III.
- متابعة قوانين مجلس النقد والتسليف وتعاميم مصرف سورية المركزي الصادرة وتصنيفها، ومتابعة الالتزام بها وتلبية متطلبات مصرف سورية المركزي بالشكل الأمثل، إضافة إلى كافة التعليمات الأخرى الصادرة عن الجهات الرقابية الأخرى.
- متابعة تحديث إجراءات العمل بما يتوافق مع القوانين والتعاميم المحلية الصادرة، مع الأخذ بالاعتبار المتغيرات الدولية التي طرأت على القطاع المصرفي وآخر التوجهات المصرفية.
- مراجعة السياسات الموضوعة وتعديلها وفق آخر المستجدات والقوانين الصادرة بما فيها سياسة وإجراءات الامتثال وسياسة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، إضافة للآليات المرتبطة بهذه السياسات.
- رفع مستوى تقيم (الفروع / الدوائر) وسيتم ذلك من خلال :
  – رفع مستوى التقييم لكافة الفروع والدوائر والأقسام ليصبح A.
  – تخفيض عدد وتأثير مخاطر الأخطاء عن التقارير التدقيق السابقة (دوائر – فروع) وسيتم ذلك من خلال :
  – تطوير قائمة المراجعة الدورية بآخر تعديلات على إجراءات العمل والملاحظات الواردة خلال عام 2017.
  – زيارة فروع البنك بشكل دوري للتحقق من التطبيق الصحيح لقائمة المراجعة الدورية وإجراءات العمل.
  – تعيين مراقبين عمليات لأغلب الفروع لزيادة الضبط والرقابة والتقليل من الأخطاء اليومية.
- اتخاذ الإجراءات اللازمة لدعم وحدة التحقق لمراقبة حركات العملاء والتزام الفروع بإجراءات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، بحيث تقوم الوحدة بمهامها مركزياً وميدانياً ضمن الفروع.
- متابعة قوانين مجلس النقد والتسليف وتعاميم مصرف سورية المركزي الصادرة وتصنيفها ومتابعة الالتزام بها وتطوير الطرق والآليات الخاصة بذلك إضافة لتلبية متطلبات مصرف سورية المركزي بالشكل الأمثل، وكافة التعليمات الأخرى الصادرة عن الجهات الرقابية الأخرى.
- زيارة فروع البنك بشكل دوري للتحقق من التطبيق الصحيح لقائمة المراجعة الدورية وإجراءات العمل.

وفيما يتعلق بالنظم والبرمجيات، سيتم التركيز على ما يلي :

- تطبيق نظام Microsoft SharePoint لإدارة مشاركة الوثائق والسجلات داخل البنك والعمل على ربط فروع المؤسسة بعضها البعض.
- تطبيق نظام البنك الالكتروني E–Banking.
- تحديث البنى التحتية بمخدمات جديدة لمركز الحاسب الرديف باستخدام تقنية الأجهزة الافتراضية Virtual Machines.
- تطبيق نظام إدارة الموارد البشرية Oracle HR بالتعاون مع بنك الأردن – الأردن.
- استمرار العمل على تحديث نظام قواعد البيانات إلى Oracle 11g.
- تطبيق نظام بنك الموبايل Mobile Banking & Payment System.
- إطلاق نظام SMS Notification System لإعلام الزبائن من خلال الرسائل القصيرة على كافة الحركات المالية التي تتم على حساباتهم.
- متابعة تحديث نظام المراقبة بالكاميرات وفق متطلبات قرار مصرف سورية المركزي 1150، وفقاً لخطة التحديث الموضوعة لذلك، بحيث يتم تحديث نظام الكاميرات في 3 فروع على الأقل، إضافة لمبنى الإدارة العامة في شارع بغداد.
- إجراء اختبارات اختراق أنظمة البنك (الخارجية).
- تطوير مخدمات النظام البنكي بما ينسجم مع ضغط العمل على النظام.
- تطبيق نظام مراقبة البيئة التشغيلية في غرف المخدمات في مقرات البنك لضمان التشغيل المستمر.
- دراسة تطبيقات حاسوبية جديدة تؤمن استمرارية واستقرار عمل الأنظمة الحاسوبية المختلفة في البنك.

- ثانياً– المحور المالي

- الاستمرار بالتوسع بمنح التسهيلات الائتمانية بضوابط ومعايير محددة، تتناسب مع المرحلة الحالية واحتياجات العملاء، وتحقيق نمو في محفظة التسهيلات الائتمانية بمبلغ لا يقل عن 3 مليار ليرة سورية، ووفق قرار مصرف سورية المركزي رقم 52/م.ن تاريخ 2017/4/11، وبخاصة تقديم تمويل الأنشطة الإنتاجية (تمويل شراء أو انشاء أصول إنتاجية).
- العمل على جدولة بعض الحسابات المتعثرة والتركيز على العمليات المصرفية الأخرى مثل إصدار الكفالات المحلية، للحصول على العمولات اللازمة لزيادة الإيرادات.
- زيادة معدلات التحصيل بشكل خاص للديون المصنفة غير منتجة بالنسبة لعملاء الأفراد والشركات.
- الحفاظ على نسب سيولة آمنة، توافق النسب المحددة من قبل المصرف المركزي كحد أدنى، وتوجهاتنا بحيث لا تقل عن 50٪ لكافة العملات، و 25٪ لليرة السورية.
- تعزيز مكونات القاعدة الرأسمالية للبنك، والمحافظة على نسبة كفاية رأس المال بحيث لا تقل في أي حال من الأحوال عن 8٪.
- الحفاظ على نسبة ودائع العملاء إلى التسهيلات بما لا يقل عن 78٪، والتركيز على زيادة حجم الودائع لأجل بالليرة السورية.
- الاستمرار بضبط المصاريف والنفقات قدر الإمكان، مع الأخذ بعين الاعتبار ارتفاع كلفة الخدمات بسبب تأثير تغير أسعار الصرف.
- تحقيق نمو في ودائع العملاء بمبلغ لا يقل عن 4.5 مليار ليرة سورية، من خلال توسيع قاعدة المودعين، مع الاستمرار بعدم التوسع في الودائع لأجل بالعملات الأجنبية، لارتفاع تكلفتها وانخفاض فرص توظيفها.
- تخفيض كلفة الأموال على الودائع، مع الإشارة إلى أن النسبة الأكبر من تركيبة الودائع لدينا هي بالليرة السورية.
- ضبط المصاريف والنفقات قدر الإمكان.
- تكثيف الجهود لتحصيل المبالغ والأقساط لاسترداد الفوائد المعلقة والمخصصات، بالإضافة إلى محاولة عدم تصنيف أي حساب جديد، لتفادي تعليق فوائد وتكوين مخصصات جديدة.
- استكمال تخمين العقارات المرهونة لصالح البنك مع مراعاة الأوضاع الأمنية الحالية، وذلك تنفيذاً لتعليمات السلطات الرقابية، إضافة لدراسة تأثير ذلك على قيمة المخصصات تبعاً للقيم التقديرية للعقارات.

وفيما يتعلق بدائرة الخزينة، ستستمر بأداء مهامها وسيتم التركيز على تحقيق الأهداف التالية :

- العمل على استثمار الأموال الفائضة واستقطاب ودائع من البنوك لتحقيق أعلى عائد ممكن مع الأخذ بعين الاعتبار الموازنة بين الكلفة والعائد.
- مراقبة مراكز القطع بالعملات الأجنبية لتقديم إشارات حول مخاطر تذبذب أسعار الصرف وبالتالي الحد من تأثيرها قدر الإمكان على الأرباح.
- تحقيق عوائد من عمليات تبادل العملات مع المحافظة على تحقيق التوازن بين مستوى الربحية ودرجة المخاطر.
- العمل على إيجاد سبل لتنفيذ الحوالات الخارجية، مع البنوك الخارجية.

- ثالثاً– محور السوق والعملاء

- تطوير عمل الوحدة الخاصة بتلقي شكاوى العملاء لزيادة كفاءة أداء مهامها، وزيادة رضا العملاء.
- تحقيق نمو جيد في الودائع من خلال توسيع قاعدة المودعين، بحيث يتناسب النمو في الودائع مع حجم التسهيلات الائتمانية المخطط منحها.
- الاستمرار بتحديث قاعدة بيانات عملاء البنك، وبما يعزز قدرة البنك على دراسة وتحليل قطاعات وشرائح العملاء، وتصميم المنتجات والخدمات التي تلبي احتياجاتهم.
- البدء بالمرحلة التجريبية لتقديم الخدمات المصرفية الإلكترونية لعملاء البنك.
- تكثيف جهود المتابعة للحسابات الموضوعة تحت التسديد، ومتابعة الإجراءات القانونية لتحصيل حقوق البنك بأقصر وقت.
- إعادة افتتاح فرع صحنايا، لتوسيع شبكة الفروع، ودعم أعمال البنك من ناحية الودائع والتسهيلات الائتمانية.
- التواصل الدائم مع العملاء لتحديث بياناتهم.
- تحقيق نمو في الودائع بمبلغ لا يقل عن 4.5 مليار ليرة سورية من خلال توسيع قاعدة المودعين
- متابعة العمل بوحدة شكاوي العملاء، وتفعيل دورها لتحسين مستوى الخدمات المقدمة، بما يتوافق مع متطلبات مصرف سورية المركزي.
- الاستمرار بتحديث نشرة عمولات المصرف الخاصة بالعملاء لتبقى مواكبة لأسعار العمولات في السوق وللتكلفة التي يتحملها المصرف.
- إعادة تفعيل خطط التسويق لتمكين اسم البنك في السوق السورية، وزيادة انتماء الموظفين للمؤسسة.

- رابعاً– محور الموارد البشرية

- تشغيل نظام الموارد البشرية الجديد (Oracle) وفق نظام وسياسات و تعليمات وإجراءات الموارد البشرية بما يخدم متطلبات العمل ويساعد في تطوير قسم الموارد البشرية و تنميتها.
- تطبيق معايير قياس الأداء (KPI's) في دائرة الموارد البشرية.
- إعداد خطة تدريب لعام 2018 على مستوى البنك وتطبيقها والعمل بالتوازي مع الخطة الاستراتيجية للبنك.
- الأرشفة الالكترونية لملفات الموظفين بالتنسيق مع دائرة أنظمة المعلومات.
- الاعتماد على خطة إحلال الموظفين وتعديلها حسب الظروف، وتأهيل الموظف البديل لشغل المنصب، بحيث تضمن الخطة عدم توقف سلسلة الأعمال في البنك، عند الغياب المفاجئ لبعض الموظفين بسبب الأحداث الأمنية التي تشهدها البلاد، لتلافي توقف الأعمال.
- الاستمرار في الارتقاء بمستوى الموارد البشرية باعتبارها رأس المال الحقيقي للمؤسسة، وتنمية قدراتها ومهاراتها المهنية والشخصية باستخدام أحدث منهجيات وأساليب التدريب التي تتوافق مع الاحتياجات الفعلية للوظائف وبما يمكنها من تحقيق أهداف البنك.
- تطوير نظام وسياسات وإجراءات الموارد البشرية في البنك والمتعلقة بتقييم الأداء والمكافآت والتحفيز وتقييم تسعير الوظائف وإعداد سياسة الترفيع الدوري، بما يعزز بيئة العمل الإيجابية في البنك ويزيد من معدلات الرضى الوظيفي ويخفض نسبة دوران الموظفين الأكفاء.
- وضع آلية للتطور الوظيفي للوظائف الرئيسية في البنك، بالتنسيق مع مختلف الإدارات والدوائر، والاستثمار بالموظفين المؤهلين للتطور الوظيفي سواء من خلال توسيع حجم ونطاق الوظيفة أو الترقيات الإدارية (التطور الأفقي والرأسي) والترفيعات الدورية .
- متابعة تطبيق كافة القوانين والتعليمات الصادرة من مؤسسات العمل الحكومية وتعديل الأنظمة الداخلية بما يتناسب معها ومتابعة مدى التزام البنك بتطبيقها ومتابعة إصدار بطاقات العمل للموظفين الأجانب.
- العمل على تدريب موظفي البنك بما يلبي الاحتياجات التدريبية لدوائر وفروع البنك وبما يتماشى مع التوجهات العامة لبنك الأردن–سورية، في ظل الظروف الأمنية التي تشهدها سورية.

البيانات المالية للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2017

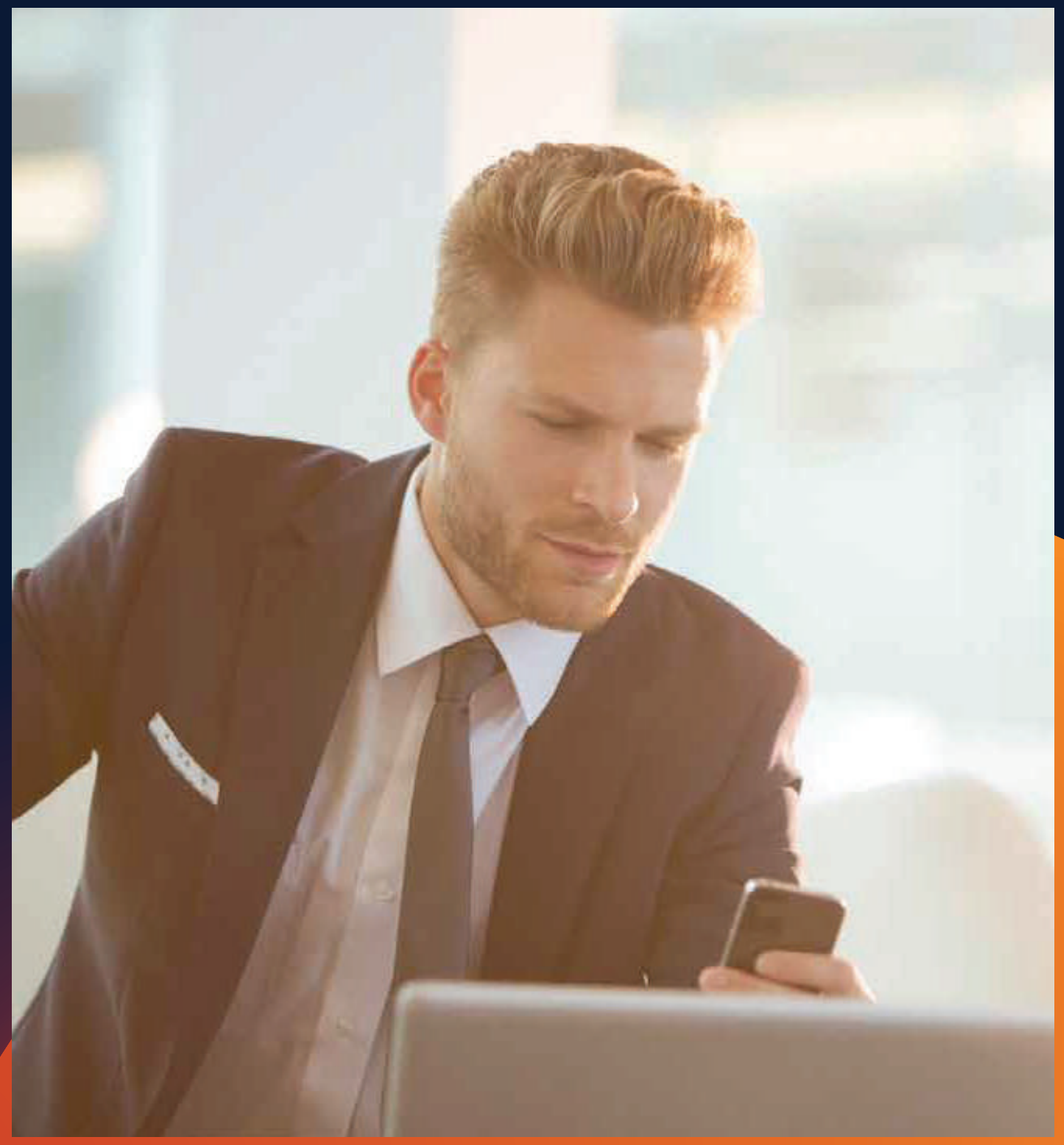

تقرير مدقق الحسابات المستقل

البيانات المالية

بيان الوضع المالي

بيان الدخل

بيان الدخل والدخل الشامل الآخر

بيان التغييرات في حقوق الملكية

بيان التدفقات النقدية

إيضاحات حول البيانات المالية

بنك الأردن – سورية
شركة مساهمة مغفلة عامة سورية
البيانات المالية وتقرير مدقق الحسابات المستقل
للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2017

خاص بشركات مساهمة و فروع الشركات الأجنبية

جمعية المحاسبين القانونيين في سورية

Association of Syrian Certified Accountants

شهادة محاسب قانوني

إلى السادة المساهمين
بنك الأردن-سورية
شركة مساهمة مغفلة عامة سورية
دمشق – سورية
تقرير حول تدقيق البيانات المالية

الـــــرأي

قمنا بتدقيق البيانات المالية لبنك الأردن - سورية "البنك" والتي تتكون من بيان المركز المالي كما في 31 كانون الاول 2017 ، وكل من بيانات الدخل والدخل الشامل الاخر والتغيرات في حقوق الملكية والتدفقات النقدية للسنة المنتهية بذلك التاريخ وملخص للسياسات المحاسبية الهامة ومعلومات ايضاحية أخرى.

في رأينا، إن البيانات المالية المرفقة تظهر بصورة عادلة، من جميع النواحي الجوهرية، المركز المالي للبنك كما في 31 كانون الاول 2017 وأدائه المالي وتدفقاتها النقدية للسنة المنتهية بذلك التاريخ وفقا للمعايير الدولية للتقارير المالية والقوانين المصرفية السورية النافذة وتعليمات وقرارات مجلس النقد والتسليف .

اساس الرأي

لقد قمنا بتدقيقنا وفقا للمعايير الدولية للتدقيق. إن مسؤولياتنا بموجب تلك المعايير موضحه في فقرة "مسؤولية مدقق الحسابات حول تدقيق البيانات المالية " في تقريرنا . إننا مستقلون عن البنك وفق ميثاق قواعد السلوك المهني للمحاسبين القانونيين الصادر عن المجلس الدولي لمعايير السلوك المهني للمحاسبين القانونيين بالإضافة الى متطلبات السلوك المهني الاخرى المتعلقة بتدقيقنا للبيانات المالية للبنك في سورية، وقد أوفينا بمسؤوليتنا المتعلقة بمتطلبات السلوك المهني الأخرى. ونعتقد بأن بينات التدقيق الثبوتية التي حصلنا عليها كافيه ومناسبة لتوفر أساسا لرأينا .

امور تدقيق رئيسية

تعتبر أمور التدقيق الرئيسية ، وفقا لاجتهادنا المهني ، الأكثر أهمية في تدقيقنا للبيانات المالية للسنة الحالية . وقد تم تناول هذه الأمور في سياق تدقيقنا للبيانات المالية ككل ، وفي تكوين رأينا حولها ، ولا نبدي رأيا منفصلا حول تلك الامور :

1 - **كفاية مخصص تدني التسهيلات الائتمانية**

يعتبر مخصص تدني التسهيلات الائتمانية من الامور الهامة للبيانات المالية في البنك حيث يتطلب احتسابه وضع افتراضات واستخدام الادارة لتقديرات مدى تدني الدرجات الائتمانية واحتمالات عدم التحصيل الناتجة عن تراجع الاوضاع المالية والاقتصادية لبعض القطاعات وعدم كفاية الضمانات ومن ثم تعليق الفوائد في حالة التعثر وفقا لتعليمات السلطات الرقابية، يبلغ صافي التسهيلات الائتمانية الممنوحة من قبل البنك للعملاء حوالي 9.5 مليار ليرة سورية وتمثل 31.6 % من إجمالي قيمة الموجودات كما في 31 كانون الأول 2017 وبلغ مخصص تدني التسهيلات الائتمانية المباشرة مبلغ 4,3 مليار ليرة سورية وتمثل حوالي 29.8% من إجمالي محفظة التسهيلات. ان طبيعة وخصائص التسهيلات الائتمانية الممنوحة للمدينين تختلف من قطاع لأخر وبالتالي تختلف منهجية احتساب مخصص تدني التسهيلات الائتمانية بسبب اختلاف القطاعات واختلاف تقييم المخاطر ومتطلبات مصرف سورية المركزي.

يتبع ..

اسم شركة يو تي سي إنترناشونال ولطفي السلامات محاسبون قانونيون محدودة المسؤولية رقم الترخيص / 8/ ش / رقم ٤٥٦٦

تتمة شهادة محاسب قانوني لبنك الأردن سوريا لعام 2017

نطاق التدقيق لمواجهة المخاطر

ان اجراءات التدقيق المتبعة تضمنت فهم لطبيعة محافظ التسهيلات الائتمانية بالإضافة الى فحص لنظام الرقابة الداخلي المتبع في عملية المنح ومراقبة الائتمان وتقييم معقولية التقديرات المعدة من قبل الإدارة لمخصص التدني وإجراءات التحصيل ومتابعتها وتعليق الفائدة ، حيث قمنا بدراسة وفهم لسياسة البنك المتبعة في احتساب المخصصات كما قمنا باختيار ودراسة عينة من التسهيلات الائتمانية العاملة وتحت المراقبة وغير العاملة على مستوى البنك ككل وتقييم العوامل المؤثرة في عملية احتساب مخصص تدني التسهيلات كتقييم الضمانات المتوفرة وملائة العملاء المالية وتقديرات الادارة للتدفقات النقدية المتوقعة والمتطلبات التنظيمية الصادرة عن الجهات الرقابية ومناقشة تلك العوامل مع الادارة التنفيذية للتحقق من مدى كفاية المخصصات المرصودة بالإضافة الى قيامنا بإعادة احتساب للمخصصات الواجب رصدها لتلك الحسابات والتأكد من تعليق الفوائد على الحسابات المتعثرة ومدى اتباع البنك لتعليمات الجهات الرقابية ومتطلبات معيار المحاسبة الدولي رقم (39) وفرضيات احتساب مخصص تدني التسهيلات.

كما قمنا بتقييم مدى كفاية الإفصاح حول التسهيلات الإئتمانية ومخصص تدني التسهيلات الائتمانية والمخاطر والمبينة في الإيضاح رقم (7).

2 - **مخصص تدني الأصول الضريبية المؤجلة**

إن الإعتراف بالأصول الضريبية المؤجلة والمتعلقة بالخسائر الضريبية للمصرف يسمح بها فقط في حال توقع المصرف تحقيق أرباح في السنوات الخمس التالية كافية لتغطية هذه الخسائر الضريبية. إن توقع تحقيق أرباح خلال السنوات الخمس التالية لتحقيق الخسائر الضريبية يعتمد على أحكام وتقديرات هامة من قبل الإدارة. بسبب أهمية هذه التقديرات، تم اعتبار تدقيق الأصول الضريبية المؤجلة كأحد الأمور الهامة.

نطاق التدقيق لمواجهة المخاطر

لتدقيق مخصص تدني الأصول الضريبية المؤجلة قمنا بتقييم تقديرات الإدارة المتعلقة بالأرباح المتوقعة للسنوات الخمس القادمة عن طريق تحدي الافتراضات الأساسية والاقتصادية للإدارة، التركيز على البنود التي لها تأثير على أرباح المصرف المتوقعة، على سبيل المثال: أسعار الفوائد، القروض المتوقع منها في السنوات التالية والأوضاع الاقتصادية للبلد. كما قمنا بتقييم دقة التقديرات السابقة للإدارة فيما يتعلق بالأرباح المستقبلية.

3 - **فروقات أسعار الصرف**

لدى المصرف أصول والتزامات نقدية مهمة بالعملات الأجنبية، والتي يتم تحويلها إلى الليرة السورية (العملة التشغيلية وعملة إعداد البيانات المالية) حسب أسعار الصرف الرسمية الصادرة من مصرف سوريا المركزي بنهاية كل دورة مالية.

بسبب التغير المستمر والحاد في سعر صرف الليرة السورية مقابل العملات الأجنبية، هناك خطر من أن يتم تطبيق أسعار صرف خاطئة عند إعادة تحويل الأصول والالتزامات النقدية، أو خطر عدم تحويل جميع الحسابات النقدية المعنونة بالعملات الأجنبية إلى الليرة السورية. ما يمكن أن يؤدي إلى أخطاء جوهرية في البيانات المالية.

نطاق التدقيق لمواجهة المخاطر

تضمنت إجراءات التدقيق في التأكد من أن أسعار الصرف المعتمدة من من قبل إدارة البنك ومطابقتها لأسعار الصرف الرسمية الصادرة عن مصرف سورية المركزي، كما قمنا بتحديد المعاملات والأرصدة المعنونة بالعملات الأجنبية والتأكد (على أساس العينة) من قيام البنك بإعتماد أسعار الصرف المناسبة ومن دقة عملية التحويل إلى عملة إعداد البيانات المالي وقيد فروقات الصرف إلى الحسابات المناسبة في بيان المركز المالي وبيان الدخل.

يتبع ..

تتمة شهادة محاسب قانوني لبنك الأردن سوريا لعام 2017

أمر آخر

إن القوائم المالية للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2016 والتي تظهر لأغراض المقارنة قد تم تدقيقها من قبل مدقق حسابات اخر والذي أصدر رأي غير متحفظ حولها بتاريخ 27 نيسان 2017.

معلومات أخرى

إن الإدارة مسؤولة عن المعلومات الأخرى. تتكون المعلومات الأخرى من المعلومات الواردة في التقرير السنوي غير البيانات المالية وتقرير مدقق الحسابات حولها. إننا نتوقع أن يتم تزويدنا بالتقرير السنوي بتاريخ لاحق لتقريرنا. لا يشمل رأينا حول البيانات المالية المعلومات الأخرى وإننا لا نبدي اي نوع من التأكيد أو إستنتاج حولها.
فيما يتعلق بتدقيق البيانات المالية ، فإن مسؤوليتنا هي قراءة المعلومات الأخرى المذكورة أعلاه عندما تصبح متاحة لنا، حيث نقيّم فيما إذا كانت المعلومات الأخرى غير متوافقة بشكل جوهري مع البيانات المالية او المعلومات التي تم التوصل إليها من خلال تدقيقنا أو أن المعلومات الأخرى تتضمن أخطاء جوهرية.

مسؤوليات الادارة والقائمين على الحوكمة في اعداد البيانات المالية

إن الادارة مسؤولة عن إعداد هذه البيانات المالية وعرضها بصورة عادلة وفقا للمعايير الدولية للتقارير المالية. وتشمل هذه المسؤولية الاحتفاظ بالرقابة الداخلية التي تجدها الادارة مناسبة لتمكنها من اعداد البيانات المالية بصورة عادلة خالية من أخطاء جوهرية، سواء كانت ناشئة عن الاحتيال أو عن الخطأ.
عند إعداد البيانات المالية ، ان الادارة مسؤولة عن تقييم قدرة البنك على الاستمرار كمنشأة مستمرة، والافصاح، حسبما يقتضيه الحال، عن المسائل المتعلقة بالإستمرارية واستخدام مبدأ الاستمرارية المحاسبي إلا إذا قررت الادارة تصفية البنك أو ايقاف عملياتها، أو أنه لا يوجد لديها بديل واقعي الا القيام بذلك.
ويعتبر القائمين على الحوكمة مسؤولين عن الإشراف على طريقة إعداد التقارير المالية للبنك.

مسؤوليات مدقق الحسابات حول تدقيق البيانات المالية

إن اهدافنا تتمثل بالحصول على تأكيد معقول فيما إذا كانت البيانات المالية ككل خالية من أخطاء جوهرية، سواء كانت ناشئة عن احتيال أو عن خطأ ، وإصدار تقرير التدقيق الذي يشمل رأينا. ان التأكيد المعقول هو مستوى عالٍ من التأكيد، ولا يشكل ضمانة بان تكشف دائما عملية التدقيق التي تمّت وفقا للمعايير الدولية للتدقيق أي خطأ جوهري في حال وجوده. من الممكن ان تنشأ الاخطاء عن الاحتيال أو عن الخطأ، وتعتبر جوهرية بشكل فردي أو مجتمعة فيما إذا كان من المتوقع تأثيرها على القرارات الاقتصادية المتخذة من المستخدمين بناءً على هذه البيانات المالية.
كجزء من عملية التدقيق وفقا لمعايير التدقيق الدولية، فإننا نمارس الاجتهاد المهني ونحافظ على الشك المهني طيلة فترة التدقيق. كما نقوم أيضا:

- بتحديد وتقييم مخاطر الاخطاء الجوهرية في البيانات المالية ، سواء كانت ناشئة عن احتيال أو عن خطأ، والتخطيط والقيام بإجراءات التدقيق للاستجابة لتلك المخاطر والحصول على أدلة تدقيق كافية ومناسبة توفر أساسا لرأينا. ان مخاطر عدم اكتشاف خطأ جوهري ناتج عن الاحتيال تفوق تلك الناتجة عن الخطأ، حيث يشمل الاحتيال على التواطؤ والتزوير والحذف المتعمد والتحريفات أو تجاوز على نظام الرقابة الداخلي.

- بفهم لنظام الرقابة الداخلي ذو الصلة بالتدقيق من أجل تخطيط إجراءات تدقيق مناسبة حسب الظروف، ولكن ليس من أجل إبداء رأي حول فعالية الرقابة الداخلية للبنك.

- بتقييم مدى ملاءمة السياسات المحاسبية المتبعة ومعقولية التقديرات المحاسبية والإيضاحات المتعلقة بها المعدة من قبل الإدارة.

- باستنتاج حول مدى ملاءمة استخدام الادارة لمبدأ الاستمرارية المحاسبي، وبناء على أدلة التدقيق التي تم الحصول عليها، في حال وجود حالة جوهرية من عدم التيقن متعلقة بأحداث أو ظروف قد تثير شكّ جوهرياً حول قدرة البنك على الاستمرار. وفي حال الاستنتاج بوجود حالة جوهرية من عدم التيقن، يتوجب علينا لفت الإنتباه في

يتبع ..

تتمة شهادة محاسب قانوني لبنك الأردن سوريا لعام 2017

- تقريرنا إلى الإفصاحات ذات الصلة الواردة في البيانات المالية ، أو في حال كانت هذه الإفصاحات غير كافية يتوجب علينا تعديل رأينا. هذا ونعتمد في إستنتاجاتنا على أدلة التدقيق التي تم الحصول عليها حتى تاريخ تقريرنا، ومع ذلك قد تؤدي الأحداث أو الظروف المستقبلية بالبنك إلى التوقف عن القدرة على الإستمرار.
- بتقييم العرض الإجمالي، لهيكل ومحتوى البيانات المالية ، بما في ذلك الإفصاحات، وفيما إذا كانت البيانات المالية الموحدة تظهر العمليات والأحداث ذات العلاقة بطريقة تحقق العرض العادل.

- بالحصول على أدلة تدقيق كافية ومناسبة فيما يتعلق بالبيانات المالية من الكيانات أو الأنشطة التجارية داخل البنك لإبداء الرأي حول البيانات المالية. إننا مسؤولون عن التوجيه والإشراف وتنفيذ التدقيق على صعيد البنك ونبقى المسؤولون الوحيدون عن رأينا.

نقوم بالتواصل مع القائمين على الحوكمة فيما يتعلق على سبيل المثال لا الحصر بنطاق وتوقيت التدقيق ونتائج التدقيق الهامة، بما في ذلك أي خلل جوهري في نظام الرقابة الداخلي يتبين لنا من خلال تدقيقنا.

كما نقوم بتزويد القائمين على الحوكمة بما يفيد امتثالنا لقواعد السلوك المهني المتعلقة بالاستقلالية، والتواصل معهم بخصوص جميع العلاقات وغيرها من المسائل التي من الممكن الإعتقاد بانها تؤثر على إستقلاليتنا وحيثما ينطبق إجراءات الحماية ذات العلاقة.

من الامور التي تم التواصل بشأنها مع القائمين على الحوكمة ، نقوم بتحديد أكثر هذه الامور أهمية في تدقيق البيانات المالية للسنة الحالية، والتي تعد أمور تدقيق رئيسية. نقوم بشرح هذه الامور في تقريرنا حول التدقيق إلا إذا حال القانون أو الأنظمة دون الافصاح العلني عنها، أو عندما نقرر في حالات نادرة للغاية، ان لا يتم ذكر امر معين في تقريرنا في حال كان للافصاح تأثيرات سلبية يتوقع منها ان تفوق منفعتها المصلحة العامة بشكل معقول.

تقرير حول المتطلبات القانونية والتنظيمية الأخرى

إن نطاق تدقيقنا يتضمن أيضاً التأكد من مدى التزام المصرف بتطبيق أنظمة وتعليمات هيئة الأوراق والأسوق المالية السورية وخصوصاً المتعلقة منها بالبيانات المالية.
يحتفظ البنك بقيود وسجلات محاسبية منظمة بصورة أصولية تتفق مع البيانات المالية ونوصي الهيئة العامة بالمصادقة عليها.

دمشق – سورية
29 اذار 2018

المحاسب القانوني
لطفي السلامات

بيان الوضع المالي

بنك الأردن – سورية (شركة مساهمة مغفلة عامة سورية)		ل.س	
	إيضاح	كما في 31 كانون الأول	
		2017	2016
الموجودات:			
نقد و أرصدة لدى مصرف سورية المركزي	5	7,867,060,830	5.278.935.903
أرصدة لدى مصارف	6	9,288,303,109	10.009.748.541
صافي التسهيلات الإئتمانية المباشرة	7	9,543,832,235	10.603.938.923
موجودات ثابتة ملموسة	8	1,236,017,897	1.231.386.103
موجودات غير ملموسة	9	17,748,400	9.675.342
موجودات ضريبية مؤجلة	10	488,882,753	488.882.753
موجودات أخرى	11	220,514,742	225.539.241
وديعة مجمدة لدى مصرف سورية المركزي	12	1,500,675,311	1.752.375.312
مجموع الموجودات		**30,163,035,277**	**29.600.482.118**
المطلوبات:			
ودائع مصارف	13	5,374,884,482	8.473.521.286
ودائع الزبائن و المؤسسات المالية	14	15,661,450,316	10.590.968.665
تأمينات نقدية	15	1,247,390,427	321.424.298
مخصصات متنوعة	16	134,930,620	125.328.227
مطلوبات أخرى	17	566,483,744	418.976.458
مجموع المطلوبات		**22,985,139,589**	**19.930.218.934**
حقوق الملكية:			
رأس المال المكتتب به و المدفوع	18	3.000.000.000	3.000.000.000
احتياطي قانوني	19	64.961.831	64.961.831
احتياطي خاص	19	64.961.831	64.961.831
احتياطي عام مخاطر التمويل	20	32.337.109	32.337.109
أرباح مدورة غير محققة	21	9,782,716,405	11.835.765.326
خسائر متراكمة محققة		(5,767,081,488)	(5.327.762.913)
مجموع حقوق الملكية		**7,177,895,688**	**9.670.263.184**
مجموع المطلوبات وحقوق الملكية		**30,163,035,277**	**29.600.482.118**

السيد شاكر فاخوري
رئيس مجلس الإدارة

السيد جواد الحلبوني
المدير العام

السيد باسل ابراهيم
المراقب المصرفي

بيان الدخل

بنك الأردن – سورية (شركة مساهمة مغفلة عامة سورية)		ل.س	
	إيضاح	للسنة المنتهية في 31 كانون الأول	
		2017	2016
الفوائد الدائنة	22	1,513,868,184	2.014.960.688
الفوائد المدينة	23	(1,020,003,505)	(796.595.327)
صافي أرباح الفوائد		493,864,679	1.218.365.361
رسوم وعمولات دائنة	24	132,753,209	163.871.664
رسوم وعمولات مدينة	25	(3,925,580)	(2.733.746)
صافي إيرادات الرسوم و العمولات		128,827,629	161.137.918
صافي أرباح الفوائد، الرسوم والعمولات		622,692,308	1.379.503.279
صافي أرباح تشغيلية ناتجة عن تعاملات بالعملات الأجنبية		13,577,799	25.765.579
أرباح/خسائر ناتجة عن تقييم مركز القطع البنيوي	21	(2,053,048,921)	4.557.904.751
إيرادات تشغيلية أخرى	26	9,711,493	11.682.536
إجمالي الدخل التشغيلي		**(1,407,067,321)**	**5.974.856.145**
نفقات الموظفين	27	(441,579,126)	(367.362.182)
استهلاكات موجودات ثابتة ملموسة	8	(83,451,144)	(95.205.556)
إطفاءات موجودات غير ملموسة	9	(3,375,238)	(2.477.019)
مصروف مخصص تدني التسهيلات الائتمانية	28	(77,524,793)	-
صافي مخصصات متنوعة	16	(12,670,621)	(11.599.539)
مصاريف تشغيلية أخرى	29	(432,019,709)	(357.372.860)
إجمالي النفقات التشغيلية		**(1,050,620,631)**	**(834.017.156)**
أرباح السنة قبل الضريبة		(2,457,687,952)	5.140.838.989
ضريبة الدخل	10	(34,679,544)	(461.809.420)
أرباح /خسارة السنة بعد الضريبة	30	(2,492,367,496)	4.679.029.569
حصة السهم من ربح/خسارة السنة الأساسية والمخففة	30	(83,08)	155.97

بيان الدخل والدخل الشامل الآخر

بنك الأردن – سورية (شركة مساهمة مغفلة عامة سورية)	ل.س	
	للسنة المنتهية في 31 كانون الأول	
	2017	2016
أرباح/خسائر السنة	(2,492,367,496)	4.679.029.569
الدخل الشامل للسنة	(2,492,367,496)	4.679.029.569

بيان التغييرات في حقوق الملكية

بنك الأردن – سورية (شركة مساهمة مغفلة عامة سورية)

البيـان	رأس المال المكتتب به والمدفوع	احتياطي قانوني	احتياطي خاص	احتياطي مخاطر التمويل		(خسائر) / أرباح السنة	خسائر متراكمة محققة	أرباح مدورة غير محققة	المجموع
	ل.س	ل.س	ل.س	ل.س		ل.س	ل.س	ل.س	ل.س
الرصيد في 1 كانون الثاني 2017	3.000.000.000	64,961,831	64,961,831	32,337,109		-	(5,327,762,913)	11,835,765,326	9,670,263,184
الدخل الشامل للسنة	-	-	-	-		(2,492,367,496)	-	-	(2,492,367,496)
تخصيص أرباح السنة	-	-	-	-		2,492,367,496	(439,318,575)	(2,053,048,921)	-
الرصيد في 31 كانون الأول 2017	3.000.000.000	64,961,831	64,961,831	32,337,109		-	(5,767,081,488)	9,782,716,405	7,177,895,688
الرصيد في 1 كانون الثاني 2016	3.000.000.000	6.668.407	6.668.407	32.337.109		-	(5.332.300.884)	7.277.860.575	4.991.233.614
الدخل الشامل للسنة	-	-	-	-		4.679.029.569	-	-	4.679.029.569
تخصيص أرباح السنة	-	-	-	-		(4.679.029.569)	4.537.971	4.557.904.751	(116.586.847)
تخصيص احتياطي	-	58.293.424	58.293.424	-		-	-	-	116.586.848
الرصيد في 31 كانون الأول 2016	3.000.000.000	64.961.831	64.961.831	32.337.109		-	(5.327.762.913)	11.835.765.326	9.670.263.184

بيان التدفقات النقدية

بنك الأردن – سورية (شركة مساهمة مغفلة عامة سورية)		ل.س	
	إيضاح	للسنة المنتهية في 31 كانون الأول	
		2017	2016
التدفقات النقدية من النشاطات التشغيلية:			
ربح السنة قبل الضريبة		(2,457,687,952)	5.140.838.989
تعديل لمطابقة الأرباح مع النقد الناتج عن النشاطات التشغيلية			
استهلاكات موجودات ثابتة ملموسة	8	83,451,143	95.205.556
إطفاءات موجودات غير ملموسة	9	3,375,238	2.477.019
مصروف مخصصات متنوعة	16	12,670,621	11.599.539
صافي التغير في مخصص تدني التسهيلات الائتمانية – المباشرة	28.7	77,224,793	(438.429)
صافي التغير في مخصص تدني التسهيلات الائتمانية – غير المباشرة	28.16	300,000	438.429
أرباح استبدال موجودات ثابتة مادية		(14,999)	(2.708.749)
خسائر إتلاف موجودات ثابتة مادية		508,210	31.494
الخسارة / الربح قبل التغيرات في الموجودات و المطلوبات التشغيلية		**(2,280,172,946)**	**5.247.443.848**
التغير في الموجودات و المطلوبات التشغيلية			
(الزيادة) / النقص في إيداعات لدى مصرف سورية المركزي (احتياطي نقدي الزامي)		(257,913,854)	(1.637.188)
الزيادة في صافي التسهيلات الإئتمانية المباشرة		776,170,312	(3.577.776.872)
النقص / (الزيادة) في موجودات أخرى		5,024,499	387.289.815
الزيادة في ودائع المصارف (التي يزيد استحقاقها عن ثلاثة أشهر)		(1,500,000,000)	-
الزيادة / (النقص) في ودائع الزبائن والمؤسسات المالية		5,263,946,948	1.314.650.227
الزيادة في تأمينات نقدية		925,966,129	9.019.503
الزيادة / (النقص) في مطلوبات أخرى		144,139,058	6.577.213
صافي الأموال الناتجة عن / (المستخدمة في) النشاطات التشغيلية قبل الضرائب		3,077,160,146	3.385.566.546
ضرائب دخل مسددة		(34,679,544)	(46.423.469)
صافي الأموال الناتجة عن / (المستخدمة في) النشاطات التشغيلية		**3,042,480,602**	**3.339.143.077**
التدفقات النقدية من النشاطات الاستثمارية			
شراء موجودات ثابتة مادية		(88,576,148)	(113.401.844)
شراء موجودات غير ملموسة		(11,448,296)	-
صافي الأموال المستخدمة في النشاطات الاستثمارية		**(100,024,444)**	**(113.401.844)**
تأثير تغيرات أسعار الصرف على النقد وما يوازي النقد (الوديعة المجمدة لدى مصرف سورية المركزي)		251,700,001	(558.790.694)
تأثير تغيرات أسعار الصرف على النقد وما يوازي النقد		13,246,287	1,113,879
صافي الزيادة / (النقص) في النقد وما يوازي النقد	31	3,207,402,445	2.668.064.418
النقد وما يوازي النقد في بداية السنة	31	7.786.284.060	5.118.219.642
النقد وما يوازي النقد في نهاية السنة		10,993,686,505	7.786.284.060
التدفقات النقدية التشغيلية من الفوائد			
فوائد مقبوضة		1,531,870,992	2.001.365.534
فوائد مدفوعة		(962,544,914)	(856.937.011)

إيضاحات حول البيانات المالية
للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2017

1.معلومات عامة

بنك الأردن – سورية هو شركة مساهمة مغفلة عامة سورية مملوكة بنسبة 49٪ من بنك الأردن ش.م.ع. تأسس المصرف بموجب قانون المصارف الخاصة رقم 28 لعام 2001 تم الترخيص لإنشائه بتاريخ 27 أيار 2007 بموجب القرار رقم 36/م. والصادر عن رئاسة مجلس الوزراء في الجمهورية العربية السورية وتم تسجيله في السجل التجاري لمحافظة دمشق تحت الرقم 15351 تاريخ 28 أيار 2008 وفي سجل المصارف تحت الرقم 17 تاريخ 29 تموز 2008.

باشر المصرف أعماله في 18 تشرين الثاني 2008 وهو يقوم بكافة الخدمات والأعمال المصرفية والمالية من خلال مركزه في مدينة دمشق– شارع بغداد وفروعه داخل الجمهورية العربية السورية وعددها أربعة عشر فرعاً علماً أن هناك ثلاثة فروع مغلقة ومكتب لم يفتتح في محافظة حمص في الوقت الحالي، مدة المصرف 99 عاماً تنتهي في 26 أيار عام 2106.

تأسس البنك برأسمال مقداره 1،500،000،000 ليرة سورية موزع على 3،000،000 سهم بقيمة اسمية 500 ليرة سورية للسهم الواحد، وافقت الجمعية العمومية غير العادية المنعقدة بتاريخ 27 حزيران 2009، على زيادة رأسمال المصرف ليصبح بقيمة 3،000،000،000 ليرة سورية، تم الانتهاء من عملية الاكتتاب وزيادة رأس المال في نهاية شهر كانون الأول 2009.

وافقت هيئة الأوراق والأسواق المالية السورية بتاريخ 16 حزيران 2011 على تعديل القيمة الاسمية لسهم المصرف لتصبح مائة ليرة سورية للسهم الواحد وذلك في نهاية يوم 30 حزيران 2011 وبذلك يكون العدد الإجمالي لأسهم البنك 30،000،000 سهم بقيمة إجمالية تبلغ 3،000،000،000 ليرة سورية.

يمتلك بنك الأردن–عمان أسهم بنسبة 49٪ من رأسمال المصرف، ويتم توحيد البيانات المالية لبنك الأردن سورية مع البيانات المالية لبنك الأردن في الأردن.

أسهم البنك مدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية.

نتيجة الظروف الاستثنائية التي تشهدها بعض المناطق في الجمهورية العربية السورية تم ايقاف العمل بشكل مؤقت في ثلاثة فروع للمصرف هي: صحنايا–الحمدانية بحلب–حرستا، وذلك بعد موافقة مصرف سوريا المركزي على ذلك بشكل مؤقت لحين زوال الظروف الاستثنائية لتعود هذه الفروع الى الخدمة.

وافق رئيس مجلس الإدارة بتاريخ 27 آذار 2018 على البيانات المالية للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2017 بموجب التفويض الممنوح له من قبل مجلس الإدارة في اجتماع الجلسة الأولى للعام 1 المنعقدة بتاريخ 21 كانون الثاني 2018.

2. تطبيق معايير التقارير المالية الدولية الجديدة والمعدلة

أ– معايير التقارير المالية الدولية الجديدة والمعدلة والتي ليس لها أثر جوهري على البيانات المالية:

تم تطبيق معايير التقارير المالية الدولية الجديدة والمعدلة التالية في إعداد البيانات المالية للمصرف، والتي أصبحت سارية المفعول للفترات المالية التي تبدأ كما في أو بعد 1 كانون الثاني 2017، والتي لم تؤثر بشكل جوهري على المبالغ والإفصاحات الواردة في البيانات المالية للسنة والسنوات السابقة، علماً بأنه قد يكون لها تأثير على المعالجة المحاسبية للمعاملات والترتيبات المستقبلية:

- المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (14): الحسابات المؤجلة لأسباب تنظيمية.
- التعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم (1): عرض البيانات المالية والمتعلقة بالمبادرة بالإفصاح.
- التعديلات على المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (11): الترتيبات المشتركة والمتعلقة بالمعالجة المحاسبية لشراء الحصص في العمليات المشتركة.
- التعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم (16): الممتلكات والآلات والمعدات، ومعيار المحاسبة الدولي رقم (38) الموجودات غير الملموسة: توضيح للطرق المحاسبية المقبولة للاستهلاك والإطفاء.
- التعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم (27): البيانات المالية المنفصلة، السماح للمنشآت بتسجيل الاستثمارات في الشركات التابعة والمشاريع المشتركة والشركات الزميلة باستخدام طريقة حقوق الملكية في البيانات المالية المنفصلة.

• التعديلات على المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (10): البيانات المالية الموحدة والمعيار الدولي للتقارير المالية رقم (12): الإفصاح عن الحصص في المنشآت الأخرى ومعيار المحاسبة الدولي رقم (28): الاستثمار في الشركات الحليفة والمشاريع المشتركة والمتعلقة بتطبيق استثناء التوحيد على المنشآت الاستثمارية.

• التحسينات السنوية على المعايير الدولية للتقارير المالية الصادرة خلال الأعوام 2012 – 2014 والتي تغطي التعديلات الحاصلة على المعايير الدولية للتقارير المالية أرقام (5) و(7) ومعايير المحاسبة الدولية أرقام (19) و(34).

ب- معايير التقارير المالية الدولية الجديدة والمعدلة الصادرة وغير سارية المفعول بعد:

لم يقم المصرف بتطبيق المعايير الدولية للتقارير المالية الجديدة والمعدلة الواردة أدناه الصادرة والجاهزة للتطبيق المبكر لكن غير سارية المفعول بعد:

معايير التقارير المالية الدولية الجديدة والمعدلة:	سارية المفعول للسنوات المالية التي تبدأ في أو بعد
التحسينات السنوية على المعايير الدولية للتقارير المالية الصادرة خلال الأعوام 2014 – 2016 والتي تغطي التعديلات الحاصلة على المعايير الدولية للتقارير المالية أرقام (1) و(12) ومعيار المحاسبة الدولي رقم (28).	التعديلات الحاصلة على المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (1) ومعيار المحاسبة الدولي رقم (28) يبدأ سريانها للفترات المالية التي تبدأ من 1 كانون الثاني 2018. أما التعديلات الحاصلة على المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (12) يبدأ سريانها للفترات المالية التي تبدأ من 1 كانون الثاني 2017.

التعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم (12): ضرائب الدخل والمتعلقة بالاعتراف بالموجودات الضريبية المؤجلة عن الخسائر غير المحققة.	1 كانون الثاني 2017
التعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم (7): بيان التدفقات النقدية المتعلقة باضافة إفصاحات تمكن مستخدمي البيانات المالية من تقييم التغيرات في المطلوبات الناتجة من الأنشطة التمويلية .	1 كانون الثاني 2017
تفسير لجنة تفسيرات المعايير الدولية للتقارير المالية رقم (22): العمليات المجراة بالعملات الأجنبية والدفعات المقدمة. يتناول التفسير العمليات المجراة بالعملات الأجنبية أو أجزاء من عمليات، حيث: • يوجد ثمن معنون بعملة أجنبية • تعترف المنشأة بأصل مدفوع مقدماً أو بمطلوب إيرادات مؤجلة متعلق بذلك الثمن قبل الاعتراف بالموجودات ذات الصلة أو الإيرادات أو المصاريف، الأصل المدفوع مقدماً أو مطلوب الإيرادات المؤجلة هو أصل أو مطلوب غير نقدي.	1 كانون الثاني 2018

التعديلات على المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (2): الدفع على أساس السهم والمتعلقة بالتصنيف والقياس لعمليات الدفع على أساس السهم.	1 كانون الثاني 2018
التعديلات على المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (4): عقود التأمين والمتعلقة بالفرق ما بين تاريخ سريان كل من المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9) ومعيار عقود التأمين الجديد.	1 كانون الثاني 2018
التعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم (40) : الاستثمارات العقارية حيث تم تعديل الفقرة رقم (57) لتنص على ان المنشأة تقوم بتحويل أي عقار من أو إلى الاستثمارات العقارية فقط عندما يكون هنالك دليل على التغير في الاستخدام. يحدث التغير في الاستخدام عندما تتوافق أو عند توقف توافق العقارات مع تعريف الاستثمارات العقارية. لا يشكل التغيير في نوايا الإدارة لاستخدام العقار دليل على وجود تغير في الاستخدام. تم تعديل الفقرة لتنص على أن قائمة الأمثلة الواردة فيها غير شاملة.	1 كانون الثاني 2018

التعديلات على المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (7): الأدوات المالية، الإفصاحات المتعلقة بالتطبيق الأولي للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9).	عندما يتم تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9).
المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (7): الأدوات المالية الإفصاحات المتعلقة بإفصاحات إضافية حول محاسبة التحوط (والتعديلات اللاحقة) والناتجة عن تطبيق الفصل الخاص بمحاسبة التحوط في المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9).	عندما يتم تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9).
المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 9 الأدوات المالية (النسخ المعدلة للأعوام 2009 و2010 و2013 و 2014) حيث صدر المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9) الأدوات المالية في تشرين الثاني 2009 وطرح متطلبات جديدة لتصنيف وقياس الموجودات المالية، وتم تعديله في تشرين الأول لإضافة متطلبات لتصنيف وقياس واستبعاد المطلوبات المالية، كما تم طرح نسخة جديدة في تشرين الثاني 2013 لتتضمن متطلبات جديدة لمحاسبة التحوط.	1 كانون الثاني 2018
كما تم إصدار نسخه معدلة من المعيار في تموز 2014 كي يتضمن بشكل رئيسي كل من (أ) متطلبات التدني للموجودات المالية (ب) تعديلات محددة لمتطلبات التصنيف والقياس من خلال طرح فئة لقياس الموجودات المالية من خلال الدخل الشامل الآخر لبعض أدوات الدين البسيطة.	
إن النسخة النهائية للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9) تحتوي على المتطلبات المحاسبية للأدوات المالية وحلّت محل معيار المحاسبة الدولي رقم (39): الاعتراف والقياس. وتتضمن النسخة الجديدة من المعيار المتطلبات التالية:	
التصنيف والقياس: تصنف الموجودات المالية بناءً على نموذج الأعمال والتدفقات النقدية التعاقدية. وقدمت نسخة 2014 تصنيفاً جديداً لبعض أدوات الدين حيث يمكن تصنيفها ضمن "الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر". ويتم تصنيف المطلوبات المالية بشكل مشابه لمعيار المحاسبة الدولي رقم (39) لكن هنالك اختلافات في المتطلبات المنطبقة على قياس مخاطر الائتمان المتعلقة بالمنشأة.	
التدني: قدمت نسخة 2014 نموذج "الخسارة الائتمانية المتوقعة" لاحتساب خسارة تدني الموجودات المالية، وعليه أصبح من غير الضروري زيادة المخاطر الائتمانية بشكل مسبق حتى يتم الاعتراف بخسارة التدني.	
محاسبة التحوط: قدمت نسخة 2014 نموذج جديد لمحاسبة التحوط تم تصميمه ليكون أكثر ملاءمة مع كيفية قيام المنشآت بإدارة المخاطر عند التعرض لمخاطر التحوط المالي وغير المالي.	
إلغاء الاعتراف: تم إتباع متطلبات إلغاء الاعتراف للموجودات المالية والمطلوبات المالية كما وردت في المعيار المحاسبي الدولي رقم (39).	

المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (15): الإيرادات من العقود مع العملاء. صدر المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (15) في أيار 2014 حيث وضع نظام شامل وموحد تستعين به المنشآت في قيد الإيرادات الناتجة من العقود المبرمة مع العملاء. المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (15) سوف يحل محل الإرشادات الحالية بشأن الاعتراف بالإيرادات بما في ذلك المعيار المحاسبي الدولي رقم (18): الإيرادات، والمعيار المحاسبي الدولي رقم (11): عقود الإنشاءات وما يتعلق بها من تفسيرات عند سريان العمل بالمعيار الدولي للتقارير المالية رقم (15).	1 كانون الثاني 2018
ويرتكز المبدأ الأساسي للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم (15) على أنه يتوجب على المنشأة الاعتراف- بإيراداتها لوصف التحويل الحاصل للبضائع أو الخدمات المتفق عليها للعملاء بقيمة تعكس القيمة التي تتوقع المنشأة الحصول عليها لقاء تلك البضائع أو الخدمات، ويقدم المعيار على وجه الدقة منهجاً للاعتراف بالإيرادات بناءً على خمس خطوات: * الخطوة 1: تحديد العقود المبرمة مع العميل. * الخطوة 2: تحديد التزامات الأداء الواردة بالعقد. * الخطوة 3: تحديد قيمة المعاملة. * الخطوة 4: تخصيص قيمة المعاملة على التزامات الأداء الواردة بالعقد. * الخطوة 5: الاعتراف بالإيرادات عند (أو حين) استيفاء المنشأة لالتزامات الأداء.	
وبموجب المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (15) تعترف المنشأة بإيراداتها عندما يتم استيفاء الالتزام، أي عندما تحول السيطرة للعميل على البضائع أو الخدمات التي تنطوي على استيفاء التزام ما. لقد تم إضافة المزيد من التوجيهات المستقبلية للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم (15) حتى يتم معالجة حالات محددة، وإضافة إلى ذلك يتطلب المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (15) مزيداً من الإفصاحات التفصيلية.	
التعديلات على المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (15): الإيرادات من العقود مع العملاء المتعلقة بتوضيح ثلاثة جوانب للمعيار (تحديد التزامات الأداء، اعتبارات الموكل مقابل الوكيل ، والتراخيص) ولتوفير انتقال مريح للعقود المعدلة والعقود المكتملة.	
المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (16): عقود الإيجار، يحدد هذا المعيار كيفية الاعتراف والقياس والعرض والإفصاح عن عقود الإيجار وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية. كما يوفر هذا المعيار نموذج محاسبي موحد للمستأجر، حيث يتطلب قيام المستأجرين بالاعتراف بالأصول والالتزامات لكافة عقود الإيجار باستثناء العقود التي تكون مدتها 12 شهراً أو أقل أو تكون أصولها ذات قيم منخفضة.	1 كانون الثاني 2019
يستمر المؤجرين بتصنيف عقود الإيجارات كتشغيلية أو تمويلية، ضمن مفهوم المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (16) المتعلق بالمحاسبة للمؤجر دون تغيير جوهري عن المعيار المحاسبي الدولي السابق رقم (17).	
التعديلات على المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (10): البيانات المالية الموحدة ومعيار المحاسبة الدولي رقم (28): الاستثمار في الشركات الحليفة والمشاريع المشتركة (2011) والمتعلق بمعالجة البيع أو المساهمة في الموجودات من المستثمر لشركته الحليفة أو مشروعه المشترك.	تاريخ التطبيق غير محدد بعد

تتوقع إدارة المصرف أن يتم تطبيق المعايير المبينة أعلاه في إعداد البيانات المالية عند تاريخ سريان كل منها دون أن تحدث هذه المعايير أي أثر جوهري على البيانات المالية للمصرف باستثناء تطبيق المعايير الدولية للتقارير المالية أرقام (9) و(15) و(16)، حيث تتوقع الإدارة أن يتم تطبيق المعايير الدولية للتقارير المالية أرقام (9) و(15) في البيانات المالية للمصرف خلال الفترات المالية الذي تبدأ في أو بعد الأول من كانون الثاني 2018، والمعيار الدولي للتقارير المالية رقم (16) في أو بعد الأول من كانون الثاني 2019، علماً بأنه قد يكون لها أثر جوهري على المبالغ والإفصاحات الواردة في البيانات المالية والمتعلقة بالإيرادات من العقود مع العملاء والموجودات والمطلوبات المالية للمصرف وعقود الإيجار، إلا أنه من غير العملي أن يتم تقدير أثر تطبيق ذلك في الوقت الحالي بشكل معقول لحين قيام الإدارة باستكمال الدراسة التفصيلية لتطبيق تلك المعايير على البيانات المالية للمصرف.

3. السياسات المحاسبية الهامة

تصريح التقيد بالمعايير

تم إعداد البيانات المالية للمصرف وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية، ووفقاً للقوانين المحلية النافذة وتعليمات وقرارات مجلس النقد والتسليف.

لقد جرى تصنيف الحسابات في الموجودات والمطلوبات حسب طبيعة كل منها وجرى تبويبها في البيانات المالية بموجب ترتيب تقريبي تبعاً لسيولتها النسبية.

أسس التقييم

تم إعداد البيانات على أساس مبدأ الكلفة التاريخية باستثناء البنود التالية التي يتم قياسها بالقيمة العادلة :

- الموجودات والمطلوبات المحتفظ بها بغرض المتاجرة.
- الأدوات المالية المحددة على أساس القيمة العادلة من خلال بيان الدخل.
- الاستثمارات في حقوق الملكية.
- الأوراق المالية المتوفرة للبيع
- الأدوات المالية المشتقة التي يتم قياسها بالقيمة العادلة.

إن السياسات المحاسبية الأساسية هي مدرجة أدناه :

(أ) العملات الأجنبية :

إن العمليات المجراة بعملات غير عملة اعداد التقارير المالية (عملات أجنبية) يتم تسجيلها على أساس أسعار القطع السائدة بتواريخ العمليات. بتاريخ كل بيان وضع مالي يتم إعادة تحويل البنود المالية بالعملات الأجنبية على أساس أسعار القطع السائدة بتاريخ بيان الوضع المالي حيث بلغت 436 ليرة سورية للدولار الأمريكي و520.13 لليورو كما في 31 كانون الأول 2017 (مقابل 517.43 ليرة سورية للدولار الأمريكي و541.18 لليورو كما في 31 كانون الأول 2016).

إن البنود غير المالية بالعملات الأجنبية المسجلة على أساس القيمة العادلة يعاد تحويلها على أساس أسعار القطع السائدة في التاريخ الذي تم فيه تحديد القيمة العادلة. إن البنود غير المالية التي جرى تقييمها على أساس الكلفة التاريخية بعملة أجنبية لا يعاد تحويلها.

تقيد فروقات القطع في الأرباح والخسائر في الفترة التي نشأت فيها، باستثناء فروقات القطع على العمليات المنفذة بقصد التحوّط لمخاطر محددة بعملات أجنبية وفروقات القطع على بنود مالية تمثل ارصدة مدينة مطلوبة من أو دائنة متوجبة إلى نشاط أجنبي من غير المقرر أو المتوقع تسديدها يتم تسجيلها في الدخل الشامل الآخر وإظهارها في حساب فروقات تحويل عملات أجنبية ضمن حقوق الملكية ومن ثم تقيد في بيان الدخل عند التفرغ عن صافي المساهمة.

(ب) الاعتراف وإلغاء الاعتراف بالموجودات والمطلوبات المالية :

يتم الاعتراف المبدئي بالقروض والتسليفات والودائع وسندات الدين الصادرة والمطلوبات المرؤوسة، بالتاريخ الذي نشأت فيه. ويتم الاعتراف المبدئي بجميع الموجودات والمطلوبات المالية الأخرى في التاريخ الذي يصبح فيه المصرف فريقاً في الشروط التعاقدية للاداة.

يتم القياس المبدئي للموجودات والمطلوبات المالية بالقيمة العادلة. إن تكاليف اجراء العملية المرتبطة مباشرة باقتناء أو إصدار الموجودات والمطلوبات المالية (باستثناء الموجودات والمطلوبات المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر) يتم اضافتها أو تنزيلها من القيمة العادلة للموجودات والمطلوبات المالية، حسبما ينطبق، عند الاعتراف المبدئي. إما تكاليف اجراء العملية المرتبطة مباشرة باقتناء الموجودات أو المطلوبات المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر فيتم الاعتراف بها فوراً في بيان الدخل.

يتم إلغاء الاعتراف من قبل المصرف بأصل مالي عند انتهاء أجل الحقوق التعاقدية في التدفقات النقدية من الأصل، أو عندما تحوّل الأصل المالي في عملية تتضمن تحويل جميع مخاطر وعائدات ملكية الأصل المالي إلى منشأة أخرى. اذا لم يحول المصرف أو يحافظ على جميع مخاطر وعائدات ملكية الأصل واستمر بالسيطرة على الأصل المنقول، يجب أن يعترف المصرف بحصته المحتفظ بها في الأصل وبالالتزامات المترتبة عنها في المبالغ التي قد يتم دفعها. اذا حافظ المصرف بصورة مهمة على جميع مخاطر وعائدات ملكية الأصل المالي المنقول، يجب ان يستمر المصرف بالاعتراف بالأصل المالي وكذلك الاعتراف بالاقتراضات الضامنة للعائدات المقبوضة.

عند إلغاء الاعتراف بأصل مالي بالقيمة المطفأة، يتم الاعتراف بالفرق بين القيمة الدفترية للأصل ومجموع المقابل المقبوض وبرسم القبض ضمن بيان الدخل.

لا يتم إلغاء الاعتراف بسندات الدين المستبدلة بسندات دين ذات استحقاقات أطول ومخاطر مماثلة والمصدرة من المصدر عينه حيث أنها لا تفي بشروط إلغاء الاعتراف. يتم تأجيل العلاوات والحسومات الناتجة عن عملية بدل السندات المذكورة وإطفاؤها كتعزيز للعائد على مدى الفترة المتبقية للاستحقاقات الممددة.

يتم إلغاء الاعتراف من قبل المصرف بمطلوبات مالية فقط عند الإعفاء من أو إلغاء أو انتهاء أجل الالتزامات الخاصة بها. يتم الاعتراف بالفرق بين القيمة الدفترية للالتزام المالي الذي تم إلغاء الاعتراف به والمقابل المدفوع وبرسم الدفع، بما في ذلك الموجودات غير النقدية المنقولة أو الالتزامات المتكبدة ضمن بيان الدخل.

(ج) تصنيف الموجودات المالية :

لاحقاً للاعتراف الأولي، يتم تقييم الاستثمارات في أوراق مالية تبعا لتصنيفها إما كـ : مستبقاة لتاريخ الاستحقاق، قروض وتسليفات، متوفرة للبيع، أو بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر.

استثمارات في أوراق مالية مستبقاة لتاريخ الاستحقاق :

الاستثمارات المستبقاة لتاريخ الاستحقاق هي موجودات غير مشتقة ذات دفعات ثابتة أو قابلة للتحديد وتاريخ استحقاق ثابت وان المصرف لديه النية الايجابية والقدرة على الاحتفاظ بها لحين الاستحقاق، والتي لا تكون محددة على أساس القيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر أو كمتوفرة للبيع.

يتم قياس الاستثمارات المستبقاة لتاريخ الاستحقاق على أساس الكلفة المطفأة باستعمال طريقة الفائدة الفعلية.

استثمارات في أوراق مالية كقروض وتسليفات :

الاستثمارات في اوراق مالية كقروض وتسليفات هي موجودات غير مشتقة ذات دفعات ثابتة أو قابلة للتحديد وتاريخ استحقاق ثابت.

يتم قياس الاستثمارات في اوراق مالية كقروض وتسليفات على أساس الكلفة المطفأة باستعمال طريقة الفائدة الفعلية.

استثمارات في أوراق مالية متوفرة للبيع :

الاستثمارات المتوفرة للبيع هي موجودات غير مشتقة لم يتم تحديدها ضمن فئات الموجودات المالية الأخرى. ان سندات المساهمة غير المدرجة التي لا يمكن تقييم قيمتها العادلة بشكل موثوق يتم تسجيلها بالكلفة. يتم تسجيل باقي الاستثمارات المتوفرة للبيع على أساس القيمة العادلة وتدرج الأرباح أو الخسائر غير المحققة ضمن بنود الدخل الشامل الآخر.

يتم فصل التغير في القيمة العادلة لاستثمارات في أدوات دين متوفرة للبيع اعيد تصنيفها كمستبقاة لتاريخ الاستحقاق عن التغير في القيمة العادلة لاستثمارات في أدوات دين متوفرة للبيع ضمن حقوق الملكية ويتم اطفاؤها كتعزيز للعائد على مدى العمر المتبقي لأداة الدين.

التحديد على أساس القيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر :

يقوم المصرف بتحديد موجودات ومطلوبات مالية على أساس القيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر في أي من الحالات التالية :

- يتم إدارة وتقييم الموجودات أو المطلوبات واعداد التقارير الداخلية عنها على أساس القيمة العادلة ؛ أو
- ان التحديد يلغي أو يقلّل إلى حد كبير عدم تناسب محاسبي قد ينشأ خلافا لذلك ؛ أو
- ان الموجودات أو المطلوبات تتضمن مشتقات مدمجة تعدّل بصورة هامة التدفقات النقدية المطلوبة في العقد خلافا لذلك.

(د) المطلوبات المالية وأدوات حقوق الملكية :

التصنيف كدين أو حقوق ملكية :

يتم تصنيف أدوات الدين وحقوق الملكية التي يصدرها المصرف كمطلوبات مالية أو حقوق ملكية بناء على جوهر الاتفاقيات التعاقدية والتعريف للالتزام المالي ولأداة حقوق الملكية.

أداة حقوق الملكية هي أي عقد يثبت الحصة المتبقية في أصول المنشأة بعد خصم جميع التزاماتها. يتم الاعتراف بأدوات حقوق الملكية الصادرة عن المصرف بقيمة العائدات المقبوضة صافي من تكاليف الاصدار المباشرة.

إذا أعاد المصرف شراء أدوات حقوق الملكية الخاصة به، فيتم الاعتراف بها واقتطاعها من حقوق الملكية. لا يتم الاعتراف بأي ربح أو خسارة في بيان الدخل عند شراء أو بيع أو اصدار أو إلغاء أدوات حقوق الملكية الخاصة بالمصرف.

يتم تصنيف الاجزاء المكونة للأدوات المركبة (سندات قابلة للتحويل) الصادرة عن المصرف بشكل منفصل كمطلوبات مالية أو أداة حق ملكية وفقاً لجوهر الاتفاقيات التعاقدية وتعريف الالتزام المالي وأداة حقوق الملكية. ان خيار التحويل الذي سيتم تسديده بموجب تبادل مبلغ نقدي ثابت أو أصل مالي آخر مقابل عدد محدد من أدوات حقوق الملكية الخاصة بالمصرف ه وبمثابة أداة حق ملكية.

المطلوبات المالية :

المطلوبات المالية التي لا يحتفظ بها بغرض المتاجرة ولا يتم تحديدها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر، يتم قياسها لاحقاً بالكلفة المطفأة باستعمال طريقة الفائدة الفعلية.

يتم تحديد المطلوبات المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر عندما يحتفظ بالالتزام المالي بغرض المتاجرة أو يتم تحديده بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر.

إن الالتزام المالي غير المحتفظ به بغرض المتاجرة قد يحدد بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر عند الاعتراف الاولي اذا :

- كان مثل هذا الاعتراف يلغي أو يخفف بشكل جوهري تضارب القياس والاعتراف الذي قد ينتج ؛ أو
- كان الالتزام المالي يمثل جزء من مجموعة موجودات مالية أو مطلوبات مالية أو الاثنين معاً والتي يتم ادارتها وتقييم اداؤها على أساس القيمة العادلة وفقاً لاستراتيجية موثقة لإدارة المخاطر للمصرف أو استراتيجية استثمارية موثقة، وتقدم المعلومات حول المجموعة داخلياً وفق ذلك الأساس ؛ أو
- كان الالتزام المالي يمثل جزء من عقد يحتوي على مشتق مدمج أو اكثر، وكان العقد المختلط بكامله محدداً بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر بموجب معيار التقارير المالية الدولي رقم 9.

(ه) تقاص الموجودات والمطلوبات المالية :

تقاص الموجودات والمطلوبات المالية وتظهر في بيان الوضع المالي بالصافي فقط عندما يكون هناك حق قانوني لعمل ذلك أو عندما ينوي المصرف أما القيام بالتسوية على أساس صافي القيمة واما ان يحقق الموجودات ويسدد المطلوبات بشكل متزامن.

(و) قياس القيمة العادلة للأدوات المالية :

إن القيمة العادلة هي السعر الذي يمكن الحصول عليه من بيع الأصل أو دفعه لتحويل التزام بموجب عملية منظمة بين متشاركين في السوق في تاريخ القياس.

يتم قياس القيمة العادلة لأصل والتزام معين استناداً إلى خصائص الأصل أو الالتزام والتي يقوم المتشاركين في السوق بأخذها في الاعتبار عند عملية تسعير الأصل أو الالتزام في تاريخ القياس.

يقوم المصرف باعتماد أسعار السوق بتقييم أدواته المالية المتداولة في سوق مالي نشط، إذا لم يكن سوق الأداة نشطاً يقوم المصرف باعتماد تقنيات لقياس القيمة العادلة تأخذ في الاعتبار الاستعمال الأقصى لمعلومات منظورة في السوق حيث ينطبق.

حدد المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية IFRS 13 مستويات التسلسل الهرمي للقيمة العادلة:

– المستوى الأول: الأسعار المعلنة (غير المعدلة) لأصول والتزامات متطابقة في أسواق نشطة؛

– المستوى الثاني: معلومات غير السعر المعلن المتضمن في المستوى الأول الذي يتم رصده للأصل والالتزام؛ سواءً بصورة مباشرة (مثل الأسعار) أو غير مباشرة (أي مشتقة من الأسعار)؛

– المستوى الثالث: معلومات عن الأصل أو الالتزام لا تستند إلى تلك المرصودة من السوق (معلومات غير منظورة).

(ز) تدني قيمة الموجودات المالية:

في تاريخ كل بيان وضع مالي يتم تقييم الموجودات المالية، ما عدا تلك التي هي على أساس القيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر، لناحية وجود مؤشرات تدني في قيمتها. يكون هنالك تدني في قيمة الموجودات المالية عند وجود دليل حسّي، نتيجة حصول حدث أو أكثر بعد اجراء القيد الاولي للموجودات، إن التدفقات النقدية المستقبلية المقدرة للاستثمار قد تأثرت.

تشتمل الادلة الموضوعية على ان أصلاً مالياً أو مجموعة أصول مالية انخفضت قيمتها، على الصعوبات المالية التي يمكن أن تواجه الجهة المقترضة أو المصدرة، مخاطر السيولة والمخاطر التشغيلية، إضافة إلى الآخذ بعين الاعتبار اتجاه ومستوى التدني في أدوات مالية مماثلة.

عند النظر بوجود دليل على تدني في قيمة الأصول المسجلة بالكلفة المطفأة، يأخذ المصرف بعين الاعتبار الأصول بشكل منفرد وبشكل جماعي.

إن خسائر تدني قيمة الموجودات المسجلة على أساس الكلفة المطفأة تحدد بما يساوي الفرق بين القيمة الدفترية للموجودات المالية والقيمة الاستردادية المقدرة. تقيد الخسائر في بيان الدخل. اذا حصل انخفاض في خسارة تدني القيمة في فترة لاحقة، يتم عكس خسارة تدني القيمة المقيدة سابقا من خلال الأرباح أو الخسائر ضمن حدود إن القيمة الدفترية للأصل المالي بتاريخ عكس خسارة تدني القيمة لا تزيد عما كان يمكن أن تبلغه الكلفة المطفأة فيما ل ولم يتم قيد خسارة تدني القيمة.

بالنسبة إلى أدوات حقوق الملكية يعتبر الانخفاض الكبير في القيمة العادلة إلى ما دون تكلفتها أو الانخفاض الذي يستغرق وقتاً طويلاً دليلاً موضوعيا على انخفاض القيمة.

بالنسبة للاستثمارات في أوراق مالية متوفرة للبيع، فان الخسائر المتراكمة المسجلة سابقا في الدخل الشامل الآخر والمتراكمة ضمن حقوق المساهمين يتم قيدها في بيان الدخل عندما تكون خسائر تدني القيمة مثبتة بحصول تدني مستمر لمدة طويلة في القيمة العادلة للاستثمارات في أوراق مالية. إن أي زيادة في القيمة العادلة للاستثمارات في أدوات دين متوفرة للبيع، لاحقة لحصول خسارة تدني في القيمة، لا تقيد في بيان الدخل. ان أي زيادة في القيمة العادلة للاستثمارات في أدوات حقوق ملكية متوفرة للبيع، لاحقة لحصول خسارة تدني في القيمة، تقيد في بيان الدخل

(ح) أدوات مالية مشتقة :

تقيد المشتقات على أساس القيمة العادلة بتاريخ الدخول في عقد لأداة مشتقة ويعاد تقييمها لاحقاً على أساس قيمتها العادلة بتاريخ التقرير. يتم قيد الأرباح أو الخسائر الناتجة عن ذلك حال حصولها في بيان الدخل إلا إذا كانت الأداة المشتقة محددة ومستعملة كأداة تحوّطية، وفي هذه الحالة فان توقيت القيد في بيان الدخل يعتمد على طبيعة علاقة التحوّط.

مشتقات مدمجة :

إن المشتقات المدمجة ضمن أدوات مالية أخرى أو عقود مضيفة أخرى تعامل كأدوات مشتقة مستقلة عندما لا تكون مخاطرها وخصائصها متعلقة بقرب بتلك العائدة إلى العقود المضيفة وإن العقود المضيفة غير مقيّمة على أساس قيمة عادلة تقيد تغيراتها في بيان الدخل.

محاسبة التحوّط :

يحدد المصرف أدوات تحوّطية معينة، التي تتضمن مشتقات وأدوات مشتقة مدمجة وأدوات غير مشتقة متعلقة بمخاطر عملات أجنبية، إما كتحوّطات القيمة العادلة، أو تحوّطات التدفقات النقدية، أو تحوّطات لصافي استثمارات في نشاطات أجنبية. تقيد التحوّطات لمخاطر العملات الأجنبية على التزامات ثابتة كتحوّطات تدفقات نقدية.

عند بداية علاقة التحوّط، يوثّق المصرف العلاقة بين الأداة التحوّطية والبند المتحوّط له، وأهدافه الخاصة بإدارة المخاطر واستراتيجيته للدخول في عمليات تحوّط متفرقة. كذلك، عند بداية عملية التحوّط وبشكل مستمر، يوثّق المصرف فيما اذا كانت الأداة التحوّطية المستعملة في علاقة تحوّطية هي عالية الفعالية في إلغاء التغيرات في القيمة العادلة أو التدفقات النقدية للبند المتحوّط له.

تحوّط القيمة العادلة:

ان التغيرات في القيمة العادلة للمشتقات المحددة والممكن اعتبارها كتحوّطات قيمة عادلة تقيد حالاً في بيان الدخل، بالإضافة إلى أي تغيرات في القيمة العادلة للبند المتحوّط له العائد إلى المخاطر المتحوّط لها. ان التغير في القيمة العادلة لأداة التحوّط والتغير في البند المتحوّط له العائد إلى المخاطر المتحوّط لها تقيد في بند بيان الدخل المتعلق بالبند المتحوّط له.

تتوقف محاسبة التحوّط هذه عندما يلغي المصرف العلاقة التحوّطية، أو ينتهي أجل الأداة التحوّطية أو يتم بيعها أو انهاءها أو تنفيذها أو لا تعود مقبولة للمحاسبة التحوّطية. إن تعديل القيمة الدفترية للبند المتحوّط له الناتج عن المخاطر المتحوّط لها يتم إطفاءه في بيان الدخل ابتداءً من ذلك التاريخ.

تحوّط التدفق النقدي:

إن الجزء الفاعل من التغيرات في القيمة العادلة للمشتقات المحددة والمعتبرة كتحوّطات تدفق نقدي يتم تأجيلها ضمن الدخل الشامل الآخر. إن الأرباح أو الخسائر المتعلقة بالجزء غير الفاعل تقيد حالاً في بيان الدخل.

إن المبالغ المقيدة سابقاً في الدخل الشامل الآخر والمتراكمة ضمن حقوق المساهمين يعاد تصنيفها إلى الأرباح أو الخسائر في الفترات التي يقيد فيها البند المتحوّط له في بيان الدخل، وذلك في ذات بند بيان الدخل الذي قيد فيه البند المتحوّط له. انما، عندما ينتج عن العمليات المستقبلية المرتقبة المتحوّط لها قيد لموجودات غير مالية أو مطلوبات غير مالية، فإن الأرباح والخسائر المقيدة سابقاً في الدخل الشامل الآخر والمتراكمة ضمن حقوق المساهمين يتم تحويلها من حقوق المساهمين وتدرج ضمن التقييم الأولي لكلفة تلك الموجودات غير المالية أو المطلوبات غير المالية.

تتوقف محاسبة التحوّط عندما يلغي المصرف العلاقة التحوّطية، أو ينتهي أجل الأداة التحوّطية أو يتم بيعها أو انهاءها أو تنفيذها أو لا تعود مقبولة للمحاسبة التحوّطية. إن اي أرباح أو خسائر مقيدة في الدخل الشامل الآخر ومتراكمة ضمن حقوق المساهمين بذلك التاريخ تبقى ضمن حقوق المساهمين وتتحقق عندما تقيد العملية المستقبلية المرتقبة نهائياً في بيان الدخل. عندما لا يعود من المحتمل حصول عملية مستقبلية مرتقبة، فإن الأرباح أو الخسائر المتراكمة سابقاً ضمن حقوق المساهمين يتم قيدها حالاً في بيان الدخل.

(ط) قروض وتسليفات:

القروض والتسليفات هي موجودات مالية غير مشتقة ذات دفعات ثابتة أو قابلة للتحديد، غير الاستثمارات في أوراق مالية، وغير محتفظ بها للمتاجرة. تقيد القروض والتسليفات على أساس الكلفة المطفأة بعد تنزيل الفائدة غير المحققة وبعد مؤونة تدني قيمة الديون حيث ينطبق. تسجل الديون الرديئة والمشكوك بتحصيلها على أساس الاستحقاق النقدي وذلك لوجود شكوك واحتمال بعدم تحصيل قيمتها الأصلية و/أ وعائداتها.

(ي) كفالات مالية:

إن عقود الكفالات المالية هي عقود توجب على المصرف اجراء دفعات محددة لتعويض الحامل عن خسارة ترتبت لأن مدين معيّن عجز عن اجراء دفعة مستحقة بموجب شروط أداة دين. يمكن لهذه العقود أن تأخذ عدة اشكال قانونية للمقاضاة (كفالات، كتب اعتماد، عقود ضمان ائتماني).

تقيد مطلوبات الكفالات المالية أولياً على أساس قيمتها العادلة، ولاحقاً تحمل في الدفاتر على أساس القيمة الأعلى ما بين هذه القيمة المطفأة والقيمة الحالية للدفعة المتوقعة (عندما يصبح من المحتمل اجراء دفعة من جراء الكفالة). تدرج الكفالات المالية ضمن المطلوبات الأخرى.

(ك) ممتلكات ومعدات:

تظهر الممتلكات والمعدات على أساس الكلفة التاريخية، بعد تنزيل الاستهلاكات المتراكمة وخسارة تدني القيمة، ان وجدت.

يتم احتساب استهلاك الأصول الثابتة المادية لاطفاء تكلفة الموجودات، باستثناء الاراضي والدفعات على حساب نفقات رأسمالية، باستعمال طريقة القسط الثابت على مدى مدة الخدمة المقدرة للأصول المعنية كما يلي :

	٪
مباني	2
معدات وأجهزة وأثاث	9–15
أجهزة الحاسب	15
وسائل نقل	15
تحسينات على المأجور	15
ديكور	15

في نهاية كل عام، يتم مراجعة طريقة احتساب الاستهلاك ومدى مدة الخدمة المقدرة ويتم تسجيل أي تغيير في التقديرات بأثر مستقبلي.

إن الأرباح والخسائر الناتجة عن استبعاد أو تقاعد أي من الأصول الثابتة يتم تحديدها بالفرق بين عائدات البيع والقيمة الدفترية للموجودات ويتم تسجيلها ضمن بيان الدخل.

(ل) موجودات غير ملموسة :

يتم اطفاء الموجودات غير الملموسة، باستثناء الشهرة، باستعمال طريقة القسط الثابت وبنسبة 20٪ للفروغ و15٪ لبرامج الكومبيوتر وهي تخضع لاختبار التدني في قيمتها.

(م) التدني في قيمة أصول ملموسة وغير ملموسة (باستثناء الشهرة) :

في نهاية كل فترة تقرير، يقوم المصرف بمراجعة القيم الدفترية لاصوله الملموسة وغير الملموسة لتحديد فيما اذا كان يوجد اي مؤشر بإن تلك الأصول قد أصابها خسارة تدني في قيمتها. ان وجد هكذا مؤشر، يتم تقدير القيمة الاستردادية للأصل لتحديد مدى خسارة تدني القيمة
(ان وجدت).

القيمة الاستردادية هي القيمة الأعلى ما بين القيمة العادلة ناقص كلفة البيع والقيمة الاستعمالية. عند تحديد القيمة الاستعمالية، يتم حسم التدفقات النقدية المستقبلية المقدرة إلى قيمتها الحالية باستعمال نسبة حسم قبل الضريبة تعكس تقديرات السوق الحالية للقيمة الزمنية للنقد والمخاطر الملازمة للأصل الذي لم يتم بشأنه تعديل تقديرات التدفقات النقدية المستقبلية.

إذا كان تقدير القيمة الاستردادية للأصل اقل من قيمته الدفترية، يتم انقاص القيمة الدفترية للأصل لتوازي القيمة الاستردادية. تقيد خسارة تدني القيمة حالاً في بيان الدخل، إلا إذا كان الأصل المختص مسجل دفترياً بقيمة إعادة التقييم، وفي هذه الحالة تعامل خسارة تدني القيمة كتخفيض لوفر إعادة التقييم (المقيد سابقاً).

في حال أن خسارة تدني القيمة انعكست لاحقا، يتم زيادة القيمة الدفترية للأصل (وحدة منتجة لتدفقات نقدية) إلى ان تصل إلى التقدير المعدّل لقيمتها الاستردادية، لكن بحيث ان القيمة الدفترية بعد الزيادة لا تفوق القيمة الدفترية التي كان يمكن ان تحدد فيما ل ولم يتم قيد خسارة تدني قيمة للأصل (وحدة منتجة لتدفقات نقدية) في سنوات سابقة. يتم قيد عكس خسارة تدني القيمة حالاً في بيان الدخل، إلا إذا كان الأصل المختص مسجل دفترياً بقيمة إعادة التقييم، وفي هذه الحالة يعامل عكس خسارة تدني القيمة كزيادة لوفر إعادة التقييم (المقيد سابقاً).

إن القيمة العادلة لممتلكات المصرف الخاصة والممتلكات المأخوذة استيفاء لقروض هي القيمة السوقية المقدرة كما تحدد من قبل مخمني العقارات على أساس توافق السوق من خلال المقارنة مع عمليات مشابهة في المنطقة الجغرافية نفسها وعلى أساس القيمة المتوقعة لعملية بيع حالية بين مشترى راغب وبائع راغب، أي فى غير عمليات البيع القسرية أو التصفية بعد تعديل عامل عدم السيولة وقيود السوق.

(ن) مؤونة تعويضات نهاية الخدمة للموظفين:

إن المصرف مسجل في مؤسسة التأمينات الاجتماعية في الجمهورية العربية السورية ويسدد بشكل منتظم التأمينات عن موظفيه إلى المؤسسة. تمثل هذه المساهمات اتفاق المصرف مع موظفيه حول تعويض نهاية الخدمة وبالتالي سوف يحصل الموظفون على هذا التعويض من مؤسسة التأمينات الاجتماعية. ليس على المصرف أي التزامات أخرى تجاه موظفيه فيما يتعلق بتعويض نهاية الخدمة.

(س) المؤونات:

يتم قيد المؤونات اذا، نتيجة حدث سابق، ترتب على المصرف موجب قانوني أو استنتاجي يمكن تقديره بشكل موثوق، وإنه من المحتمل أن يتوجب اجراء تدفق منافع اقتصادية إلى الخارج لتسديد الموجب. يتم تحديد المؤونات عن طريق حسم التدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة باستعمال نسبة قبل الضريبة التي تعكس تقييمات السوق الحالية للقيمة الزمنية للنقد والمخاطر المحددة للالتزام، حسبما ينطبق.

(ع) تحقق الإيرادات والأعباء :

تقيد إيرادات وأعباء الفوائد على أساس الاستحقاق، مع الآخذ بالحسبان رصيد الأصل والنسبة المطبقة، باستثناء القروض والتسليفات المصنفة غير منتجة التي يتم الاعتراف بعائداتها فقط عند تحقق استردادها. تتضمن إيرادات وأعباء الفوائد إطفاء الحسومات والعلاوات.

إن إيرادات وأعباء الرسوم والعمولات التي تشكل جزءاً أساسياً من نسبة الفائدة الفعلية على موجودات مالية أو مطلوبات مالية (مثل العمولات والرسوم المكتسبة على القروض) يتم إدراجها ضمن إيرادات وأعباء الفوائد.

تقيد إيرادات الرسوم والعمولات الأخرى عند تنفيذ الخدمات المعنية.

يتم إظهار إيرادات الفوائد على الموجودات المالية المحددة على أساس القيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر إيرادات الفوائد على محفظة المتاجرة بشكل منفصل ضمن بيان الدخل.

(ف) ضريبة الدخل :

تمثل مصاريف الضرائب مبالغ الضرائب المستحقة والضرائب المؤجلة.

يحتسب المصرف مؤونة ضريبة الدخل وفقاً لأحكام القانون 28 تاريخ 16 نيسان 2001، والذي حدد الضريبة بمعدل 25٪ من صافي الأرباح الخاضعة للضريبة، بالإضافة إلى المساهمة الوطنية لإعادة الإعمار بمعدل 5٪ من قيمة الضريبة والتي بدأ تطبيقها ابتداءً من 2 تموز 2013 ولمدة ثلاث سنوات وتم تعديله بموجب مرسوم رئيس الجمهورية رقم 46 بتاريخ 2017/12/20 ليصبح 10٪.

تختلف الأرباح الخاضعة للضريبة عن الأرباح الصافية الواردة في بيان الدخل بسبب استبعاد المبالغ غير الخاضعة للضريبة وإضافة المبالغ غير الجائز تنزيلها من الوعاء الضريبي.

إن الضرائب المؤجلة هي الضرائب المتوقع دفعها أو استردادها نتيجة الفروقات الزمنية المؤقتة بين قيمة الموجودات أو المطلوبات في البيانات المالية والقيمة التي يتم احتساب الربح الضريبي على أساسها. وتحتسب الضرائب المؤجلة وفقاً للنسب الضريبية التي يتوقع تطبيقها عند تسوية الالتزام الضريبي أو تحقيق الموجودات الضريبية المؤجلة.

يتم الاعتراف بالمطلوبات الضريبية المؤجلة للفروقات الزمنية التي سينتج عنها مبالغ سوف تدخل في احتساب الربح الضريبي مستقبلاً. بينما يتم الاعتراف بالموجودات الضريبية المؤجلة للفروقات الزمنية التي سينتج عنها مبالغ سوف تنزل مستقبلاً عند احتساب الربح الضريبي.

يتم مراجعة رصيد الموجودات الضريبية المؤجلة في تاريخ البيانات المالية ويتم تخفيضها في حالة توقع عدم إمكانية الاستفادة من تلك الموجودات الضريبية جزئياً أو كلياً.

يتم إطفاء الموجودات الضريبية المؤجلة في حال لم يتم استخدامها مقابل أرباح ضريبية في الأعوام الخمسة التالية وذلك تماشياً مع القانون 24 لعام 2003.

(ص) النقد وما يوازي النقد :

هو النقد والأرصدة النقدية التي تستحق خلال مدة ثلاثة أشهر (استحقاقاتها الأصلية ثلاثة أشهر فأقل)، وتتضمن: النقد والأرصدة لدى بنوك مركزية والأرصدة لدى البنوك والمؤسسات المصرفية، وتنزل ودائع البنوك والمؤسسات المصرفية التي تستحق خلال مدة ثلاثة أشهر (استحقاقاتها الأصلية ثلاثة أشهر فأقل) والأرصدة المقيدة السحب.

(ق) حصة السهم من الأرباح :

يعرض المصرف معلومات حول حصة السهم من الأرباح الأساسية وحصة السهم من الأرباح المخفضة بالنسبة لاسهمه العادية. يتم احتساب حصة السهم من الأرباح الأساسية بتقسيم صافي الربح أو الخسارة للفترة العائد لحملة الأسهم العادية للمصرف على المعدل الموزون لعدد الأسهم العادية المتداولة خلال الفترة. يتم احتساب حصة السهم من الأرباح المخفضة عبر تعديل الربح أو الخسارة على حملة الأسهم العادية والمعدل الموزون لعدد الأسهم العادية المتداولة لجميع تأثيرات التخفيضات المحتملة على الأسهم العادية والتي تتضمن خيار الأسهم الممنوح للموظفين، حسبما ينطبق.

(ر) الموجودات التي آلت ملكيتها للمصرف وفاءً لديون مستحقة:

تظهر الموجودات التي آلت ملكيتها للمصرف بالكلفة أو بالقيمة العادلة أيهما أقل. في نهاية كل فترة تقرير، يقوم المصرف بمراجعة القيم الدفترية للموجودات التي آلت ملكيتها للمصرف وفاءً لديون مستحقة لتحديد فيما إذا كان يوجد أي مؤشر بأن تلك الموجودات قد أصابها أي خسارة تدني في قيمتها. إن وجد هكذا مؤشر، يتم تقدير القيمة العادلة للموجودات لتحديد مدى خسارة تدني القيمة (إن وجدت).

إن كانت القيمة العادلة للموجودات بشكل إفرادي أقل من قيمتها الدفترية، يتم إنقاص القيمة الدفترية لتوازي القيمة العادلة. تقيد خسارة تدني القيمة حالاً في بيان الدخل، إلا إذا كان الأصل المختص مسجل دفترياً بقيمة إعادة التقييم، وفي هذه الحالة تعامل خسارة تدني القيمة كتخفيض لوفر إعادة التقييم (المقيد سابقاً).

في حال أن خسارة تدني القيمة انعكست لاحقاً، يتم زيادة القيمة الدفترية للأصل إلى أن تصل إلى التقدير المعدل لقيمته العادلة، لكن بحيث أن القيمة الدفترية بعد الزيادة لا تفوق القيمة الدفترية التي كان يمكن أن تحدد فيما لو لم يتم قيد خسارة تدني قيمة للأصل في سنوات سابقة. يتم قيد عكس خسارة تدني القيمة حالاً في بيان الدخل، إلا إذا كان الأصل المختص مسجل دفترياً بقيمة إعادة التقييم، وفي هذه الحالة يعامل عكس خسارة تدني القيمة كزيادة لوفر إعادة التقييم (المقيد سابقاً).

(ش) عقود الإيجار:
إن تحديد فيما إذا كان عقد ما هو إيجار أو يتضمن إيجار يتم بناء على جوهر العملية ويتطلب تحديد فيما إذا كان الوفاء بالعقد يعتمد على استخدام أصل أو أصول محددة وإن العقد ينقل الحق في استخدام هذا الأصل.
البنك كمستأجر:
إن عقود الإيجار التي لا تتضمن تحويل المخاطر والمنافع المرتبطة بملكية الأصل للبنك بشكل جوهري تعتبر عقود إيجار تشغيلية. يتم تسجيل مدفوعات عقود الإيجار التشغيلية كمصاريف في بيان الدخل بطريقة القسط الثابت على مدى مدة العقد. يتم الاعتراف بالمدفوعات الطارئة لعقود الإيجار كمصاريف في الفترة التي يتم تكبدها فيها.
(ت) تقارير القطاعات:
يتم توزيع التقارير القطاعية للبنك كما يلي: أفراد، شركات وخزينة.
(ث) مقايضة العملات
يستخدم المصرف المشتقات المالية مثل عقود مقايضة العملات. تسجل المشتقات المالية كأصل بالقيمة العادلة عندما تكون قيمتها العادلة موجبة وكالتزام في حال كانت قيمتها العادلة سالبة. تدرج تغيرات القيمة العادلة للمشتقات المالية في بيان الدخل الموحد.
(خ) المعايير والتفسيرات الصادرة عن المعايير الدولية وغير نافذة للتطبيق:
أثر تطبيق المعيار الدولي رقم (9):
يتطلب من البنك تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9) ابتداءً من ١ كانون الثاني 2018، الا أنه واستناداً لتعميم هيئة الأوراق والأسواق المالية السورية رقم 13 من العام 2018 بتاريخ 25 شباط 2018 فقد تم تاجيل تطبيق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 9 الى تاريخ 1 كانون الثاني 2019 وعليه قام البنك بتقدير الأثر المتوقع من تطبيق المعيار على البيانات المالية الموحدة، هذا وقد يختلف الأثر عند التطبيق الفعلي في 1 كانون الثاني 2019 وذلك للأسباب التالية:

– إن البنك سيقوم بعكس نتائج آثر كامل التقديرات والاختبارات المطلوبة بموجب متطلبات المعيار عند إصدار أول قوائم مالية موحدة مرحلية موجزة للبنك للفترة التي ستنتهي في 31 آذار 2019.
وفيما يلي أهم جوانب التطبيق:
أ– التصنيف والقياس للموجودات المالية:
يتضمن المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9) تصنيفات ومناهج قياس جديدة للموجودات المالية والتي تتأثر بنموذج أعمال البنك من حيث آلية إدارة هذه الموجودات والتدفقات النقدية لها.حيث تضمن المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9) ثلاثة مبادئ رئيسية لتصنيف الموجودات المالية: موجودات مالية بالكلفة المطفأة والموجودات المالية من خلال بيان الدخل الشامل والموجودات المالية من خلال بيان الربح أو الخسارة،حيث قام هذا المعيار بإلغاء التصنيفات المعتمدة وفقاً لمتطلبات معيار المحاسبة الدولي رقم (39) بما يتعلق الموجودات المحتفظ بها لتاريخ الإستحقاق والذمم المدينة والقروض والموجودات المتوفرة للبيع هذا وتعتقد إدارة البنك أن التطبيق التصنيفات الجديدة للمعيار لن يكون له الأثر الجوهري على البيانات المالية.
ب– التصنيف والقياس للمطلوبات المالية:
أبقى المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9) على المتطلبات الموجودة ضمن معيار المحاسبة الدولي رقم (39) بما يتعلق بالتصنيف للمطلوبات المالية. أما بما يتعلق بقياس القيمة العادلة فقد تطلب معيار المحاسبة الدولي رقم (39) الإعتراف بفروقات تقييم المطلوبات المالية المصنفة ضمن المطلوبات
المالية بالقيمة العادلة ضمن قائمة الربح والخسارة في قائمة الربح أو الخسارة الموحد، في حين يتطلب المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9) على:
– الإعتراف بفروقات تقييم المطلوبات المالية المصنفة ضمن المطلوبات المالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الربح والخسارة والناتجة عن التغير في مخاطر الإئتمان في قائمة الدخل الشامل الموحد.
– يتم الاعتراف في المبلغ المتبقي من فروقات تقييم القيمة العادلة في قائمة الربح أو الخسارة الموحد.
لم يقم البنك بتصنيف أية مطلوبات مالية ضمن المطلوبات المالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الربح أو الخسارة ، كما لا يوجد أي توجه من الإدارة بتصنيف أية مطلوبات مالية ضمن هذه الفئة ، وعليه فإنه لا يوجد أي أثر من تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9) على القوائم المالية الموحدة.
ج– محاسبة التحوط:
عند تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9)، للبنك الإختيار في الإستمرار في إستخدام سياسة محاسبة التحوط إستناداً لمتطلبات معيار المحاسبة الدولي رقم (39) عوضاً عن متطلبات المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9)، وكون البنك لا يقوم بحركات جوهرية تتطلب إستخدام محاسبة التحوط فإنه سيقوم بالإستمرار في إستخدام سياسة محاسبة التحوط إستناداً لمتطلبات معيار المحاسبة الدولي رقم (39).

د– تدني الموجودات المالية
قام المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9) باستبدال نموذج "تحقق الخسارة" المتبع في معيار المحاسبة الدولي رقم (39) لإحتساب التدني في الموجودات المالية الى نموذج النظرة المستقبلية "الخسائر الائتمانية المتوقعة" والذي يتطلب استخدام التقديرات والاجتهادات بشكل جوهري لتقدير العوامل الاقتصادية والتي لها التأثير على قيمة التدني وفقاً للنموذج الجديد، حيث سيتم تطبيق هذا النموذج على كافة الموجودات المالية – أدوات الدين والمصنفة بالتكلفة المطفأة أو بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل أو بالقيمة العادلة من خلال قائمة الربح أو الخسارة.
هذا وسيتم احتساب خسائر التدني وفقاً لمتطلبات المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9) وفقاً للقواعد التالية:
– خسائر التدني لـ 12 شهر: حيث سيتم احتساب التدني للتعثر المتوقع خلال 12 شهر اللاحقة من تاريخ القوائم المالية الموحدة.
– خسائر التدني لعمر الأداة: حيث سيتم احتساب التدني للتعثر المتوقع على عمر الأداة المالية حتى تاريخ الإستحقاق من تاريخ القوائم المالية الموحدة.
إن آلية احتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة تعتمد على احتمالية التعثر (Probability of Default) والتي تحتسب وفقاً للمخاطر الائتمانية والعوامل الاقتصادية المستقبلية ، الخسارة في حالة التعثر (Loss Given Default) والتي وتعتمد على القيمة التحصيلية للضمانات القائمة ، وقيمة التعرض عند التعثر (Exposure at Default)

Status	التصنيف	Stage
مخاطر متدنية / مقبولة	عامل	Stage1 الحسابات التي لم يلاحظ وجود زيادة جوهرية في مخاطرها الائتمانية أو مؤشرات للتعثر
تحت المراقبة	مستحقة من ١ – ٥٩ يوم	
	تحت المراقبة وجود مستحقة ٦٠ يوم ولغاية ٨٩ يوم	
	تحت المراقبة محول من غير عامل مهيكل	Stage 2 الحسابات التي تطرأ عليها زيادة جوهرية في مخاطرها الائتمانية و يوجد بوادر للتعثر
	تحت المراقبة مهيكل مرتين	
غير عامل	غير عامل/ دون المستوى	Stage 3

هذا ويحتفظ البنك بمخصصات إضافية تغطي القيمة المتوقعة لأثر تطبيق المعيار الجديد، حيث بلغت قيمة المخصصات التي يتوجب على المصرف احتجازها بموجب المعيار رقم /9/ مبلغ 3،968،034،000 ليرة سورية وهي أقل من المخصصات التي قام المصرف باحتجازها، وعليه فإنه لن يكون لتطبيق المعيار أي أثر جوهري على القوائم المالية الموحدة.

هـ– الافصاحات
يتطلب المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9) العديد من الافصاحات المفصلة وبشكل خاص بما يتعلق بمحاسبة التحوط ومخاطر الائتمان والخسائر الائتمانية المتوقعة، هذا ويقوم البنك بالعمل على توفير كافة التفاصيل اللازمة لهذه الافصاحات ليتم عرضها في القوائم المالية الموحدة اللاحقة بعد التطبيق.

و– التطبيق
سيقوم البنك استغلال الاستثناء المقدم من المعيار عند التطبيق في 1 كانون الثاني 2019 وذلك بقيد الآثار المحتملة (إن وجدت) على الأرصدة الافتتاحية للأرباح المدورة والمخصصات عوضاً عن اعادة اصدار القوائم المالية الموحدة للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2018 وما قبل.

4. لمقررات المحاسبية الهامة والمصادر الأساسية لعدم اليقين في التقدير

عند تطبيق السياسات المحاسبية للمصرف، المذكورة في الإيضاح 3، يتوجب على الإدارة ان تتخذ قرارات وتقوم بتقديرات وافتراضات بشأن القيم الدفترية لموجودات ومطلوبات لا تتوضح بسهولة من مصادر أخرى. ان التقديرات والافتراضات الخاصة بها تبنى على أساس الخبرة السابقة وعوامل أخرى تعتبر ذات صلة. ان النتائج الفعلية قد تختلف عن هذه التقديرات.

يتم مراجعة التقديرات والافتراضات الخاصة بها بصورة مستمرة. يتم اجراء القيود الناتجة عن تعديل التقديرات المحاسبية في الفترة المالية التي يحصل فيها تعديل التقدير وذلك اذا كان التعديل يؤثر فقط على تلك الفترة، أو في فترة التعديل وفترات لاحقة اذا كان التعديل يؤثر على الفترة الحالية وفترات لاحقة.

المصادر الأساسية لعدم اليقين في التقدير :

ان الافتراضات الأساسية حول المستقبل، وغيرها من المصادر الأساسية لعدم اليقين في التقدير بتاريخ التقرير، التي تحمل مخاطر هامة بالتسبب بتعديل جوهري للقيم الدفترية لموجودات ومطلوبات خلال السنة المالية التالية، هي مدرجة ادناه.

مؤونات لخسائر الديون – قروض وتسهيلات ائتمانية للزبائن :

إن خسارة تدني القيمة المحددة بالنسبة لخسائر الديون تحدد عن طريق تقييم كل حالة على حدة. هذه الطريقة تطبق على القروض والتسليفات المصنفة وان العوامل التي تؤخذ بالاعتبار عند تقدير المؤونة لخسائر الديون تتضمن الحد الاعلى للائتمان المتوفر للفريق الآخر، مقدرة الفريق الآخر على انتاج تدفقات نقدية كافية لتسديد التسليفات الممنوحة له، وقيمة الضمانة وإمكانية تملك أصول إستيفاء للدين. ان مؤونات خسائر الديون بشأن القروض المقيّمة جماعيا يتم تحديدها بناء على الخسائر التي تعرضت لها محافظ قروض ذات صفات مشابهة.

تحديد القيم العادلة :

عندما لا يمكن تحديد القيمة العادلة لموجودات مالية ضمن بيان الوضع المالي باستعمال سعر السوق المتداول، يتم تحديد القيمة العادلة باستعمال تقنيات تقييم تتضمن نموذج حسم التدفقات النقدية (Discount Cash Flow (DCF) model) كما هو مذكور في الإيضاح 3 (و).

يتم أخذ المعطيات في نماذج التقييم هذه من أسعار سوق يمكن لحظها، حيث أمكن. عملياً، إن سعر الحسم المستخدم في قياس القيمة العادلة باستعمال نموذج التقييم، يأخذ في الحسبان المعلومات المنظورة المتوفرة من المشاركين في السوق، بما فيها الفائدة المرتبطة بالمخاطر المتدنية، نسبة السواب على مخاطر المديونية (Credit Default Swap Rates) لغاية تسعير مخاطر المديونية (العائدة للمصرف وللجهة المتعاقد معها) وعامل مخاطر السيولة الذي يضاف إلى نسبة الحسم المطبقة. إن أي تغيير في الافتراضات المتعلقة بأي من هذه العوامل قد يؤثر على القيمة العادلة للسندات السيادية ومن ضمنها شهادات الإيداع الصادرة عن مصرف سورية المركزي.

تستخدم المعطيات غير المنظورة في قياس الوحدة العادلة عندما تكون المعطيات المنظورة غير متوفرة، وبالتالي تنطبق في الحالات التي تكون فيها حركة السوق بتاريخ التقييم ضعيفة هذا إن وجدت، ويجب أن تبقى الغاية من قياس القيمة العادلة نفسها، أي أن تمثل السعر المقبول للتفرغ عنها من مالك الأدوات المالية أو صاحب الالتزام لمطلوبات أدوات مالية.

يتم الوصول إلى المعطيات غير المنظورة بالاعتماد على أفضل المعلومات المتوفرة في ظل الظروف المحيطة، والتي يمكن أن تتضمن المعلومات المتوفرة لدى المنشأة.

تدني قيمة الموجودات غير المالية وتكوين المؤونات اللازمة

في ظل الظروف الراهنة التي تمر بها الجمهورية العربية السورية، قامت الإدارة بتقدير القيمة الاستردادية للأصول غير المالية وذلك من خلال إجراء مراجعة للقيم الدفترية لهذه الأصول لتحديد فيما إذا كان هناك أي مؤشر على تدني قيمتها. باعتقاد الإدارة، لا توجد مؤشرات لتكوين مؤونات تدني إضافية.

الأعمار الإنتاجية المقدرة للأصول الثابتة

كما هو موضح في الإيضاح رقم (3) أعلاه إن المصرف يراجع الأعمال الإنتاجية في نهاية كل فترة مالية. خلال الفترة لم تظهر أية مؤشرات تدعو إلى تغيير الأعمار المقدرة للأصول الثابتة.

مبدأ الاستمرارية:

قامت الإدارة بتقييم مدى قدرة البنك على الاستمرار في العمل على أساس مبدأ الاستمرارية وذلك حسب متطلبات معيار المحاسبة الدولي رقم 1. اعتمدت الإدارة بتقييمها على مجموعة من المؤشرات المالية والتشغيلية. تعتقد الإدارة أنه وبالرغم من حالة عدم الاستقرار التي تمر بها الجمهورية العربية السورية وحالة عدم اليقين المستقبلية، فإن البنك يمتلك الموارد الكافية للاستمرار بالعمل في المدى المستقبلي المنظور. بناءً عليه فقد تم إعداد القوائم المالية على أساس مبدأ الاستمرارية.

5 - نقد و أرصدة لدى مصرف سورية المركزي

إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي:	كما في 31 كانـــون الأول	
	2017	2016
	ل.س	ل.س
نقد في الخزينة	4,245,492,171	3.106.486.569
أرصدة لدى مصرف سورية المركزي:		
حسابات جارية وتحت الطلب	2,834,775,707	1.643.570.236
احتياطي نقدي إلزامي*	786,792,952	528.879.098
	7,867,060,830	5.278.935.903

* وفقاً للقوانين والتشريعات المصرفية المطبقة في الجمهورية العربية السورية وبناءً على القرار الصادر عن رئاسة مجلس الوزراء رقم 5938 تاريخ 2 أيار 2011 على المصارف أن تحتفظ باحتياطي نقدي الزامي لدى مصرف سورية المركزي بنسبة 5٪ من متوسط الودائع تحت الطلب، ودائع التوفير والودائع لأجل باستثناء ودائع الإدخار السكني. إن هذا الاحتياطي إلزامي ولا يتم استعماله في الأنشطة التشغيلية للمصرف.

6 – أرصدة لدى مصارف

يتكون هذا البند مما يلي:	مصارف محلية		مصارف خارجية		المجمـوع	
	2017	2016	2017	2016	2017	2016
	ل.س	ل.س	ل.س	ل.س	ل.س	ل.س
حسابات جارية وتحت الطلب	2,177,676,481	4.792.525.611	1,556,670,760	588.294.150	3,734,347,241	5.380.819.761
ودائع لأجل (استحقاقها الأصلي خلال فترة 3 أشهر أو أقل)	2,210,402,668	1.293.575.000	3,343,553,200	3.335.353.780	5,553,955,868	4.628.928.780
	4,388,079,149	6.086.100.611	4,900,223,960	3.923.647.930	10.009.748.541	9,288,303,109

بلغت الأرصدة لدى المصارف التي لا تحمل فوائد 3،734،347،241 ليرة سورية كما في 31 كانون الأول 2017 (مقابل 5،380،819،761 ليرة سورية لعام 2016).

7 – صافي التسهيلات الائتمانية المباشرة

يتكون هذا البند مما يلي :	كما في 31 كانـــون الأول	
	2017	2016
	ل.س	ل.س
حسابات جارية مدينة منها:		
حسابات دائنة صدفة مدينة	13,185,174	14.951.241
الشركات الكبرى	156,583,723	336.047.394
الشركات المتوسطة	154,100,044	376.293.783
	323,868,941	727.292.418
قروض وسلف منها:*		
للأفراد	173,718,487	212.609.683
القروض السكنية	309,139,702	451.646.361
الشركات الكبرى	12,479,712,629	13.188.053.921
الشركات المتوسطة	1,180,460,844	1.279.185.932
	14,143,031,662	15.131.495.897
سندات محسومة منها:**		
الشركات الكبرى	147,457,345	12.604.542
الشركات المتوسطة	104,656,547	49.324.473
	252,113,892	61.929.015
	14,719,014,495	15.920.717.330
ينزل:		
فوائد معلقة	(785,450,786)	(793.641.601)
مخصص تدني التسهيلات الائتمانية المباشرة	(4,389,731,474)	(4.523.136.806)
	9,543,832,235	10.603.938.923

ليوجد تسهيلات ممنوحة للحكومة السورية أو القطاع العام أو بكفالتهما.

* سجلت القروض والسلف بالصافي بعد تنزيل الفوائد المقبوضة مقدماً والبالغة 480،183 ليرة سورية للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2017 (1،440،774 ليرة سورية للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2016).

** سجلت السندات المحسومة بالصافي بعد تنزيل الفوائد المقبوضة مقدماً والبالغة 10،067،148 ليرة سورية للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2017 (204،049 ليرة سورية للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2016).

بلغت التسهيلات الائتمانية المباشرة غير العاملة (غير المنتجة) 4،998،636،749 ليرة سورية من رصيد التسهيلات الائتمانية المباشرة للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2017 (5،543،617،015 ليرة سورية للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2016) أي ما نسبته 33.96٪ من إجمالي التسهيلات الائتمانية المباشرة للسنة (34.82٪ للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2016)

بلغت التسهيلات الائتمانية المباشرة غير العاملة (غير منتجة) بعد تنزيل الفوائد المعلقة 4،213،185،963 ليرة سورية للسنة المنتهية في

31 كانون الأول 2017 (4،749،975،414 للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2016) أي ما نسبته 30.24٪ من رصيد إجمالي التسهيلات الائتمانية المباشرة بعد تنزيل الفوائد المعلقة للسنة (31.40٪ للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2016).

بلغت التسهيلات الائتمانية غير مباشرة غير العاملة مبلغ 4،127،800 ليرة سورية كما في 31 كانون الأول 2017 (مقابل 4،127،800 ليرة سورية كما في 31 كانون الأول 2016)، كما بلغ مخصص هذه التسهيلات 750،000 ليرة سورية كما في 31 كانون الأول 2017 (مقابل 450،000 ليرة سورية في 31 كانون الأول 2016) تم قيده ضمن بند مخصصات متنوعة.

تتلخص حركة مخصص تدني التسهيلات الائتمانية المباشرة كما يلي:	2017	2016
الرصيد في أول السنة	ل.س	ل.س
مخصص تدني التسهيلات الائتمانية مقابل ديون منتجة كما في 1 كانون الثاني	1,103,683,952	55.503.121
مخصص تدني التسهيلات الائتمانية مقابل ديون غير منتجة كما في 1 كانون الثاني	3,419,452,854	4.380.929.451
إضافات خلال السنة		
مقابل ديون منتجة	17,843,071	65.918.890
مقابل ديون غير منتجة	405,812,029	603.185.028
مؤونات عامة*	.-	1.022.010.631
فروقات أسعار الصرف	(210,630,125)	87.363.785
استردادات خلال السنة		
مقابل ديون منتجة	(56,149,505)	(39.748.691)
مقابل ديون غير منتجة	(290,280,802)	(1.651.804.287)
فروقات أسعار الصرف	-	(221.122)
الرصيد في نهاية السنة		
مخصص تدني التسهيلات الائتمانية مقابل ديون منتجة كما في 31 كانون الأول	1,065,377,518	81.673.320
مخصص تدني التسهيلات الائتمانية مقابل ديون غير منتجة كما في 31 كانون الأول	3,324,353,956	4.441.463.486
	4,389,731,474	4.523.136.806

*_بموجب اختبارات الجهد التي قام بها المصرف في عام 2016 على إجمالي التسهيلات، ارتأى المصرف الاحتفاظ بمبلغ 1،022،010،631 ليرة سورية كمؤونات عامة إضافية وتم الاحتفاظ بها لتاريخ اعداد البيانات .

بلغت قيمة المخصصات التي انتفت الحاجة إليها مبلغ 346،430،307 ليرة سورية في العام 2017 تتضمن مبلغ 207،986،644 ليرة سورية ناتجة عن انخفاض سعر الصرف للديون غير المنتجة.

بناءً على أحكام قرار مجلس النقد والتسليف رقم (902/م ن/ب4) تاريخ 2012/11/13 والمتضمن تعديل بعض التعليمات الواردة في قراري مجلس النقد والتسليف رقم (597/م ن/ب4) ورقم (650/م ن/ب4) تاريخ 9 كانون الأول 2009 و14 نيسان 2010 على التوالي، والقرار رقم 1079/م ن / ب 4 تاريخ 29 كانون الثاني 2014 المتضمن تمديد العمل بالقرار 902/ م ن / ب 4 والتعميم رقم (1145/م/1) تاريخ

6 نيسان 2015 والتعميم رقم (2271/م/1) تاريخ 30 حزيران 2015:

1. تم الاحتفاظ بالمخصصات السابقة والفائضة عن الحد الأدنى المطلوب وفق متطلبات قرار مجلس النقد والتسليف (902/م ن/ب4) والمتعلقة بالديون المباشرة فقط بمبلغ 5،514،475 ليرة سورية و6،304،613 ليرة سورية كما في 31 كانون الأول 2017 و31 كانون الأول 2016 على التوالي.

2. بناءً على أحكام القرار (902/م ن/ب4) وتعديلاته بالقرار رقم (1079/م ن/ب4) تم خلال عام 2016 إعداد اختبارات جهد للمحفظة الائتمانية من قبل المصرف لتقدير مدى كفاية المخصصات المحتفظ بها وارتأت إدارة المصرف إلى الاحتفاظ بمبلغ 1،022،010،631 ليرة سورية كمؤونات عامة إضافية، كما تم خلال عام 2017 إعداد اختبارات جهد للمحفظة الائتمانية من قبل المصرف لتقدير مدى كفاية المخصصات المحتفظ وعلى الرغم من كفاية المخصصات ارتأت إدارة المصرف الاحتفاظ بكامل المؤونات العامة وعدم استعادة أي مبالغ.

تتلخص حركة حساب الفوائد المعلقة كما يلي:	2017	2016
	ل.س	ل.س
الرصيد في أول السنة	793,641,601	905.036.337
اضافات خلال السنة	193,581,758	315.062.211
استردادات خلال السنة	(201,772,573)	(426.456.947)
الرصيد في نهاية السنة	785,450,786	793.641.601

8 – موجودات ثابتة ملموسة

إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي:	أراضـــي	مبانـــي	معـدات وأجهـزة وأثـاث	أجهزة الحاسب	وسائط نقل	تحسينـات على المأجور	ديكور	المجموع
2017	ل.س	ل.س	ل.س	ل.س	ل.س	ل.س	ل.س	ل.س
التكلفة التاريخية:								
الرصيد كما في 1 كانون الثاني 2017	97,274,620	926,462,874	304,531,022	101,286,456	14,539,237	138,547,732	186,279,206	1,768,921,147
إضافات	-	-	54,598,950	11,003,450	2,160,000	-	226,395	67,988,795
استبعادات	-	-	(890,334)	(266,100)	-	-	(61,200)	(1,217,634)
الرصيد كما في 31 كانون الأول 2017	97,274,620	926.462.874	358,239,638	112,023,806	16,699,237	138.547.732	186,444,401	1,835,692,308
الاستهلاك المتراكم								
الرصيد كما في 1 كانون الثاني 2017	-	(126,086,819)	(196,603,075)	(76,974,876)	(14,245,487)	(83,043,374)	(185,694,801)	(682,648,432)
إضافات، أعباء السنة	-	(18,529,318)	(32,160,057)	(8,018,608)	(343,991)	(23,886,633)	(512,536)	(83,451,143)
استبعادات	-	-	408,139	266,094	-	-	35,190	709,423
الرصيد كما في 31 كانون الأول 2017	-	(144,616,137)	(228,354,993)	(84,727,390)	(14,589,478)	(106,930,007)	(186,172,147)	(765,390,152)
دفعات على حساب شراء موجودات ثابتة*								
الرصيد كما في 1 كانون الثاني 2017	-	1.394.352	4,168,715	3,386,700	-	-	-	8,949,767
إضافات	-	-	20,793,000	-	-	2,299,879	-	23,092,879
تحويل الى موجودات	-	-	-	(2,490,525)	-	-	-	(2,490,525)
الرصيد كما في 31 كانون الأول 2017		1.394.352	24,961,715	896,175		2,299,879		29,552,121
مشاريع قيد التنفيذ								
الرصيد كما في 1 كانون الثاني 2017	-	136,163,621	-	-	-	-	-	136.163.621
الرصيد كما في 31 كانون الأول 2017	-	136.163.621	-	-	-	-	-	136.163.621
القيمة الدفترية الصافية	97,274,620	919,404,710	154,846,360	28,192,590	2,109,759	33,917,604	272,254	1,236,017,897

* تمثل دفعات على حساب شراء موجودات ثابتة مبالغ تم دفعها مقدماً للموردين كجزء من قيمة أصول لم يقم المصرف باستلامها بعد.

2016	2017
ل.س	ل.س
222.431.760	469,271,518

تكلفة الموجودات المستهلكة بالكامل ولا تزال بالخدمة كما يلي:

موجودات ثابتة

نتيجة الظروف الاستثنائية التي تشهدها بعض المناطق في الجمهورية العربية السورية تم إيقاف العمل بشكل مؤقت في ثلاثة فروع للمصرف هي: صحنايا-الحمدانية بحلب-حرستا، وذلك بعد موافقة مصرف سوريا المركزي على ذلك بشكل مؤقت لحين زوال الظروف الاستثنائية لتعود هذه الفروع الى الخدمة.

بحسب المعلومات المتوفرة لدى المصرف لم يلحق الضرر بهذه الفروع ولم يتم التوصل الى نتائج تؤكد نوع الضرر أوحجمه مع الإشارة إلى أن بوليصة التأمين المستصدرة بهذا الخصوص لاتغطي فرعي حرستا والحمدانية بحلب وتغطي فرع صحنايا المغلق.

تم في عام 2017 نقل جميع موجودات فرع الحمدانية في حلب إلى مكان آمن ، كما تم إعادة تأهيل فرع صحنايا وتمت اعادة المخصصات المكونة المقابلة لهم وذلك بعد تحسن الظروف الأمنية المحيطة به.

إن موجودات الفروع المغلقة هي كالتالي:

	كما في 31 كانـون الأول 2017		
	التكلفة التاريخية	مجموع الاستهلاك	القيمة الدفترية
موجودات الفروع المغلقة	ل.س	ل.س	ل.س
أثاث	2,375,794	1,724,351	651,443
آلات	3,562,998	3,545,618	17,380
كمبيوترات	1,741,830	1,741,815	15
ديكور	15,289,514	15,214,941	74,573
المجموع	22,970,135	22,226,725	743,410

علماً أنه قد تم تكوين مخصص مقابل القيمة الصافية للموجودات الثابتة في فرع حرستا بمبلغ 743.410 ليرة سورية (إيضاح رقم 16).

8 – موجودات ثابتة ملموسة

إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي:	أراضـــي	مبانـــي	معـدات وأجهـزة وأثـاث	أجهزة الحاسب	وسائط نقل	تحسينـات على المأجور	ديكور	المجموع
2016	ل.س	ل.س	ل.س	ل.س	ل.س	ل.س	ل.س	ل.س
التكلفة التاريخية:								
الرصيد كما في 1 كانون الثاني 2016	97.274.620	926.462.874	252.328.214	89.748.706	14.539.237	93.314.037	186.279.206	1.659.946.894
إضافات	-	-	53.501.001	11.639.750	-	45.233.695	-	110.374.446
استبعادات	-	-	(1.298.193)	(102.000)	-	-	-	(1.400.193)
الرصيد كما في 31 كانون الأول 2016	97.274.620	926.462.874	304.531.022	101.286.456	14.539.237	138.547.732	186.279.206	1.768.921.147
الاستهلاك المتراكم								
الرصيد كما في 1 كانون الثاني 2016	-	(107.557.622)	(168.643.107)	(69.563.791)	(13.196.102)	(60.470.098)	(169.337.104)	(588.767.824)
إضافات، أعباء السنة	-	(18.529.197)	(29.182.917)	(7.513.084)	(1.049.385)	(22.573.276)	(16.357.697)	(95.205.556)
استبعادات	-	-	1.222.949	101.999	-	-	-	1.324.948
الرصيد كما في 31 كانون الأول 2016	-	(126.086.819)	(196.603.075)	(76.974.876)	(14.245.487)	(83.043.374)	(185.694.801)	(682.648.432)
دفعات على حساب شراء موجودات ثابتة*								
الرصيد كما في 1 كانون الثاني 2016	-	1.394.352	575.515	1.200.000	-	-	-	3.169.867
إضافات	-	-	3.593.200	2.186.700	-	-	-	5.779.900
الرصيد كما في 31 كانون الأول 2016	-	1.394.352	4.168.715	3.386.700	-	-	-	8.949.767
مشاريع قيد التنفيذ								
الرصيد كما في 1 كانون الثاني 2016	-	136.163.621	-	-	-	-	-	136.163.621
الرصيد كما في 31 كانون الأول 2016	-	136.163.621	-	-	-	-	-	136.163.621
القيمة الدفترية الصافية	97.274.620	937.934.028	112.096.662	27.698.280	293.750	55.504.358	584.405	1.231.386.103

* تمثل دفعات على حساب شراء موجودات ثابتة مبالغ تم دفعها مقدماً للموردين كجزء من قيمة أصول لم يقم المصرف باستلامها بعد.

9 – موجودات غير ملموسة

يتكون هذا البند مما يلي:

	2017		
	برامج حاسوب	الفروغ	المجموع
	ل.س	ل.س	ل.س
التكلفة التاريخية			
الرصيد في 1 كانون الثاني 2017	22.773.226	2,688,163	25,461,389
إضافات	2,610,937		2,610,937
دفعات على الحساب لشراء موجودات غير ملموسة	8,837,359	-	8,837,359
الرصيد في 31 كانون الأول 2017	34,221,522	2,688,163	36,909,685
الإطفاء المتراكم			
الرصيد في 1 كانون الثاني 2017	(14,122,887)	(1,663,160)	(15,786,047)
إطفاءات السنة	(3,075,238)	(300,000)	(3,375,238)
الرصيد في 31 كانون الأول 2017	(17,198,125)	(1,963,160)	(19,161,285)
القيمة الدفترية			
الرصيد في 31 كانون الأول 2016	17,023,397	725,003	17,748,400

	2016		
	ل.س	ل.س	ل.س
التكلفة التاريخية	-		
الرصيد في 1 كانون الثاني 2016	22.773.226	2.688.163	25.461.389
إضافات	-	-	-
الرصيد في 31 كانون الأول 2016	22.773.226	2.688.163	25.461.389
الإطفاء المتراكم			
الرصيد في 1 كانون الثاني 2016	(11.945.868)	(1.363.160)	(13.309.028)
إطفاءات السنة	(2.177.019)	(300.000)	(2.477.019)
الرصيد في 31 كانون الأول 2016	(14.122.887)	(1.663.160)	(15.786.047)
القيمة الدفترية			
الرصيد في 31 كانون الأول 2016	8.650.339	1.025.003	9.675.342

بلغت الموجودات غير الملموسة المطفأة بالكامل ولا تزال في الخدمة مبلغ 9.071.093 ليرة سورية كما في 31 كانون الأول 2017 (مقابل مبلغ 5.797.967 ليرة سورية كما في 31 كانون الأول 2016).

10 – موجودات ضريبية مؤجلة

يتكون ملخص تسوية الربح الضريبي مع الربح المحاسبي مما يلي:	كما في 31 كانون الأول 2017	2016
	ل.س	ل.س
أرباح السنة قبل الضريبة	(2,457,687,952)	5.140.838.989
يضاف :		
مخصصات متنوعة	12,670,621	11.599.539
صافي مخصص تدني التسهيلات الائتمانية (ديون منتجة)	(38,306,434)	26.170.199
مؤونات عامة	-	1.022.010.631
أرباح غير محققة ناتجة عن تقييم مركز القطع البنيوي	2,053,048,921	(4.557.904.751)
مصروف إطفاء الفروغ	300.000	300.000
استهلاك المباني	18,529,257	18.529.197
الأرباح / (الخسائر) الضريبية	(411,445,587)	1.661.543.804
	% 25	% 25
ضريبة السنة		415.385.951
ضريبة سنوات سابقة*	34,679,544	46.423.469
مصروف ضريبي	34,679,544	461.809.420

سيتم تخفيض قيمة الموجودات الضريبية المؤجلة المشكلة عن أعوام سابقة في حال عدم استخدامها، وذلك حسب معيار المحاسبة الدولي رقم 12 (ضرائب الدخل) وبما يتوافق مع التشريعات الضريبية المعمول بها في الجمهورية العربية السورية.

إن حركة الموجودات الضريبية المؤجلة كانت كما يلي:	2017	2016
	ل.س	ل.س
الرصيد في أول السنة	488,882,753	904.268.704
إطفاءات	-	(415.385.951)
الرصيد في نهاية السنة	488,882,753	488.882.753

وتم إطفاء مبلغ الضريبة الناتج عن عام 2016 والبالغ 415،385،951 ليرة سورية بالموجودات الضريبية المؤجلة.
* تم في عام 2017 تسديد مبلغ 34،679،544 ليرة سورية كتسوية مع الدوائر الضريبية عن سنوات سابقة، ويتم حاليا دراسة البيانات الضريبية لعام 2014 و2015 دون فرض أي تكليف ضريبي اضافي .

إن حركة الموجودات الضريبية المؤجلة منذ تكوينها كانت كما يلي:			
السنة	إيراد ضريبي مؤجل	الإطفاءات	الرصيد المتراكم
	ل.س	ل.س	ل.س
2009	34.620.597	-	34.620.597
2010	-	(4.420.569)	30.200.028
2011	47.539.254	-	77.739.282
2012	240.350.736	-	318.090.018
2013	616.378.714	-	934.468.732
2014	-	-	934.468.732
2015	-	(30.200.028)	904.268.704
2016	-	(415.385.951)	488.882.753
2017			488,882,753

11 – موجودات أخرى

يتكون هذا البند مما يلي:	31 كانـــون الأول 2017	2016
	ل.س	ل.س
فوائد وإيرادات محققة غير مستحقة القبض	43,661,140	61.663.948
مصاريف التامين المدفوعة مقدماً	28,004,474	20.871.971
مصاريف مدفوعة مقدماً	15,963,640	21.751.220
مخزون (طوابع وقرطاسية)	12,955,809	15.184.764
سلف مؤقتة للموظفين	681,067	1.244.500
كفالات مدفوعة لقاء إقامات العمل	1.200.000	1.200.000
إيجارات مدفوعة مقدماً	25,319,917	26.425.932
تسوية حسابات اتفاقية مقايضة العملات مع مصرف سورية المركزي*	-	-
حسابات مدينة أخرى**	6,536,445	7.769.868
مصاريف رسوم قضايا***	86,192,250	69.427.038
	220,514,742	225.539.241

* يتضمن بند حسابات مدينة أخرى مبلغ 23،220،000 ليرة سورية مغطاة بمخصص بالكامل مدرجة بنفس الحساب، فيما يتعلق بواقعة سحب مبلغ 300،000 دولار أمريكي بما يعادل 23،220،000 ليرة سورية باستخدام سعر الصرف بتاريخ 31 كانون الأول 2012 من الحساب الجاري للمصرف لدى مصرف سورية المركزي بموجب كتاب مزور بتاريخ 3 أيلول 2012.
** يمثل هذا البند مصاريف دعاوي قضائية تم رفعها على العملاء المتعثرين عن الدفع وذلك من أجل تحصيل حقوق المصرف، هذه المصاريف من الممكن استردادها في حال ربح الدعاوي القضائية، تم تشكيل مخصص لهذا الغرض ضمن مخصصات أخرى كما في الإيضاح رقم (16).

12. وديعة مجمدة لدى مصرف سورية المركزي

بناءً على أحكام المادة /19/ للفقرة /1/ من القانون رقم /28/ لعام 2001 يتوجب على مصارف القطاع الخاص أن تحتجز 10٪ من رأسمالها لدى مصرف سورية المركزي كحساب مجمد يمكن استرداده عند تصفية المصرف.

بلغ رصيد الوديعة المجمدة لدى المصرف المركزي كالتالي:	كما في 31 كانون الأول	
	2017	2016
	ل.س	ل.س
ليرة سورية	153,000,000	153.000.000
دولار أمريكي	1,347,675,311	1.599.375.312
	1,500,675,311	1.752.375.312

13 – ودائع مصارف

يتكون هذا البند مما يلي:	مصارف محلية		مصارف خارجية		المجموع	
	2017	2016	2017	2016	2017	2016
	ل.س	ل.س	ل.س	ل.س	ل.س	ل.س
حسابات جارية وتحت الطلب	1,697,550,092	1.662.237.838	7,440	7.448	1,697,557,532	1.662.245.286
ودائع لأجل (استحقاقها الأصلي خلال ٣ شهور أو أقل)	1,100,000,000	2.050.000.000	2,577,326,950	3.261.276.000	3,677,326,950	5.311.276.000
ودائع لأجل (استحقاقها الأصلي أكثر من ٣ شهور)	-	1.500.000.000	-	-	-	1.500.000.000
	2,797,550,092	5.212.237.838	2,577,334,390	3.261.283.448	5,374,884,482	8.473.521.286

14 – ودائع زبائن و المؤسسات المالية

يتكون هذا البند مما يلي :	31 كانـــون الأول	
	2017	2016
	ل.س	ل.س
حسابات جارية	4,650,948,160	3.650.913.043
ودائع لأجل وخاضعة لإشعار*	10,065,281,729	6.085.285.064
ودائع التوفير	945,220,427	854.770.558
	15,661,450,316	10.590.968.665

بلغت الودائع التي لا تحمل فوائد 4،546،921،984 ليرة سورية أي ما نسبته 29.03٪ من إجمالي الودائع كما في31 كانون الأول 2017 (مقابل 3،499،665،041 ليرة سورية أي ما نسبته 33.04٪ من إجمالي الودائع كما في31 كانون الأول 2016).
بلغت ودائع القطاع العام السوري 1،760،931،800 ليرة سورية أي ما نسبته 11.24٪ من إجمالي الودائع كما في 31 كانون الأول 2017 (مقابل 1،095،881،297 ليرة سورية أي ما نسبته 10.35٪ من إجمالي الودائع كما في 31 كانون الأول 2016).
* تتضمن الودائع لأجل، ودائع مجمدة من مؤسسات مالية، حيث أنه بموجب القرار رقم 24 بتاريخ 24 نيسان 2006 يتوجب على مؤسسات الصرافة أن تحتفظ باحتياطي نقدي قدره 25٪ من رأسمالها لدى المصارف العاملة في الجمهورية العربية السورية.

15 – تأمينات نقدية

تتوزع هذه التأمينات بحسب نوع التسهيلات كما يلي:

	كما في 31 كانـــون الأول	
	2017	2016
	ل.س	ل.س
تأمينات مقابل تسهيلات مباشرة:		
قروض	4,697	4.697
جاري مدين	-	142.600
سندات محسومة	-	1.000
	4,697	148.297
تأمينات مقابل تسهيلات غير مباشرة:		
اعتمادات وقبولات	-	37.882.600
كفالات	1,168,789,949	150.548.324
بوالص برسم التحصيل	-	5.395.520
	1,168,789,949	193.826.444
تأمينات أخرى:		
تأمينات مقابل إصدار بطاقات ائتمان	41,429,592	43.475.503
تأمينات لقاء تعهدات التصدير	147,973	83.344.393
تأمينات مختلفة	37,018,216	629.661
	1,247,390,427	321.424.298

16 – مخصصات متنوعة

إن حركة المخصصات المتنوعة كانت كما يلي:	رصيد بداية السنة	المكون خلال السنة	المستخدم خلال السنة	ما تم رده للإيرادات	رصيد نهاية السنة
للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2017	ل.س	ل.س	ل.س	ل.س	ل.س
مخصصات لقاء كفالات مصرفية خارجية*	42,629,179	-	-	-	42.629.179
مخصصات لقاء مخاطر محتملة (إيضاح 8)	4,567,910	-	-	(3,824,500)	4.567.910
مخصصات أخرى	7,651,478	-	(3,368,228)	-	7.651.478
مصاريف رسوم قضايا	69,427,038	16,765,213	-	-	69.427.038
مؤونة تقلب أسعار القطع	602,622		-	(270,092)	602.622
	124,878,227	16,765,213	(3,368,228)	(4,094,592)	124.878.227
مخصص تسهيلات غير مباشرة (منتجة)	-	-	-	-	-
مخصص تسهيلات غير مباشرة (غير منتجة)	450,000	300,000	-	-	750,000
	450,000	300,000	-	-	750,000
	125,328,227	17,065,213	(3,368,228)	(4,094,592)	134,930,620

إن حركة المخصصات المتنوعة كانت كما يلي:	رصيد بداية السنة	المكون خلال السنة	المستخدم خلال السنة	ما تم رده للإيرادات	رصيد نهاية السنة
للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2016	ل.س	ل.س	ل.س	ل.س	ل.س
مخصصات لقاء كفالات مصرفية خارجية*	31,534,072	11,095,107	-	-	42,629,179
مخصصات لقاء مخاطر محتملة (إيضاح 8)	-	4,719,330	(151,420)	-	4.567.910
مخصصات أخرى	6,820,628	830,850	-	-	7.651.478
مصاريف رسوم قضايا	71,122,390	-	-	(1,695,352)	69.427.038
مؤونة تقلب أسعار القطع	3,801,598	151,420	-	(3,350,396)	602.622
	113,278,688	16,796,70	(151,420)	(5,045,748)	124.878.227
مخصص تسهيلات غير مباشرة (منتجة)	11,571	-	-	(11,571)	-
مخصص تسهيلات غير مباشرة (غير منتجة)	-	450,000	-	-	450,000
	11,571	450,000	-	(11,571)	450,000
	113,290,259	17,246,707	(151,420)	(5,057,319)	125,328,227

* خلال العام 2015 تم تشكيل مؤونات لقاء كفالة مصرفية بمقدار 115،900 يورو ما يعادل 31،534،072 ليرة سورية حيث تم تمديد الكفالة المذكورة من قبل البنك لغاية 29 أيلول 2019 بدون الحصول على تمديد الكفالة المقابلة من البنك المراسل بسبب العقوبات.

** يمثل هذا المبلغ أعباء من المحتمل دفعها لوزارة المالية تم خلال عام 2017 تسديد جزء منه ومتبقي جزء آخر.

خلال العام 2016، تمت زيادة المؤونة المشكّلة للكفالة المصرفية بالليرة السورية بمبلغ 11,095,107 نتيجةً لزيادة سعر الصرف لتصبح إجمالي المؤونة 42,629,179 ليرة سورية فقط لا غير.

تم تكوين مخصص مقابل القيمة الصافية للموجودات الثابتة ضمن الفروع المغلقة بمبلغ 743,410 ليرة سورية خلال عام 2017 (إيضاح 8).

تم تكوين مخصص لمصاريف رسوم وقضايا بقيمة 86,192,251 ليرة سورية كما 31 كانون الأول 2017 (إيضاح 11).

تم احتساب مؤونة تقلب أسعار القطع بناء على المادة السابعة من قرار مجلس النقد والتسليف رقم 362/م ن/ب 1 الصادر بتاريخ 4 شباط 2008 حيث يتوجب على المصارف العاملة في سوريا أن تحتجز مؤونة لتقلبات أسعار الصرف على أساس 5% من وسطي مراكز القطع التشغيلية خلال الشهر.

تتلخص حركة مخصص تدني التسهيلات الائتمانية غير المباشرة المنتجة كما يلي:	كما في 31 كانـــون الأول	
	2017	2016
	ل.س	ل.س
الرصيد في أول السنة	450,000	11.571
المكون خلال السنة	300,000	450.000
استردادات خلال السنة	-	(11.571)
الرصيد في نهاية السنة	750,000	450.000

17 – مطلوبات أخرى

يتكون هذا البند مما يلي:	كما في 31 كانـــون الأول	
	2017	2016
	ل.س	ل.س
فوائد محققة غير مستحقة	213,984,951	156.526.360
مصروفات مستحقة غير مدفوعة	63,823,717	61.848.317
شيكات مصدقة	109,381,337	90.689.492
مقاصة صراف آلي	3,105,000	2.124.000
رسوم وضرائب حكومية مستحقة	12,803,580	8.628.799
ضرائب مقتطعة على رواتب وأجور الموظفين	29,679,536	38.737.894
ذمم موقوفة (موردين)	15,448,884	17.508.700
اشتراكات تأمينات اجتماعية	2,323,527	2.282.457
أمانات مستحقة للموظفين	653,822	561.628
طوابع	1,422,286	1.410.857
غرفة التقاص	8,659,718	-
التزام مقابل عمليات مقايضة العملات *	23,065,066	25.952.700
تسوية حسابات اتفاقيات مقايضة العملات مع مصرف سورية المركزي**	82,132,320	12.705.254
	566,483,744	418.976.458

* قام المصرف بتوقيع اتفاقيات تسهيل مقايضة عملات مع مصرف سورية المركزي وذلك في شهر آب عام 2017، وذلك بغرض مقايضة عملات أجنبية (يورو) للمصرف المركزي مقابل الليرة السورية بسعر الصرف بتاريخه، مع التعهد بإعادة شراء العملات الأجنبية مقابل الليرة السورية عند انتهاء الأجل المحدد بعقد المقايضة في شهر شباط من العام 2018 وبسعر الصرف المتفق عليه عند المقايضة وبعد تعديله بنقاط المقايضة، يمثل البند المبلغ الذي لم يتم إطفاءه ضمن اتفاقية الموقعة مع مصرف سورية المركزي

** يمثل هذا البند القيمة العادلة للمشتق الضمني في الاتفاقية الموقعة مع مصرف سورية المركزي كما في الإيضاحين (11، 23).

18. رأس المال المكتتب به والمدفوع

يبلغ رأس مال المصرف المصرح به 5،000،000،000 ليرة سورية والمكتتب به والمدفوع 3،000،000،000 ليرة سورية مقسم إلى 30،000،000 سهم بقيمة إسمية 100 ليرة سورية للسهم.

جميع أسهم المصرف الإسمية تقسم إلى فئتين:

الفئة أ: وهي الأسهم التي لا يجوز تملكها إلا من قبل أشخاص سوريين طبيعيين أو اعتباريين وتسدد قيمتها بالليرات السورية، باستثناء السوريين المقيمين في الخارج اللذين يتوجب عليهم تسديد قيمة اكتتابهم بالعملات الأجنبية بسعر الصرف المحدد بحسب نشرة صرف العملات الصادرة عن مصرف سورية المركزي في اليوم السابق للاكتتاب.

الفئة ب: وهي الأسهم التي يجوز تملكها من قبل أشخاص طبيعيين أو اعتباريين عرب أو أجانب بقرار من مجلس الوزراء وتسدد قيمتها بالعملات الأجنبية بسعر الصرف الصرف المحدد بحسب نشرة صرف العملات الصادرة عن مصرف سورية المركزي في اليوم السابق للاكتتاب.

يمتلك بنك الأردن ما نسبته 49٪ من رأس مال المصرف من خلال تملكه لأسهم من الفئة ب.

يتوزع رأس المال فيما بين المبالغ المدفوعة بالليرة السورية والمبالغ المدفوعة بالدولار الأمريكي على الشكل التالي:

تأسس البنك برأسمال مقداره 1،500،000،000 ليرة سورية موزع على3،000،000 سهم بقيمة اسمية 500 ليرة سورية للسهم الواحد، وافقت الجمعية العمومية غير العادية المنعقدة بتاريخ 27 حزيران 2009، على زيادة رأسمال المصرف ليصبح بقيمة 3،000،000،000 ليرة سورية، تم الانتهاء من عملية الاكتتاب وزيادة رأس المال في نهاية شهر كانون الأول 2009.

وافقت هيئة الأوراق والأسواق المالية السورية بتاريخ 16 حزيران 2011 على تعديل القيمة الاسمية لسهم المصرف لتصبح مائة ليرة سورية للسهم الواحد وذلك في نهاية يوم 30 حزيران 2011 وبذلك يكون العدد الإجمالي لأسهم البنك 30،000،000 سهم بقيمة إجمالية تبلغ 3،000،000،000 ليرة سورية.

بتاريخ 4 كانون الثاني 2010 صدر القانون رقم 3 المتضمن تعديل بعض أحكام مواد القانون رقم 28 لعام 2001 والمرسوم رقم 35 للعام 2005 الذي يتضمن زيادة الحد الأدنى لرأس مال المصارف العاملة في الجمهورية العربية السورية ليصبح 10 مليارات ليرة سورية فيما يخص المصارف التقليدية، وقد منح المصارف المرخصة مهلة ثلاث سنوات لتوفيق أوضاعها بزيادة رأسمالها إلى الحد الأدنى المطلوب وقد تم تمديد المهلة لتصبح أربع سنوات بموجب القانون رقم (17) لعام 2011.

في عام 2013 صدر المرسوم التشريعي رقم /63/ والذي تضمن زيادة المهلة الممنوحة للمصارف التقليدية في الجمهورية العربية السورية لزيادة الحد الأدنى لرأسمالها حتى نهاية العام 2014، بالإضافة إلى قرار رئاسة مجلس الوزراء (13/م.و) تاريخ 22 نيسان 2015 والقاضي بتمديد هذه المهلة حتى نهاية العام 2015.

سيتم متابعة موضوع الزيادة المطلوبة عند تزويد البنك بالتوجيهات اللازمة بهذا الخصوص من قبل الجهات الوصائية كونه يعتبر من اختصاصها حسب الأصول.

	عدد الأسهم المكتتب بها	قيمة الأسهم بالعملات أجنبية	القيمة التاريخية المعادلة بالليرة السورية
الإصدار الأول	**سهم**	**دولار أمريكي**	**ل.س**
رأس المال المدفوع بالليرة السورية	7.650.000	-	765.000.000
رأس المال المدفوع بالدولار الأمريكي (سجل بالليرة السورية)	7.350.000	14.773.870	735.000.000
	15.000.000	14.773.870	1.500.000.000
الإصدار الثاني			
رأس المال المدفوع بالليرة السورية	7.650.000	-	765.000.000
رأس المال المدفوع بالدولار الأمريكي (سجل بالليرة السورية)	7.350.000	10.438.569	474.907.071
الجزء المحول من مركز القطع البنيوي	-	1.650.000	75.322.500
الجزء المحول من مركز القطع البنيوي	-	2.777.000	126.770.050
الجزء المحول من مركز القطع البنيوي	-	630.270	28.771.825
الجزء المحول من مركز القطع البنيوي	-	640.275	29.228.554
	15.000.000	16.136.114	1.500.000.000
الإجمالي			
رأس المال المدفوع بالليرة السورية	15.300.000	-	1.530.000.000
رأس المال المدفوع بالدولار الأمريكي (سجل بالليرة السورية)	14.700.000	25.212.439	1.209.907.071
الجزء المحول من مركز القطع البنيوي	-	1.650.000	75.322.500
الجزء المحول من مركز القطع البنيوي	-	2.777.000	126.770.050
الجزء المحول من مركز القطع البنيوي	-	630.270	28.771.825
الجزء المحول من مركز القطع البنيوي	-	640.275	29.228.554
	30.000.000	30.909.984	3.000.000.000

تم تشكيل مركز قطع بنيوي بما يعادل رأس المال المدفوع بالدولار الأمريكي وفق قرارات مجلس النقد والتسليف رقم 362 لعام 2008 وتعديلاته.

قام المصرف خلال العام 2012 ببيع مبلغ 4،427،000 دولار أمريكي من مركز القطع المقابل لرأس المال المكتتب بالدولار الأمريكي وتثبيت مركز القطع البنيوي بمبلغ 26،482،984 دولار أمريكي ونتج عن هذا البيع تحقيق أرباح بمقدار 106،442،530 ليرة سورية منها 61،862،640 ليرة سورية تخص عام 2012 و44،579،890 ليرة سورية تخص السنوات السابقة تم تحويلها من الأرباح المدورة غير المحققة إلى الخسائر المتراكمة المحققة بعد تنزيل الضريبة بمبلغ 11،144،973 ليرة سورية.

قام المصرف خلال عام 2013 ببيع مبلغ 1،270،545 دولار أمريكي من مركز القطع المقابل لرأس المال المكتتب به بالدولار الأمريكي وتثبيت مركز القطع البنيوي بمبلغ 25،212،439 دولار أمريكي ونتج عن هذا البيع تحقيق أرباح بما مجمله 42،832،074 ليرة سورية منها 2،492،270 ليرة سورية تخص عام 2013 و40،339،804 ليرة سورية تخص السنوات السابقة تم تحويلها من الأرباح المدورة غير المحققة إلى الخسائر المدورة المحققة بعد تنـــزيل الضريبة بقيمة 10،084،951 ليرة سورية.

وعليه فإن الخسائر المتراكمة المحققة بلغت 5،767،081،488 ليرة سورية بتاريخ البيانات المالية كما في 31 كانون الأول 2017 وقد بلغت في 31 كانون الأول 2016 مبلغ 5،327،762،913 ليرة سورية.

لم يقم المصرف بعمليات بيع من مركز القطع البنيوي المقابل لرأس المال المكتتب به خلال 2014 و2015 و2016 و2017.

19. الاحتياطي القانوني والخاص

بناءً على المادة 197 من قانون الشركات رقم 29 تاريخ 24 شباط 2011 ووفقاً للتعميمين الصادرين عن مصرف سورية المركزي رقم 3/100/369 بتاريخ 20 كانون الثاني 2009 ورقم 1/100/952 الصادر بتاريخ 12 شباط 2009 يتم تحويل 10٪ من الأرباح الصافية قبل الضريبة بعد استبعاد أثر الأرباح غير المحققة إلى الاحتياطي القانوني ويحق للبنك التوقف عن هذا التحويل بعد وصول الاحتياطي القانوني إلى 25٪ من رأس المال.

حددت المادة 97 من قانون النقد الأساسي رقم 23 لعام 2002، الاحتياطي الخاص بمعدل 10٪ من صافي الأرباح السنوية حتى بلوغه 100٪ من رأس المال، هذا الاحتياطي غير قابل للتوزيع على المساهمين.

لم يتم احتساب الاحتياطي القانوني والخاص عن عام 2017 بسبب تحقيق خسائر.

	كما في31 كانـــون الأول	
	2017	2016
	ل.س	ل.س
الربح قبل الضريبة	(2,457,687,952)	5.140.838.989
ينـزل		
أرباح تقييم مركز القطع البنيوي	2,053,048,921	(4.557.904.751)
	(404,639,031)	582.934.238
الاحتياطي القانوني/ الخاص (١٠٪)	-	58.293.424

20. احتياطي عام مخاطر تمويل

بناء على أحكام القرار 650/م ن / ب 4 الصادر بتاريخ 14 نيسان 2010 والمعدل لبعض أحكام القرار رقم 597/ م ن / ب 4 الصادر بتاريخ 9 كانون الأول 2009، يتوجب على المصرف حجز احتياطي عام لمخاطر التمويل في حال تحقيقه للربح في نهاية العام يحتسب وفقاً لما يلي:

- 1٪ من إجمالي محفظة الديون العادية المباشرة.
- 0.5٪ من إجمالي محفظة الديون العادية الغير المباشرة.
- 0.5٪ إضافية على جزء التسهيلات الائتمانية المنتجة المباشرة (عادية وتتطلب اهتمام خاص) الممنوحة بضمانات شخصية أو بدون ضمانة.

واستنادا إلى الفقرة ب من المادة الأولى تم منح المصارف مهلة حتى نهاية عام 2013 لتكوين المخصص والاحتياطي على التسهيلات الائتمانية المنتجة القائمة في 2009/12/31 والبالغة 4،187،298،480 ليرة سورية بشكل تدريجي بحيث لا يقل المبلغ المشكل في نهاية العام عن 25٪ من قيمة المخصص والاحتياطي المشار اليه أعلاه، وذلك في حال وجود أرباح محققة، أما في حال عدم وجود أرباح محققة يتم استكمال تكوين المخصص والاحتياطي في السنوات اللاحقة.

بناءً على أحكام قرار مجلس النقد والتسليف رقم 902/ م ن/ ب 4 تاريخ 13 تشرين الثاني 2012 والقرار 1079/م ن/ب 4 تاريخ 29 كانون الثاني 2014 والتعميم رقم (1145/م/1) بتاريخ 6 نيسان 2015 والتعميم رقم (2271/م/1) بتاريخ 30 حزيران 2015 تم الاستمرار بتعليق تكوين الاحتياطي العام لمخاطر التمويل لنهاية عام 2017 وقد بلغ رصيده بتاريخ 31 كانون الأول 2016، 2017 على التوالي مبلغ 32،337،109 ليرة سورية على أن يتم استكمال احتجاز الاحتياطي العام لمخاطر التمويل عند انتهاء العمل بأحكام القرار 902/م.ن/ب4 والقرارات المعدلة له.

يشمل احتياطي مخاطر التمويل ما يلي:	ل.س
رصيد احتياطي 2009	50.212.658
رصيد احتياطي 2010	55.800.980
رصيد احتياطي 2011	19.783.944
اجمالي احتياطي مخاطر التمويل	125.797.582
حصة عام 2011 من احتياطي 2009	12.553.165
احتياطي 2011	19.783.944
رصيد الإحتياطي المكون كما في 31 كانون الأول 2016 ، 2015 على التوالي.	32.337.109

21. الأرباح والخسائر المدورة غير المحققة

بناءً على تعليمات مصرف سورية المركزي وقرار مجلس النقد والتسليف رقم 362 لعام 2008 والتعميم رقم 1/100/952 الصادر بتاريخ 12 شباط 2009 يتم فصل فروقات القطع الغير محققة والغير قابلة للتوزيع والغير خاضعة للضريبة الناتجة عن إعادة تقييم مركز القطع البنيوي من حساب الأرباح المدورة.

نتجت فروقات مركز القطع البنيوي في عام 2017 كما يلي:	المبلغ بالدولار الأمريكي	قيمة المركز بالليرات السورية بتاريخ الشراء	قيمة المركز بالليرات السورية كما في ٣١ كانون الاول ٢٠١٧	قيمة القطع المباع بالليرة السورية بسعر الكلفة	أرباح مدورة غير محققة / فروقات مركز القطع البنيوي
2017	دولار أمريكي	ل.س	ل.س	ل.س	ل.س
مركز القطع البنيوي (الإصدار الأول)	14.773.870	735.000.000	6,441,407,320	-	5,706,407,320
مركز القطع البنيوي (الإصدار الثاني)	16.136.114	735.000.000	7,035,345,774	-	6,300,345,774
بيع قطع بنيوي 2012	(4.427.000)	-	(1,930,172,000)	202.092.550	(1,728,079,449)
بيع قطع بنيوي 2013	(1.270.545)	-	(553,957,620)	58.000.379	(495,957,240)
	25.212.439	1.470.000.000	10,992,623,474	260.092.929	9,782,716,405

نتجت فروقات مركز القطع البنيوي في عام 2016 كما يلي:	المبلغ بالدولار الأمريكي	قيمة المركز بالليرات السورية بتاريخ الشراء	قيمة المركز بالليرات السورية كما في ٣١ كانون الاول ٢٠١٦	قيمة القطع المباع بالليرة السورية بسعر الكلفة	أرباح مدورة غير محققة / فروقات مركز القطع البنيوي
2016	دولار أمريكي	ل.س	ل.س	ل.س	ل.س
مركز القطع البنيوي (الإصدار الأول)	14.773.870	735.000.000	7.644.443.554	-	6.909.443.554
مركز القطع البنيوي (الإصدار الثاني)	16.136.114	735.000.000	8.349.309.550	-	7.614.309.550
بيع قطع بنيوي 2012	(4.427.000)	-	(2.290.662.611)	202.092.550	(2.088.570.058)
بيع قطع بنيوي 2013	(1.270.545)	-	(657.418.099)	58.000.379	(599.417.720)
	25.212.439	1.470.000.000	13.045.672.394	260.092.929	11.835.765.326

22 – الفوائد الدائنة

يتكون هذا البند مما يلي:

	للسنة المنتهية في 31 كانـــون الأول	
	2017	2016
الفوائد الدائنة ناتجة عن:	ل.س	ل.س
تسهيلات ائتمانية:		
حسابات جارية مدينة	25,045,565	103.456.889
قروض و سلف	1,410,055,242	1.877.201.306
سندات محسومة	34,946,422	8.324.443
أرصدة و ودائع لدى المصارف	43,820,955	25.978.050
	1,513,868,184	2.014.960.688

23 – الفوائد المدينة

يتكون هذا البند مما يلي:

	للسنة المنتهية في 31 كانـــون الأول	
	2017	2016
الفوائد المدينة ناتجة عن:	ل.س	ل.س
ودائع الزبائن:		
حسابات جارية	1,288,026	1.117.175
ودائع لأجل	624,055,599	418.121.907
ودائع توفير	34,064,806	28.340.632
ودائع مجمدة	4,784,526	5.715.097
تأمينات نقدية	311,676	1.214.736
ودائع المصارف	282,721,567	259.355.363
خسائر ناتجة عن اتفاقيات مقايضة العملات الأجنبية مع مصرف سورية المركزي الإيضاحين (11، 17)	72,777,305	82.730.417
	1,020,003,505	796.595.327

24 – الرسوم والعمولات الدائنة

يتكون هذا البند مما يلي:

	للسنة المنتهية في 31 كانـــون الأول	
	2017	2016
	ل.س	ل.س
عمولات تسهيلات مباشرة	23,541,069	17.887.060
عمولات تسهيلات غير مباشرة	52,583,937	101.344.621
عمولات و رسوم على الخدمات المصرفية	56,628,203	44,639,983
	132,753,209	163,871,664

25 – الرسوم و العمولات المدينة

يتضمن هذا البند مما يلي:

	للسنة المنتهية في 31 كانـــون الأول	
	2017	2016
	ل.س	ل.س
عمولات لمصرف سورية المركزي	2,853,241	2.511.965
عمولات مدفوعة لمصارف خارجية	141,212	215.666
عمولات مدفوعة أخرى	931,127	6.115
	3,925,580	2.733.746

26 – إيرادات تشغيلية أخرى

يتكون هذا البند مما يلي:

	للسنة المنتهية في 31 كانـــون الأول	
	2017	2016
	ل.س	ل.س
إيرادات طوابع بريدية و السويفت و رسوم الاتصالات	1,378,857	18.765.882
إيرادات البطاقات الالكترونية و الصراف الآلي	2,167,743	1.383.007
إيرادات – مصاريف قانونية *	5,260,617	4.481.003
إيرادات أخرى **	904,276	3.948.520
	9,711,493	11,682,548

* يمثل هذا البند المبالغ المحصلة من العملاء نتيجة الدعاوي والتسويات المتعلقة بها.
** يتضمن هذا البند أية إيرادات غير مصنفة في حسابات منفصلة من قبل المصرف.

27 – نفقات الموظفين

يتكون هذا البند مما يلي:

	للسنة المنتهية في 31 كانـــون الأول	
	2017	2016
	ل.س	ل.س
رواتب و أجور	386,926,605	323.483.445
حصة المصرف من التأمينات الأجتماعية	19,827,964	19.212.560
مصاريف التأمين الطبي للموظفين	10,022,694	8.588.213
تدريب	5,796,089	2.100.076
مصاريف طبية	291,740	271.630
بدل مهمات	9,914,167	5.906.591
حوافز موظفين	397,746	2.304.183
مصاريف سفر	8,402,121	5.495.484
أخرى	-	-
	441,579,126	367.362.182

28 – مخصص تدني التسهيلات الائتمانية

يتكون هذا البند مما يلي:	للسنة المنتهية في 31 كانـــون الأول	
	2017	2016
	ل.س	ل.س
صافي مخصص تسهيلات ائتمانية مباشرة مقابل ديون منتجة (إيضاح رقم 7)	(38,306,434)	26.170.199
صافي مخصص تسهيلات ائتمانية مباشرة مقابل ديون غير منتجة (إيضاح رقم 7)	115,531,227	(26.608.628)
مخصص تسهيلات ائتمانية غير مباشرة مقابل ديون غير منتجة (إيضاح رقم 16)	300,000	438.429
	77,524,793	-

29 – مصاريف تشغيلية أخرى

يتكون هذا البند مما يلي:	للسنة المنتهية في 31 كانـــون الأول	
	2017	2016
	ل.س	ل.س
دعاية و إعلان	5,677,730	4.280.317
مصاريف إيجار	32,677,171	27.647.252
قرطاسية و مصاريف مكتبية	17,460,777	16.626.976
أتعاب مهنية و إدارية عامة	39,842,790	53.706.230
مصاريف سفر (أعضاء مجلس الإدارة وكبار الموظفين– إيضاح 32)	-	75.521
مصاريف هاتف و برق و بريد	13,791,274	16.554.736
مصاريف تأمين	30,146,545	57.429.619
مصاريف اشتراكات	58,996,688	36.256.706
مصاريف ماء وكهرباء	28,426,526	20.758.262
مصاريف محروقات	45,868,226	21.202.513
رسوم قانونية	26,015,201	16.036.626
مصاريف صيانة	92,510,498	56.914.689
مصاريف بوفيه وتنظيف	20,279,128	15.238.233
مصاريف أخرى	20,327,155	14.645.180
	432,019,709	357.372.860

30 – ربحية السهم الأساسية و المخففة

يتكون هذا البند مما يلي:	للسنة المنتهية في 31 كانـــون الأول	
	2017	2016
	ل.س	ل.س
ربح السنة (ليرة سورية)	(2,492,367,496)	4.679.029.569
المتوسط المرجح لعدد الأسهم	30.000.000	30.000.000
حصة السهم الأساسية والمخففة من ربح السنة (ليرة سورية)	(83,08)	155.97

31 – النقد وما يوازي النقد

يتكون هذا البند مما يلي:	كما في 31 كانـــون الأول	
	2017	2016
	ل.س	ل.س
نقد وأرصدة لدى مصرف سورية المركزي (باستثناء احتياطي نقدي الزامي)*	7,080,267,878	4.750.056.805
أرصدة لدى مصارف (استحقاقها الأصلي خلال فترة ثلاثة أشهر أو أقل)	9,288,303,109	10.009.748.541
ودائع مصارف (استحقاقها الأصلي خلال فترة ثلاثة أشهر أو أقل)	(5,374,884,482)	(6.973.521.286)
	10,993,686,505	7.786.284.060

* لايستخدم الاحتياطي النقدي الإلزامي لدى مصرف سورية المركزي في أنشطة المصرف التشغيلية اليومية، لذلك لايعتبر جزء من النقد وما يوازي النقد.

32. **المعاملات مع الأطراف ذوي العلاقة**

قام المصرف بالدخول في معاملات مع المصرف الأم ومع كبار المساهمين وأعضاء مجلس الإدارة والإدارة العليا ضمن النشاطات الاعتياديـة المسموحة للمصرف وباستخدام أسعار الفوائد والعمولات التجارية، تتوزع المعاملات مع الأطراف ذوي العلاقة كما يلي:

أ– بنود بيان الوضع المالي	كما في 31 كانـــون الأول 2017			كما في 31 كانون الأول 2016
	المصرف الأم	أعضاء مجلس الإدارة و كبار الموظفين	المجموع	
بنود داخل الميزانية	ل.س	ل.س	ل.س	ل.س
الأرصدة المدينة				
أرصدة لدى مصارف:				
حسابات جارية و تحت الطلب	1,553,411,801	-	1,553,411,801	574,335,652
ودائع لأجل	3,343,553,200	-	3,343,553,200	3,335,353,780
فوائد برسم القبض	597,209	-	597,209	964,274
	4,897,562,210	-	4,897,562,210	3,910,653,706
الأرصدة الدائنة				
ودائع مصارف	2,577,334,390	-	2,577,334,390	3,261,283,448
فوائد برسم الدفع	636,295	-	636,295	1,734,564
ودائع الزبائن:				
حسابات جارية وتحت الطلب	-	14,056,585	-	109,834,892
	2,577,970,685	14,056,585	2,592,027,270	3,372,852,904

ب- بنود بيان الدخل	للسنة المنتهية في 31 كانـــون الأول 2017			للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2016
	المصرف الأم	أعضاء مجلس الإدارة و كبار الموظفين	المجموع	
	ل.س	ل.س	ل.س	ل.س
إيرادات فوائد وعمولات	19,468,428	-	19,468,428	9.514.481
أعباء فوائد وعمولات	(15,622,336)	-	(15,622,336)	(19.044.875)
بدل مصاريف سفر و تنقلات	-	-	-	(75.521)
	3,846,092	-	3,846,092	(9.605.915)

فيما يلي ملخص لمنافع الإدارة التنفيذية العليا للمصرف:	للسنة المنتهية في 31 كانـــون الأول	
	2017	2016
	ل.س	ل.س
رواتب ومكافآت	78,177,354	71.554.980

يبين الجدول أدناه، أعلى و أدنى نسبة فائدة على التعاملات مع الأطراف ذات العلاقة:

	للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2017			للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2016		
	العملة	%	العملة	%	العملة	%
ودائع الأطراف ذات العلاقة	ليرة سورية	-	ليرة سورية	-	ليرة سورية	-
ودائع المصرف الأم لدينا	درهم إماراتي	1,60	يورو	0,3	درهم إماراتي	0.5
ودائعنا لدى المصرف الأم	جنيه استرليني	2,75	دولار أمريكي	0,3	جنيه استرليني	0.12

* مع العلم أنه قد تم إعادة الوديعة بالدينار الأردني لدى المصرف الأم بتاريخ 2017/12/31

33 – االقيمة العادلة للموجودات والمطلوبات المالية

الجدول التالي يبين الفروقات الجوهرية بين القيمة الدفترية والقيمة العادلة للموجودات والمطلوبات المالية التي لا تظهر بالقيمة العادلة في البيانات المالية.

	31 كانـــون الأول 2017			31 كانـــون الأول 2016		
	القيمة الدفترية	القيمة العادلة	النتيجة غير المعترف بها	القيمة الدفترية	القيمة العادلة	النتيجة غير المعترف بها
الموجودات المالية	ل.س	ل.س	ل.س	ل.س	ل.س	ل.س
نقد وأرصدة لدى مصرف سورية المركزي	7,867,060,830	7,867,060,830	-	5.278.935.903	5.278.935.903	-
أرصدة لدى المصارف	9,288,303,109	9,288,303,109	-	10.009.748.541	10.009.748.541	-
تسهيلات ائتمانية مباشرة	9,543,832,235	9,434,805,441	(109,026,794)	10.603.938.923	10.286.759.260	(317.179.663)
الوديعة المجمدة لدى مصرف سورية المركزي	1,500,675,311	1,500,675,311	-	1.752.375.312	1.752.375.312	-
موجودات أخرى	43,661,140	43,661,140	-	61.663.948	61.663.948	-
المطلوبات المالية						
ودائع مصارف	5,374,884,482	5,374,884,482	-	8.473.521.286	8.473.521.286	-
ودائع الزبائن والمؤسسات المالية	15,661,450,316	15,645,418,714	16,031,602	10.590.968.665	10.580.524.611	10.444.054
تأمينات نقدية	1,247,390,427	1,247,390,427	-	321.424.298	321.424.298	-
مطلوبات أخرى	82,132,320	82,132,320	-	12.705.254	12.705.254	-

بالنسبة للبنود ذات استحقاق أكثر من سنة، تم احتساب القيمة العادلة على أنها تساوي صافي القيمة الحالية للتدفقات النقدية المتوقعة على أساس وسطي معدل خصم بلغ 11٪ للودائع بالليرة السورية و13.82٪ للتسهيلات الائتمانية بالليرة السورية كما في 31 كانون الأول 2017 (مقابل9.20٪ للودائع بالليرة السورية و 14.79٪ للتسهيلات الائتمانية بالليرة السورية كما في 31 كانون الأول 2016). أما البنود ذات استحقاق أقل من سنة، تم اعتبار القيمة العادلة مساوية للقيمة الدفترية.

34. إدارة المخاطر

إن أنشطة بنك الأردن – سورية تحتوي على عدد من المخاطر ولهذا فإن إدارة المخاطر تعتبر وبشكل فعال الأساس في المحافظة على متانة البنك وربحيته.

إن عملية إدارة المخاطر تشمل التعرف، قياس، إدارة والرقابة المستمرة على المخاطر المالية وغير المالية التي من الممكن أن تؤثر بشكل سلبي على أداء البنك وسمعته، إضافة إلى ضمان توزيع فعال لرأس المال لتحقيق المعدل الأمثل للعوائد مقابل المخاطر.

الاستراتيجية العامة لإدارة المخاطر:

إن إدارة المخاطر لدى المصرف تسير وفق مبادئ رئيسية تنسجم مع حجم نشاطاته وتعقيد عملياته وتعليمات السلطات الرقابية وأفضل الممارسات الدولية بهذا الخصوص. تتمثل تلك المبادئ بشكل أساسي بتوجيهات واستراتيجيات مجلس الإدارة في إدارة المخاطر وسياسات المخاطر المعتمدة من قبله إضافة إلى استقلالية دائرة إدارة المخاطر.

تخضع سياسات إدارة المخاطر لدى المصرف للتطوير المستمر لتواكب كافة المستجدات والنمو في أعمال المصرف والتوسع في خدماته، كما أن فلسفة إدارة المخاطر لدى المصرف مبنية على المعرفة والخبرة وقدرة الإدارة الاستشرافية على الحكم على الأمور ووجود دليل واضح للصلاحيات موضوع من قبل مجلس الإدارة.

1. الهيكل التنظيمي لإدارة المخاطر ووظيفة الجهات المسؤولة عن إدارة المخاطر

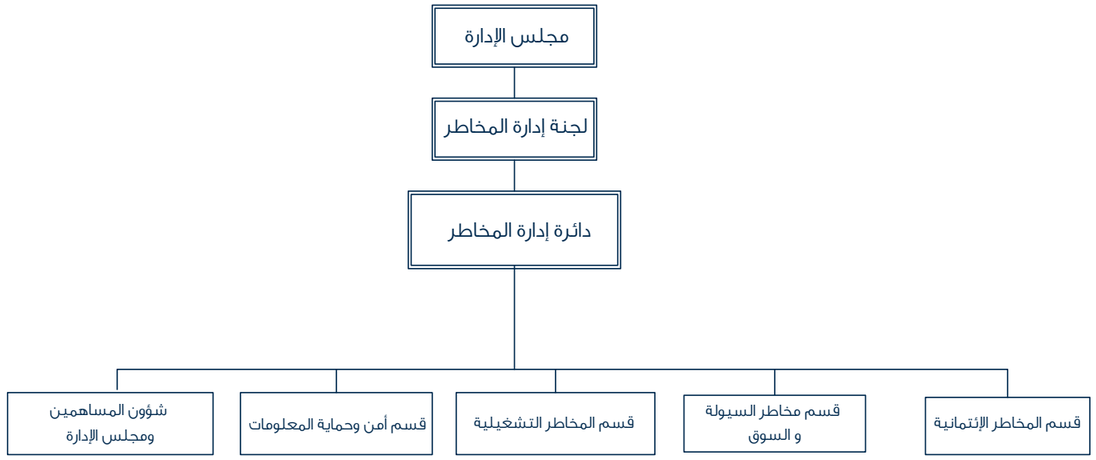

مجلس الإدارة:

هو الجهة المسؤولة عن إدارة المخاطر والموافقة على الاستراتيجيات والسياسات المتبعة في المصرف إضافة إلى ذلك هناك لجان مسؤولة عن إدارة المخاطر.

لجنة إدارة المخاطر:

وهي لجنة منبثقة عن مجلس الإدارة مكونة من ثلاثة أعضاء (عضو غير تنفيذي وعضوين مستقلين) وذلك بهدف الإدارة والتعامل مع كافة المخاطر التي تواجه عمل البنك.

وتتضمن مسؤوليات اللجنة ما يلي:

1. الحصول على كافة المعلومات عن أي مسألة تدخل ضمن مهامها.
2. مراجعة سياسات وإستراتيجيات إدارة المخاطر التي تواجه عمل البنك بكافة فئاتها ومنها على سبيل المثال لا الحصر(مخاطر الائتمان، مخاطر السوق، مخاطر التشغيل، مخاطر السيولة، مخاطر اسعار الفائدة) وذلك قبل رفعها إلى مجلس الإدارة لاعتمادها.
3. تحديد أساليب وآليات تخفيف المخاطر بشكل ينسجم مع المتطلبات الرقابية المرعية في هذا الشأن وذلك بهدف الحد من أثر تلك المخاطر على سلامة ومتانة الوضع المالي للبنك.
4. الحصول على مقترحات من الإدارة التنفيذية للبنك حول هيكل دائرة المخاطر وعملية تطويرها وبحيث تقوم اللجنة بمراجعة المقترحات وإدخال أي تعديلات عليها ليصار إلى رفعها إلى مجلس الإدارة لإعتمادها.
5. تتولى لجنة إدارة المخاطر مسؤولية مواكبة التطورات السريعة والتعقيدات المتزايدة التي تطرأ على إدارة المخاطر داخل البنك وتقوم اللجنة برفع تقارير دورية حولها إلى مجلس الإدارة.
6. مراقبة مدى التزام إدارة المخاطر بالمعايير الموضوعة من قبل لجنة بازل والمتعلقة بمخاطر الائتمان ومخاطر السوق والمخاطر التشغيلية.
7. مراجعة وإبداء الرأي أمام مجلس الإدارة حول سقوف المخاطر والحالات الاستثنائية التي تطرأ عليها.
8. مراجعة التقارير الدورية حول طبيعة المخاطر التي يتم التعرض لها وحجمها وأنشطة إدارة المخاطر.
9. ضمان توفر الموارد والنظم الكافية لإدارة المخاطر، وضمان استقلال موظفي إدارة المخاطر عن الأنشطة التي ينجم عنها تحمل المصرف للمخاطر.
10. تعقد اللجنة اجتماعات دورية مع إدارة المخاطر لمناقشة وتقييم المخاطر التي يتعرض لها المصرف وكفاية طرق معالجتها وتقديم التوصيات بشأنها.

دائرة إدارة المخاطر

وهي الجهة المسؤولة عن حسن تنفيذ ومراقبة المخاطر والتاكد من مدى توافق المخاطر القائمة مع السياسات المعتمدة ويتفرع منها الأقسام التالية:

مخاطر الائتمان:

تنشأ مخاطر الائتمان من احتمال عدم قدرة و/أ وعدم رغبة المقترض أو الطرف الثالث من القيام بالوفاء بالتزاماته في الأوقات المحددة وتشمل هذه المخاطر البنود داخل القوائم المالية مثل القروض والبنود خارج القوائم المالية مثل الكفالات و/أ والاعتمادات المستندية مما يؤدي إلى إلحاق خسائر مالية للبنك.

وفي هذا السياق يقوم البنك بتعزيز الأطر المؤسسية التي تحكم إدارة الائتمان من خلال ما يلي:

1. الفصل ما بين دوائر تنمية الأعمال المختلفة ودوائر مخاطر الائتمان.
2. منظومة من السياسات والإجراءات المعتمدة التي تحدد أسس تعريف وقياس وإدارة هذا النوع من المخاطر.
3. تحديد التركزات الائتمانية على مستوى نوع الائتمان، القطاع الاقتصادي، التوزيع الجغرافي، المحافظ الائتمانية. ..الخ). وتتولى إدارة مخاطر الائتمان كل ضمن اختصاصه بمراقبة هذه التركزات.
4. اعتماد تصنيف التسهيلات الائتمانية بما يتماشى مع القوانين السارية في الجمهورية العربية السورية.
5. نظام الصلاحيات وإدارة العلاقة:

يعتمد بنك الأردن– سورية نظام صلاحيات يتضمن آلية منح الصلاحيات وتفويضها ومراقبتها وإدارة العلاقة لمختلف أنشطة الائتمان.

6. تحديد أساليب تخفيف المخاطر :

يتبع بنك الأردن– سورية أساليب مختلفة لتخفيف المخاطر الائتمانية تتمثل فيما يلي:

– تقديم الهيكل المناسب للائتمان بما يتفق مع الغاية منه وأجل تسديده.
– التأكد من استكمال جميع النواحي الرقابية على استغلال الائتمان ومصادر سداده.
– استيفاء الضمانات المناسبة تحوطاً لأي مخاطر بهذا الخصوص.
– دراسة وتقييم معاملات الائتمان من قبل دوائر مخاطر الائتمان.
– التقييم الدوري للضمانات حسب طبيعة ونوعية ودرجة مخاطر الضمان لتعزيزها والتأكد من تغطيتها للائتمان الممنوحة أولاً بأول.
– لجان متخصصة للموافقة على الائتمان.

7. دائرة مراقبة الائتمان تتضمن مراقبة تنفيذ الائتمان بالإضافة لوحدة تعنى بالتوثيق واستكمال التدقيق القانوني والتنفيذ.
8. دوائر متخصصة لمتابعة تحصيل المستحقات والديون المتعثرة.
9. لجنة إدارة المخاطر التنفيذية لمراجعة سياسات وإستراتيجيات الائتمان والاستثمار والمخاطر.
10. تحديد مهام دوائر الائتمان المختلفة من حيث آلية ودورية المراقبة والكشوف المستخرجة وآلية تصعيدها إلى الإدارة العليا ومجلس الإدارة.

11. التقارير الرقابية :
تتولى دوائر الائتمان كل ضمن اختصاصه مراقبة وتقييم كافة العمليات الائتمانية من خلال مجموعة من الكشوف الرقابية:
– المراقبة اليومية:
التجاوزات الائتمانية، السقوف المستحقة غير المجددة، الحسابات المستحقة...، وغيرها.
– مراقبة توزيع المحفظة الائتمانية.
– تصنيف المخاطر الائتمانية، القطاع الاقتصادي، نوع الائتمان، الضمانات، التركزات ،.....، وغيرها.
– مراقبة التعرض الائتماني (Total Exposure) على مستوى المنطقة الجغرافية، نوع الائتمان، القطاع الاقتصادي، نوع الضمان.
ورفع هذه التقارير بشكل دوري إلى لجنة المخاطر/ التنفيذية المنبثقة عن مجلس الإدارة، إما بالنسبة للعمليات اليومية فترفع إلى المدير العام أولاً بأول.

مخاطر التشغيل:
وهي المخاطر التي تنشأ عن عدم كفاءة أو فشل العمليات الداخلية والموظفين والأنظمة أو تنشأ نتيجة أحداث خارجية بما في ذلك المخاطر القانونية وقد تم تأسيس دائرة مخاطر العمليات في البنك منذ عام 2010 وتم تعزيزها بالكوادر البشرية المؤهلة والأنظمة الآلية وتتبع إداريا إلى إدارة المخاطر.
ويتولى البنك إدارة مخاطر العمليات ضمن الأسس التالية :
1. إعداد سياسة مخاطر العمليات واعتمادها من قبل مجلس الإدارة وتطبيقها على ارض الواقع والتي تضمنت أسس تعريف وقياس ومراقبة المخاطر بالإضافة إلى مستوى قبول هذا النوع من المخاطر.
2. تطبيق نظام آلي لإدارة مخاطر العمليات (CARE WEB).
3. إنشاء Risk Profile لفروع البنك يتضمن كافة أنواع مخاطر العمليات والإجراءات الرقابية التي تحد منها ودورية فحصها بما يكفل كفاءتها واستمرارية عملها على مستوى كل فرع من فروع البنك.
4. التقييم المستمر للـ Risk Profile: وبهذا الخصوص تم تطبيق التقييم الذاتي (CRSA) كأداة لإدارة المخاطر التشغيلية وتقييمها باستمرار للتعرف على المخاطر الجديدة بالإضافة للتأكد من كفاءة عمل الإجراءات الرقابية للحد من هذه المخاطر وتحديث الـ Risk Profile أولاً بأول ليعكس الواقع الفعلي لبيئة العمل.
5. قيام إدارة التدقيق الداخلي بتطبيق التدقيق المرتكز على المخاطر بالإضافة إلى التقييم الذاتي لمختلف وحدات البنك وتصنيفها ضمن معايير التصنيف المعتمدة وتضمينها ضمن تقرير التدقيق الداخلي وتزويد لجنة التدقيق بها أولا بأول.
6. جاري العمل على بناء قاعدة بيانات بالأخطاء التشغيلية وتحليلها ورفع تقارير عن ملف مخاطر الفروع إلى مجلس الإدارة.
7. تزويد لجنة إدارة المخاطر/ مجلس الإدارة والتنفيذية بتقرير عن ملف مخاطر الفروع يعكس واقع البيئة الرقابية لمختلف فروع البنك.

مخاطر السيولة:
وهي المخاطر التي تنشأ عن احتمالية عدم قدرة البنك على توفير التمويل اللازم لتأدية التزاماته في تواريخ استحقاقها أو تمويل نشاطاته بدون تحمل تكاليف مرتفعة أو حدوث خسائر وتنقسم مخاطر السيولة إلى :
– مخاطر تمويل السيولة (Funding Liquidity Risk)
– مخاطر سيولة السوق (Market Liquidity Risk)
يتم احتساب مخاطر السوق حسب الأساليب التالية :

مخاطر أسعار الصرف :
مراقبة مراكز القطع الأجنبي حسب قرار مصرف سورية المركزي 362.
مخاطر أسعار الفائدة : بحسب القرار (107ن/ب4) تاريخ 13 شباط 2005.
يتم احتسابها حسب طريقة GAP Analysis بشكل شهري.
مخاطر التوظيفات في الخارج :
مراقبة الودائع المربوطة في الخارج.
مراقبة الكفالات الخارجية.
ويتولى البنك إدارة مخاطر السيولة ضمن المعطيات التالية :
– منظومة من السياسات والإجراءات المعتمدة من قبل مجلس الإدارة التي تحدد أسس تعريف وقياس ومراقبة ومتابعة وإدارة مخاطر السيولة.

– إعداد خطة لإدارة أزمات السيولة تتضمن :
- إجراءات متخصصة لإدارة أزمة السيولة.
- لجنة متخصصة لإدارة أزمة السيولة.
- خطة توفير سيولة في الحالات الطارئة Liquidity Contingency Plan
– تطوير أدوات قياس وإدارة ومراقبة مخاطر السيولة من خلال:
- تقرير مخاطر السيولة حسب سلم الاستحقاق.
- مراقبة سقوف، وجودة المحفظة الاستثمارية.
- تحديد مصادر الأموال وتصنيفها وتحليلها تبعا لطبيعتها.
- مراقبة السيولة القانونية والسيولة النقدية وهي الاحتفاظ بمقدار كاف من الموجودات السائلة (النقدية وشبة النقدية) لمواجهة الالتزامات.
- الموائمة بين آجال الموجودات والمطلوبات والأخذ بعين الاعتبار كافة التدفقات النقدية الداخلة والخارجة.
- اختبارات الأوضاع الضاغطة (Stress Testing).
– رفع التقارير الدورية إلى لجنة إدارة المخاطر/التنفيذية، ولجنة إدارة المخاطر/مجلس الإدارة.

التدقيق الداخلي
يقوم التدقيق الداخلي بتدقيق عملية إدارة المخاطر بشكل دوري حيث يراجع مدى توافق المصرف مع الإجراءات والسياسات المتبعة.

خطة الطوارئ وخطط استمرارية العمل
مفهوم الخطة
هي الخطة التي تضمن إعادة تشغيل أعمال المؤسسة وخصوصاً الحساسة منها بعد فترة مقبولة من الانقطاع، وهذا الانقطاع قد يحدث نتيجة لحدوث حدث معين أو أزمة معينة لذا ارتئ المصرف أن تتضمن خطة استمرارية العمل ضمن بنودها الأساسية إدارة الأزمة أو الحدث.

الأهداف الأساسية للخطة

1. المحافظة على سمعة البنك والثقة به من قبل قاعدة العملاء والمساهمين.
2. قدرة البنك على الاستمرارية في تقديم الخدمة في أضيق الظروف والأزمات.
3. الاتصال والتواصل مع العملاء وتلبية متطلباتهم في الأزمات المختلفة.
4. تشكيل فريق إداري مؤهل ومنظم لإدارة الأزمة.
5. السرعة والكفاءة في اتخاذ القرارات لمواجهة التهديدات غير المتوقعة.
6. تأمين قنوات اتصال متعددة وشاملة لجميع المستويات الإدارية.
7. ترسيخ وتعزيز الثقة في النظام المصرفي وتجنيبه أي مخاطر مصرفية قد تؤثر عليه.
8. تقليل أثر التعطل والانقطاع وتقليل الخسائر إلى أدنى حد ممكن.
9. توعيه وتثقيف الموظفين بالإجراءات الواجب اتباعها في مختلف حالات التعطل والانقطاع.
10. وضع سيناريوهات داخلية لحدث معين وتجريب وفحص الخطة.

تندرج مخاطر المصرف تحت الأنواع الرئيسية التالية:

أ– مخاطر الائتمان
ب– مخاطر السوق
ج– مخاطر السيولة
د– المخاطر التشغيلية
هـ– مخاطر الامتثال لمتطلبات السلطات الرقابية

المخاطر الائتمانية

تنشأ المخاطر الائتمانية عن تخلف أو عجز الطرف الآخر عن الوفاء بالتزاماته تجاه البنك مما يؤدي إلى حدوث خسائر، وعادة يتم تمييز ثلاث أنواع تحت المخاطر الائتمانية وهي مخاطر تعثر الطرف المقابل، مخاطر التسوية، ومخاطر البلد.

إن العوامل الأساسية لإدارة مخاطر الائتمان بشكل فعال هي:

- إيجاد بيئة مناسبة لإدارة المخاطر الائتمانية.
- العمل ضمن إطار واضح وسليم للموافقات والصلاحيات.
- المحافظة على إدارة إئتمان ملائمة، وتوفير آليات وأدوات للقياس والرقابة.
- التأكد من وجود ضوابط كافية على إجراءات إدارة المخاطر الإئتمانية.

ولتحقيق ما ذكر يقوم المصرف بوضع سياسة ائتمانية واضحة تتضمن سقوف لمبالغ التسهيلات الائتمانية الممنوحة (فرد أو مؤسسة) ومجموع التسهيلات الإئتمانية لكل قطاع وكل منطقة جغرافية. يعمل البنك على مراقبة مخاطر الائتمان ويعمل باستمرار على تقييم الوضع الائتماني للعملاء، إضافة إلى حصول البنك على ضمانات مناسبة من العملاء.

تشمل إجراءات إدارة المخاطر الائتمانية ما يلي:

1. تحديد التركزات الإئتمانية والسقوف

تتضمن السياسة الائتمانية نسب محددة وواضحة للحد الأقصى الممكن منحه لأي عميل أو مجموعة من العملاء وذلك حسب نسب التركزات المقررة وفق قرار مجلس النقد والتسليف رقم 395 بالإضافة إلى وضع سقوف للقطاعات الاقتصادية، كما أن هناك سقوفا لحجم الائتمان الممكن منحه من قبل كل مستوى اداري.

2. التصنيف الائتماني للعملاء

يقوم المصرف بمراجعة دورية لمحفظة الديون الممنوحة وتصنيفها وذلك حسب تعليمات مجلس النقد والتسليف وخاصة القرار رقم 597/ م ن/ ب4 الصادر بتاريخ 9 كانون الأول 2009 وتعديلاته والذي حدد شروط تصنيف التسهيلات وتكوين المخصصات اللازمة لها.

فيما يلي الفئات المعتمدة لتصنيف الديون حسب تعليمات مجلس النقد والتسليف:

الديون المنتجة

- ديون متدنية المخاطر
- ديون عادية / مقبولة المخاطر
- ديون / تتطلب اهتماماً خاصاً

الديون غير المنتجة

- ديون دون المستوى العادي المقبول
- ديون مشكوك بتحصيلها
- الديون الرديئة

يقوم المصرف بإجراء عدد من اختبارات الجهد المتنوعة على محفظته الائتمانية وذلك للتأكد من قدرة رأس مال المصرف على امتصاص الخسائر الناتجة عن أي أحداث خارجة عن إرادة المصرف ومواجهة أي أوضاع ضاغطة مستقبلية حيث تتدرج سيناريوهات الاختبارات من السيناريوهات ذات التأثير المنخفض إلى السيناريوهات ذات التأثير الشديد ويتم استخدام اختبارات الجهد ذات العامل الواحد كما يتم استخدام السيناريوهات ذات العوامل المتعددة لتغطية جميع أنواع المخاطر التي من الممكن أن تتعرض لها محفظة المصرف الائتمانية حيث ترسل نتائج الاختبارات مع التوصيات اللازمة في حال الحاجة لاتخاذ إي إجراء للجنة المخاطر المنبثقة عن مجلس الإدارة التي بدورها تقوم بعرض اختبارات الجهد على مجلس إدارة المصرف لاتخاذ الإجراءات اللازمة في حال الحاجة إليها ، لم يتم خلال العام 2017 أخذ أي إجراء إضافي حيث يقوم المصرف بمعالجة الدين وأخذ مخصصات حسب قرارات السلطات الرقابية منذ بداية تعثر العميل وتوقفه عن السداد. احتفظ المصرف بمؤونات عامة في عام 2016 بمبلغ 1،022،010،631 ليرة سورية دون استرداد أي مبلغ منها في عام 2017.

تؤثر اختبارات الجهد الخاصة بمخاطر السيولة على نسب السيولة القانونية وعلى فجوات الاستحقاق وذلك حسب القرار رقم 588 حيث يتم اعتماد نسب سحب محددة من إجمالي ودائع العملاء ولفترات محددة وذلك لقياس قدرة المصرف على الحفاظ على نسب سيولة مقبولة خلال الأوضاع الضاغطة، وتم على اساس اختبارات الجهد الخاصة بمخاطر السيولة وضع خطة تمويل للحالات الطارئة يمكن تفعليها للحصول على التمويل اللازم للحفاظ على نسب السيولة المقبولة في جميع الأوضاع ، يتم إرسال اختبارات الجهد الخاصة بمخاطر السيولة للجنة المخاطر المنبثقة عن مجلس الإدارة حيث تتولى اللجنة مهمة عرضها على مجلس إدارة المصرف.

لم يتم إجراء اختبارات الجهد على مخاطر السوق الخاصة بالسندات والسلع والأسهم وذلك بسبب عدم استثمار المصرف في هذه الأدوات المالية أما بالنسبة لمخاطر تغيير أسعار الصرف اتبع المصرف خلال العام 2017 سياسة تحفظية تجاه التداول بالعملات جنبته المخاطر الناتجة عن هذه التغيرات ولم يتم إجراء أي اختبارات على هذه المخاطر ، بالنسبة لمخاطر التغيير بأسعار الفائدة اعتمد المصرف سيناريوهات الزيادة والنقصان بأسعار الفائدة بنسبة أسعار الفائدة وأثر ذلك الفجوة التراكمية لموجودات ومطاليب المصرف.

يستخدم المصرف طريقة المؤشر الأساسي في احتساب المخاطر التشغيلية لديه حيث تم اعتماد سيناريوهات زيادة المخاطر التشغيلية لديه بنسبة 50٪ و100٪ على كفاية رأس المال حيث بقت النسب ضمن الحدود المقبولة.

3. اساليب تخفيف المخاطر

عملية إدارة المخاطر في المصرف تعتمد على العديد من الأساليب من اجل تخفيف المخاطر منها:

– الضمانات وحسب قابليتها للتسييل ونسبة تغطيتها للائتمان الممنوح والتي يتم مراقبتها وتقييمها بصورة مستمرة وفق تعليمات مصرف سورية المركزي وقرار مجلس النقد والتسليف رقم 597/ م ن/ ب4 الصادر بتاريخ 9 كانون الأول 2009 وتعديلاته.

– اتباع نظام اللجان في منح الائتمان وتعتمد على حجم محفظة العميل والاستحقاق ودرجة مخاطرة العميل.

التنويع في المحفظة ه ومبدأ أساسي في تخفيف مخاطر الائتمان. حيث تتضمن خطة البنك السنوية التوزيع المستهدف للائتمان والاستثمارات على عدة قطاعات وأسواق مختلفة مع التركيز على القطاعات الواعدة، كما يوجد لدى البنك نظام لتصنيف مخاطر القطاعات الاقتصادية.

دراسة الائتمان والرقابة عليه ومتابعته.

يقوم المصرف بتطوير السياسات والاجراءات اللازمة لتحديد أسلوب دراسة الائتمان والمحافظة على حيادية وتكامل عملية اتخاذ القرارات والتأكد من أن مخاطر الائتمان يتم تقييمها بدقة والموافقة عليها بشكل صحيح ومتابعة مراقبتها باستمرار. إن الاطار العام للسياسة الائتمانية يتضمن وضع صلاحيات للموافقة الائتمانية، توضيح حدود الائتمان واسلوب تحديد درجة المخاطر.

تتولى عملية إدارة الائتمان وظيفة منفصلة لضمان التنفيذ المناسب للعمليات الائتمانية والرقابة الفعالة على مدة الاستحقاق للتسهيلات وانتهاء صلاحيات الحدود وتقييم الضمانات.

الإفصاحات الكمية

أ- مخاطر الائتمان

1) التعرضات لمخاطر الائتمان (بعد مخصص التدني وقبل الضمانات ومخففات المخاطر الأخرى)	31 كانـــون الأول	
	2017	2016
بنود داخل الميزانية:	ل.س	ل.س
أرصدة لدى مصرف سورية المركزي	3,621,568,659	2.172.449.334
أرصدة لدى المصارف	9,288,303,109	10.009.748.541
التسهيلات الائتمانية		
للأفراد	42,698,490	56.522.178
القروض العقارية	180,861,147	312.035.627
الشركات		
الشركات الكبرى	8,307,151,873	8.791.496.596
الشركات المتوسطة	1,013,120,725	1.443.884.522
الموجودات الأخرى	43,661,140	61.663.948
وديعة مجمدة لدى مصرف سورية المركزي	1,500,675,311	1.752.375.312
	23,998,040,454	24.600.176.058
بنود خارج الميزانية:		
كفالات صادرة	1,186,237,153	1.273.222.503
كفالات مصرفية	797,626,309	829.906.766
اعتمادات استيراد	-	37.882.600
سقوف تسهيلات مباشرة غير مستغلة	551,580,317	856.971.704
	2,535,443,779	2.997.983.573
	26,533,484,233	27.598.159.631

2) توزيع التعرضات الائتمانية حسب درجة المخاطر:

بناءً على قرار مجلس النقد والتسليف رقم (597/م ن/ب 4) وتعديلاته بالقرارات (650/م.ن/ب4)، (902/م.ن/ب4)، (1079/م.ن/ب4)، (1145/م1) و(2271/م1) يتم تصنيف محفظة التسهيلات الائتمانية إلى 6 فئات وذلك طبقاً للمؤشرات والمواصفات التي يتسم بها كل دين.

توزع التعرضات الائتمانية حسب درجة المخاطر وفق الجدول التالي:	كما في 31 كانـــون الأول 2017					
	الأفراد	القروض العقارية	الشركات الكبرى	الشركات المتوسطة	الإجمالي
تسهيلات مباشرة	ل.س	ل.س	ل.س	ل.س	ل.س
عادية (مقبولة المخاطر)	**24,231,599**	**86,912,396**	**6,578,445,762**	**619,876,794**	**7,309,466,553**
منها غير مستحقة	24,143,890	86,378,615	6,352,038,645	606,849,588	7,069,410,740
مستحقة :					
لغاية 30 يوم	-	-	201,942,463	8,396,251	210,338,714
من 31 يوم لغاية 60 يوم	65,648	383,985	22,716,954	4,630,955	27,797,542
من 61 يوم لغاية 90 يوم	22,061	149,796	1,747,700	-	1,919,557
تتطلب اهتمام خاص*	**3,559,494**	**26,512,814**	**2,321,355,075**	**59,483,811**	**2,410,911,194**
غير مستحقة	-	22,403,340	-	20,205,682	42,609,022
مستحقة:					
لغاية 60 يوم	-	-	1,646,175,443	29,305,022	1,675,480,465
من 61 يوم لغاية 90 يوم	30	-	-	-	30
من 61 يوم لغاية 180 يوم	3,559,464	4,109,474	675,179,632	9,973,108	692,821,678
غير عاملة:					
دون المستوى	-	-	-	4,322,920	4,322,920
مشكوك فيها	2,303	-	-	8,826,440	8,828,743
ردية	159,110,264	195,714,493	3,883,952,860	746,707,469	4,985,485,086
	186,903,660	309,139,703	12,783,753,697	1,439,217,435	14,719,014,495
ينزل:					
فوائد معلقة	(29,239,100)	(95,465,890)	(425,942,184)	(234,803,612)	(785,450,786)
مخصص تدني تسهيلات مباشرة	(114,966,071)	(32,812,665)	(4,050,659,640)	(191,293,098)	(4,389,731,474)
الصافي	42,698,489	180,861,148	8,307,151,873	1,013,120,725	9,543,832,235

*يعتبر كامل رصيد الدين مستحق في حال استحقاق أحد الأقساط أو الفوائد ويعتبر جاري المدين مستحقاً إذا تجاوز السقف الممنوح.

	31 كانـــون الأول 2017				
	الأفراد	القروض العقارية	الشركات الكبرى	الشركات المتوسطة	المجموع
تسهيلات غير مباشرة	ل.س	ل.س	ل.س	ل.س	ل.س
عادية (مقبولة المخاطر)	-	-	1,040,797,500	147,002,525	1,187,800,025
تتطلب اهتمام خاص					
غير مستحقة	-	-	-	-	-
غير عاملة:					
دون المستوى	-	-	-	-	-
مشكوك فيها	-	-	-	-	-
رديئة	-	-	1,127,800	3,000,000	4,127,800
	-	-	1,041,925,300	150,002,525	1,191,927,825
ينـزل:					
فوائد معلقة	-	-	-	-	-
مخصص تدني تسهيلات غير مباشرة	-	-	(750,000)	-	(750,000)
	-	-	1,041,175,300	150,002,525	1,191,177,825

تتوزع التعرضات الائتمانية حسب درجة المخاطر وفق الجدول التالي:	كما في 31 كانـــون الأول 2016				
	الأفراد	القروض العقارية	الشركات الكبرى	الشركات المتوسطة	الإجمالي
تسهيلات مباشرة	ل.س	ل.س	ل.س	ل.س	ل.س
عادية (مقبولة المخاطر)	**26,704,736**	**147,905,307**	**5,140,808,360**	**621,400,416**	**5,936,818,819**
منها غير مستحقة	16,985,367	147,522,201	5,138,460,369	613,385,519	5,916,353,456
مستحقة :					
لغاية 30 يوم	-	-	556,040	3,824,845	4,380,885
من 31 يوم لغاية 60 يوم	9,700,419	195,322	-	4,190,052	14,085,793
من 61 يوم لغاية 90 يوم	18,950	187,784	1,791,951	-	1,998,685
تتطلب اهتمام خاص*	**9,481,293**	**36,226,964**	**4,066,021,345**	**328,551,893**	**4,440,281,495**
غير مستحقة	2,487,038	29,770,020	3,180,373,674	151,292,175	3,363,922,907
مستحقة:					
لغاية 60 يوم	143,378	-	3,180,373,674	68,482,012	99,871,272
من 61 يوم لغاية 90 يوم	1,064,645	9,520	699,533,802	74,674,670	775,282,637
من 61 يوم لغاية 180 يوم	5,786,233	6,447,425	154,867,986	34,103,036	201,204,680
غير عاملة:					
دون المستوى	872,967	-	-	43,760,419	44,633,386
مشكوك فيها	87,934	1,337,824	-	16,529,112	17,954,870
رديئة	190,413,993	266,176,265	4,329,876,153	694,562,348	5,481,028,759
	227,560,924	451,646,361	13,536,705,857	1,704,804,188	15,920,717,330
ينـزل:					
فوائد معلقة	(34,412,314)	(112,939,359)	(480,276,433)	(166,013,495)	(793,641,601)
مخصص تدني تسهيلات مباشرة	(136,626,432)	(26,671,375)	(4,264,932,828)	(94,906,171)	(4,523,136,806)
الصافي	56,522,178	312,035,627	8,791,496,596	1,443,884,522	10,603,938,923

*يعتبر كامل رصيد الدين مستحق في حال استحقاق أحد الأقساط أو الفوائد ويعتبر جاري المدين مستحقاً إذا تجاوز السقف الممنوح.

	31 كانـــون الأول 2016				
	الأفراد	القروض العقارية	الشركات الكبرى	الشركات المتوسطة	المجموع
تسهيلات غير مباشرة	ل.س	ل.س	ل.س	ل.س	ل.س
عادية (مقبولة المخاطر)	-	-	2.040.529.501	100.472.872	2.141.002.373
تتطلب اهتمام خاص					
غير مستحقة	-	-	-	2.437.000	2.437.000
غير عاملة:					
دون المستوى	-	-	-	3.000.000	3.000.000
مشكوك فيها	-	-	-	-	-
رديئة	-	-	1.127.800	-	1.127.800
	-	-	2.041.657.301	105.909.872	2.147.567.173
ينزل:					
فوائد معلقة	-	-	-	-	-
مخصص تدني تسهيلات غير مباشرة	-	-	(450.000)	-	(450.000)
	-	-	2.041.207.301	105.909.872	2.147.117.173

تم إدراج قيمة الضمانات بعد الأخذ بعين الاعتبار أن لا تزيد قيمتها عن قيمة الدين لكل عميل بشكل إفرادي.

٣) توزيع القيمة العادلة للضمانات مقابل التسهيلات:

فيما يلي توزيع القيمة العادلة للضمانات المقدمة مقابل التسهيلات:	31 كانـــون الأول 2017				
			الشركـــات		
	الأفراد	القروض العقارية	الكبرى	المتوسطة	المجموع
تسهيلات مباشرة	ل.س	ل.س	ل.س	ل.س	ل.س
عادية (مقبولة المخاطر)	7,285,826	124,358,897	608,512,351	597,472,185	1,337,629,259
تتطلب اهتمام خاص	-	26,512,813	576,206,932	59,483,811	662,203,556
غير عاملة:					
دون المستوى	-	-	-	-	-
مشكوك فيها	-	-	-	8,826,440	8,826,440
رديئة	26,177,174	122,596,548	905,589,482	652,786,951	1,707,150,155
المجموع	33,463,000	273,468,258	2,090,308,765	1,318,569,387	3,715,809,410
منها:					
تأمينات نقدية	-	-	-	-	-
عقارية	33,463,000	273,468,258	2,090,308,765	1,304,549,395	3,701,789,418
سيارات وآليات	-	-	-	14,019,992	14,019,992
المجموع	33,463,000	273,468,258	2,090,308,765	1,318,569,387	3,715,809,410

فيما يلي توزيع القيمة العادلة للضمانات المقدمة مقابل التسهيلات:	31 كانـــون الأول 2016				
			الشركـات		
	الأفراد	القروض العقارية	الكبرى	المتوسطة	المجموع
تسهيلات مباشرة	ل.س	ل.س	ل.س	ل.س	ل.س
عادية (مقبولة المخاطر)	7.878.013	120.631.189	352.802.540	619.761.350	1.101.073.092
تتطلب اهتمام خاص	5.250.192	79.991.786	629.156.767	283.701.221	998.099.966
غير عاملة:					
دون المستوى	-	-	-	-	-
مشكوك فيها	-	1.361.634	-	16.522.890	17.884.524
رديئة	52.292.045	228.065.335	1.109.566.984	579.970.779	1.969.895.143
المجموع	65.420.250	430.049.944	2.091.526.291	1.499.956.240	4.086.952.725
منها:					
تأمينات نقدية	-	-	-	1.000	1.000
عقارية	38.263.124	430.049.944	2.064.288.276	1.485.829.726	4.018.431.070
سيارات وآليات	27.157.126	-	27.238.015	14.125.514	68.520.655
المجموع	65.420.250	430.049.944	2.091.526.291	1.499.956.240	4.086.952.725

تم إدراج قيمة الضمانات بعد الأخذ بعين الاعتبار أن لا تزيد قيمتها عن قيمة الدين لكل عميل بشكل إفرادي.

	31 كانـــون الأول 2017				
			الشركـات		
	الأفراد	القروض العقارية	الكبرى	المتوسطة	المجموع
تسهيلات غير مباشرة	ل.س	ل.س	ل.س	ل.س	ل.س
عادية (مقبولة المخاطر)	-	-	1,040,797,500	139,793,719	1,180,591,219
تتطلب اهتمام خاص	-	-	-	-	-
غير عاملة:					
دون المستوى	-	-	-	-	-
مشكوك فيها	-	-	-	-	-
رديئة	-	-	1,127,800	3,000,000	4,127,800
المجموع	-	-	1,041,925,300	142,793,719	115.097.876
منها:					
تأمينات نقدية	-	-	1,041,525,925	113,218,679	1,154,744,604
عقارية	-	-	399,375	29,575,040	29,974,415
سيارات وآليات	-	-	-	-	-
المجموع	-	-	1,041,925,300	142,793,719	1,184,719,019

	31 كانـــون الأول 2016					
	الشركـات					
	الأفراد	القروض العقارية	الكبرى	المتوسطة	المجموع
	ل.س	ل.س	ل.س	ل.س	ل.س
تسهيلات غير مباشرة					
عادية (مقبولة المخاطر)	-	-	46.017.276	67.231.300	113.248.576
تتطلب اهتمام خاص	-	-	-	750.000	750.000
غير عاملة:					
دون المستوى	-	-	-	-	-
مشكوك فيها	-	-	-	-	-
رديئة	-	-	1.099.300	0	1.099.300
المجموع	-	-	47.116.576	67.981.300	115.097.876
منها:					
تأمينات نقدية	-	-	-	-	-
عقارية	-	-	-	-	-
سيارات وآليات	-	-	-	-	-
المجموع	-	-	47.116.576	67.981.300	115.097.876

الديون المجدولة:
هي تلك الديون التي سبق وأن صنفت كتسهيلات ائتمانية غير عاملة وأخرجت من إطار التسهيلات الائتمانية غير العاملة بموجب جدولة أصولية وتم تصنيفها كديون تتطلب اهتمام خاص وبلغ مبلغها خلال العام 2017 مبلغ 31،081،000 ليرة سورية (مقابل 2،030،513،925 ليرة سورية خلال العام 2016).

الديون المعاد هيكلتها:
يقصد بإعادة الهيكلة إعادة ترتيب وضع التسهيلات الائتمانية من حيث تعديل الأقساط أو إطالة عمر التسهيلات الائتمانية أو تأجيل بعض الأقساط أو تمديد فترة السماح وتم تصنيفها كديون تتطلب اهتمام خاص، بلغت الديون المعاد هيكلتها 64،893،000 ليرة سورية خلال
العام 2017 (مقابل 1،375،010،986 ليرة سورية خلال العام 2016).

نوعية الموجودات المالية من ناحية مخاطر الائتمان
يتم قياس نوعية الموجودات المالية من ناحية مخاطر الائتمان باستخدام آلية داخلية للتصنيف الائتماني ويوضح الجدول التالي نوعية الموجودات المالية من ناحية مخاطر الائتمان:

	31 كانـــون الأول 2017			
	جيد	عادي	انخفضت قيمته	المجموع
	ل.س	ل.س	ل.س	ل.س
أرصدة لدى مصرف سورية المركزي	3,621,568,659	-	-	3,621,568,659
أرصدة لدى المصارف	36,019	9,288,267,090	-	9,288,303,109
الوديعة المجمدة لدى مصرف سورية المركزي	1,500,675,311	-	-	1,500,675,311
	5,122,279,989	9,288,267,090	-	14,410,547,079

	31 كانـــون الأول 2016			
	جيد	عادي	انخفضت قيمته	المجموع
	ل.س	ل.س	ل.س	ل.س
أرصدة لدى مصرف سورية المركزي	2.172.449.334	-	-	2.172.449.334
أرصدة لدى المصارف	-	10.009.748.541	-	10.009.748.541
الوديعة المجمدة لدى مصرف سورية المركزي	1.752.375.312	-	-	1.752.375.312
	3.924.824.646	10.009.748.541	-	13.934.573.187

توزيع التعرضات الائتمانية حسب التصنيف الداخلي للمخاطر وحسب مؤسسات التصنيف الخارجية:	التصنيف حسب ما يعادل S & P	للسنة المنتهية في 31 كانـــون الأول	
		2017	2016
التصنيف الداخلي للمخاطر		ل.س	ل.س
جيد			
الدرجة الاولى*	AAA	5,122,243,970	3.924.824.646
الدرجة الثانية	AA- To AA+	-	-
الدرجة الثالثة	A- To A+	36,019	-
		5,122,279,989	3.924.824.646
عادي			
الدرجة الرابعة**	BBB- To BBB+	4,388,488,008	6.086.584.463
الدرجة الخامسة	BB- To BB+	4,896,965,001	3.909.689.432
الدرجة السادسة	B- To B+	422,158	-
	بدون تصنيف	2,391,923	13.474.646
		9,288,267,090	10.009.748.541
		14,410,547,079	13.934.573.187

* تم اعتبار تصنيف مصرف سورية المركزي من الدرجة الأولى.
** تم اعتبار تصنيف المصارف المحلية من الدرجة الرابعة.

٤) التركز حسب القطاع الاقتصادي :

يوضح الجدول التالي التركز في التعرضات الائتمانية حسب القطاع الاقتصادي:

	كما في 31 كانـــون الأول 2017						
	مالي	صناعة	تجارة	عقارات	أفراد-خدمات	المجموع
	ل.س	ل.س	ل.س	ل.س	ل.س	ل.س
أرصدة لدى مصرف سورية المركزي	3,621,568,659	-	-	-	-	3,621,568,659
أرصدة لدى مصارف	9,288,303,109	-	-	-	-	9,288,303,109
صافي التسهيلات الائتمانية المباشرة	-	2,032,029,125	3,816,858,779	527,857,109	3,167,087,222	9,543,832,235
موجودات أخرى	1,202,913	14,894,411	27,382,870	139,382	41,564	43,661,140
وديعة مجمدة لدى مصرف سورية المركزي	1,500,675,311	-	-	-	-	1,500,675,311
المجموع	14,411,749,992	2,046,923,536	3,844,241,649	527,996,491	3,167,128,786	23,998,040,454

	كما في 31 كانـــون الأول 2016					
	مالي	صناعة	تجارة	عقارات	أفراد-خدمات	المجموع
	ل.س	ل.س	ل.س	ل.س	ل.س	ل.س
أرصدة لدى مصرف سورية المركزي	2,172,449,334	-	-	-	-	2.172.449.334
أرصدة لدى مصارف	10,009,748,541	-	-	-	-	10.009.748.541
صافي التسهيلات الائتمانية المباشرة	-	3,383,233,346	4.255.479.365	577.185.979	2.388.040.233	10.603.938.923
موجودات أخرى	1,417,011	33,072,385	17.648.542	1.149.607	8.376.403	61.663.948
وديعة مجمدة لدى مصرف سورية المركزي	1,752,375,312	-	-	-	-	1.752.375.312
المجموع	13,935,990,198	3,416,305,731	4.273.127.907	578.335.586	2.396.416.636	24.600.176.058

5) **التركز الجغرافي:**

يوضح الجدول التالي التركز في التعرضات الإئتمانية حسب التوزيع الجغرافي:

	كما في 31 كانـــون الأول 2017			
	داخل سورية	آسيا (الشرق الأوسط)	أوروبا	الإجمالي
	ل.س	ل.س	ل.س	ل.س
أرصدة لدى مصارف مركزية	3,621,568,659	-	-	3,621,568,659
أرصدة لدى مصارف	4,388,079,149	4,899,779,082	444,878	9,288,303,109
صافي التسهيلات الائتمانية:				
للأفراد	42,698,490	-	-	42,698,490
القروض العقارية	180,861,147	-	-	180,861,147
الشركات الكبرى	8,307,151,873	-	-	8,307,151,873
الشركات المتوسطة	1,013,120,725	-	-	1,013,120,725
وديعة مجمدة لدى مصرف سورية المركزي	1,500,675,311	-	-	1,500,675,311
الموجودات الأخرى	43,063,931	597,209	-	43,661,140
الإجمالي للسنة الحالية	19,097,219,285	4,900,376,291	444,878	23,998,040,454
الإجمالي للسنة السابقة	20,675,563,852	3,924,090,876	521,330	24,600,176,058

ب- مخاطر السوق:

تنشأ مخاطر السوق من التقلبات في أسعار الفوائد وأسعار صرف العملات وأسعار الأسهم.

يقوم مجلس الإدارة باعتماد سقوف لقيمة المخاطر المقبولة، ويتم مراقبة التغير في الأسعار ومقارنتها بالسقوف بشكل يومي.

مخاطر أسعار الفائدة:

تنجم مخاطر أسعار الفائدة عن احتمال تأثير التغيرات في أسعار الفائدة على أرباح المصرف أو على قيمة الأدوات المالية، يتعرض البنك لمخاطر أسعار الفائدة نتيجة لعدم توافق أو لوجود فجوة في مبالغ الموجودات والمطلوبات الحساسة لأسعار الفائدة حسب الآجال الزمنية المتعددة أو إعادة مراجعة أسعار الفوائد في فترة زمنية معينة ويقوم البنك بإدارة هذه المخاطر عن طريق مراجعة أسعار الفوائد على الموجودات والمطلوبات.

تتضمن سياسة إدارة الموجودات والمطلوبات حدود لحساسية أسعار الفائدة وتقوم لجنة إدارة الموجودات والمطلوبات بدراسة مخاطر أسعار الفائدة من خلال اجتماعاتها الدورية ويتم دراسة الفجوات في استحقاقات الموجودات والمطلوبات ومدى تأثرها بأسعار الفائدة السائدة والمتوقعة ومقارنتها بالحدود الموافق عليها وتطبيق استراتيجيات التحوط إذا لزم الأمر.

ويتم الحد من أية آثار سلبية قد تحدث نتيجة إرتفاع أو انخفاض أسعار الفائدة من خلال استراتيجيات إدارة المخاطر ويتم مراقبة فجوات الفوائد بشكل مستمر ومقارنتها مع الفجوات الموافق عليها ضمن سياسات المصرف.

الوصف الكمي لمخاطر أسعار الفائدة لتغير سعر الفائدة بنسبة (٢٪)

أثر الزيادة في سعر الفائدة:	31 كانـــون الأول 2017		
	الفجوة التراكمية	حساسية إيراد الفائدة (الأرباح والخسائر)	الأثر على حقوق الملكية
العملـة	ل.س	ل.س	ل.س
ليرة سورية	(3,884,762,264)	(77,695,245)	(58,271,434)
دولار أمريكي	7,565,279,632	151,305,593	113,479,194
يورو	(978,923,295)	(19,578,466)	(14,683,849)
جنيه استرليني	609,571	12,191	9,144
عملات أخرى	-	-	-

أثر النقصان في سعر الفائدة:	31 كانـــون الأول 2017		
	الفجوة التراكمية	حساسية إيراد الفائدة (الأرباح والخسائر)	الأثر على حقوق الملكية
العملـة	ل.س	ل.س	ل.س
ليرة سورية	(3,884,762,264)	77,695,245	58,271,434
دولار أمريكي	7,565,279,632	(151,305,593)	(113,479,194)
يورو	(978,923,295)	19,578,466	14,683,849
جنيه استرليني	609,571	(12,191)	(9,144)
عملات أخرى	-	-	-

أثر الزيادة في سعر الفائدة:	31 كانـــون الأول 2016		
	الفجوة التراكمية	حساسية إيراد الفائدة (الأرباح والخسائر)	الأثر على حقوق الملكية
العملـة	ل.س	ل.س	ل.س
ليرة سورية	(1.568.125.529)	(31.362.511)	(23.521.883)
دولار أمريكي	8.400.727.361	168.014.547	126.010.910
يورو	(1.694.488.400)	(33.889.768)	(25.417.326)
جنيه استرليني	-	-	-
عملات أخرى	-	-	-

أثر النقصان في سعر الفائدة:	31 كانـــون الأول 2016		
	الفجوة التراكمية	حساسية إيراد الفائدة (الأرباح والخسائر)	الأثر على حقوق الملكية
العملـة	ل.س	ل.س	ل.س
ليرة سورية	(1.568.125.529)	31.362.511	23.521.883
دولار أمريكي	8.400.727.361	(168.014.547)	(126.010.910)
يورو	(1.694.488.400)	33.889.768	25.417.326
جنيه استرليني	-	-	-
عملات أخرى	-	-	-

مخاطر أسعار صرف العملات للتغير بالزيادة في سعر صرف العملة (10٪)

تتمثل بتذبذب قيمة أداة مالية بسبب التغيرات في أسعار صرف العملات الأجنبية. يعتبر البنك الليرة السورية العملة الرئيسية له ويقوم مجلس النقد والتسليف بوضع حدود لمراكز العملات بموجب القرار 1409/ م ن/ ب4 للعام 2016 بما لا يتجاوز 1٪ زيادة أو نقصان من الأموال الخاصة الأساسية ويتم مراقبة المراكز بشكل يومي للتأكد من أن المراكز لا تتجاوز المستويات المحددة.

يقوم البنك بإعداد تحليل الحساسية لمراقبة أثر التغيرات على صافي الأرباح والخسائر في حال حدوث تغير معقول في اسعار الصرف مع بقاء بقية المتغيرات ثابتة. يمثل المبلغ السالب الانخفاض المتوقع في بيان الدخل أو حقوق الملكية بينما يمثل المبلغ الموجب صافي الارتفاع المتوقع.

مخاطر أسعار صرف العملات للتغير بالزيادة في سعر صرف العملة (10٪)

	31 كانـــون الأول 2017		
	مراكز القطع	الأثر على الأرباح والخسائر	الأثر على حقوق الملكية
العملة	ل.س	ل.س	ل.س
دولار أمريكي قطع بنيوي	10,992,623,474	1,099,262,347	1,099,262,347
دولار أمريكي	(13,524,589)	(1,352,459)	(1,014,344)
يورو	(11,573,251)	(1,157,325)	(867,994)
جنيه استرليني	609,571	60,957	(45,718
عملات أخرى	6,277,314	627,731	470,799

	31 كانـــون الأول 2016		
العملة			
دولار أمريكي قطع بنيوي	13,045,672,395	1,304,567,239	1,304,567,239
دولار أمريكي	(231,364,690)	(23,136,469)	(17,352,352)
يورو	14,397,304	1,439,730	1,079,798
جنيه استرليني	795,327	79,533	59,650
عملات أخرى	240,204,630	24,020,463	18,015,347

مخاطر أسعار صرف العملات للتغير بالنقص في سعر صرف العملة (10٪)

	31 كانـــون الأول 2017		
	مراكز القطع	الأثر على الأرباح والخسائر	الأثر على حقوق الملكية
العملة	ل.س	ل.س	ل.س
دولار أمريكي قطع بنيوي	10,992,623,474	(1,099,262,347)	(1,099,262,347)
دولار أمريكي	(13,524,589)	1,352,459	1,014,344
يورو	(11,573,251)	1,157,325	867,994
جنيه استرليني	609,571	(60,957)	(45,718)
عملات أخرى	6,277,314	(627,731)	(470,799)

	31 كانـــون الأول 2016		
العملة			
دولار أمريكي قطع بنيوي	13,045,672,395	(1,304,567,239)	(1,304,567,239)
دولار أمريكي	(231,364,690)	23,136,469	17,352,352
يورو	14,397,304	(1,439,730)	(1,079,798)
جنيه استرليني	795,327	(79,533)	(59,650)
عملات أخرى	240,204,630	(24,020,463)	(18,015,347)

فجوة إعادة تسعير الفائدة

يتم التصنيف على فترات إعادة تسعير الفائدة أو الاستحقاق أيهما أقرب:

31 كانون الأول 2017	دون الشهر	من شهر حتى 3 أشهر	من 3 حتى 6 أشهر	من 6 حتى 9 أشهر	من 9 أشهر حتى سنة	من سنة إلى سنتين	من سنتين إلى 3 سنين	من 3 إلى 4 سنوات	من 4 إلى 5 سنوات	أكثر من 5 سنوات	بنود غير حساسة	المجموع
	ل.س	ل.س	ل.س	ل.س	ل.س	ل.س	ل.س	ل.س	ل.س	ل.س	ل.س	ل.س
الموجودات												
نقد وارصدة لدى مصرف سورية المركزي	2,834,775,707	-	-	-	-	-	-	-	-	-	5,032,285,123	7,867,060,830
أرصدة لدى مصارف	9,288,303,109	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	9,288,303,109
صافي التسهيلات الائتمانية المباشرة	1,758,094,144	608,905,274	1,311,181,160	385,983,397	343,190,092	760,112,802	737,121,344	1,079,661,508	113,018,623	36,176,173	608,905,274	9,543,832,235
موجودات ثابتة ملموسة	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	1,236,017,897
موجودات غير ملموسة	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	17,748,400
موجودات أخرى	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	220,514,742	220,514,742
موجودات ضريبية مؤجلة	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	1,500,675,311	1,500,675,311
وديعة مجمدة لدى مصرف سورية المركزي	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	488,882,753	488,882,753
مجموع الموجودات	13,881,172,960	2,410,387,717	1,311,181,160	385,983,397	343,190,092	760,112,802	737,121,344	1,079,661,508	113,018,623	36,176,173	9,105,029,500	30,163,085,277
المطلوبات:												
ودائع المصارف	4,874,884,482	500,000,000	-	-	-	-	-	-	-	-	-	5,374,884,482
ودائع الزبائن و المؤسسات المالية	9,347,182,292	2,498,001,492	1,344,148,762	-	861,989,381	184,766,036	-	-	-	-	-	15,661,450,316
تأمينات نقدية	1,112,972,858	5,232,000	-	-	507,647	-	-	-	-	-	128,677,922	1,247,390,427
مخصصات متنوعة	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	134,930,620	134,930,620
مطلوبات أخرى	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	566,483,744	566,483,744
مجموع المطلوبات	15,335,039,632	3,003,233,492	1,344,148,762	385,983,397	862,497,028	184,766,036	-	-	-	-	830,092,286	22,985,139,589
فجوة إعادة تسعير الفائدة	(1,453,866,672)	(592,845,775)	(32,967,602)	(1,039,378,996)	1,425,362,353	575,346,766	737,121,344	1,079,661,508	113,018,623	36,176,173	8,274,937,214	7,177,895,688

فجوة إعادة تسعير الفائدة

31 كانون الأول 2016	دون الشهر	من شهر حتى 3 أشهر	من 3 حتى 6 أشهر	من 6 حتى 9 أشهر	من 9 أشهر حتى سنة	من سنة إلى سنتين	من سنتين إلى 3 سنين	من 3 إلى 4 سنوات	من 4 إلى 5 سنوات	أكثر من 5 سنوات	بنود غير حساسة	المجموع
الموجـــودات	ل.س	ل.س	ل.س	ل.س	ل.س	ل.س	ل.س	ل.س	ل.س	ل.س	ل.س	ل.س
نقد وارصدة لدى مصرف سورية المركزي	1.643.570.236	-	-	-	-	-	-	-	-	-	3.635.365.667	5.278.935.903
أرصدة لدى مصارف	10.009.748.541	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	10.009.748.541
صافي التسهيلات الائتمانية المباشرة	770.039.925	2.182.683.760	2.145.298.110	468.650.172	621.037.468	1.337.104.335	782.745.983	788.168.323	1.162.985.643	171.054.588	174.170.616	10.603.938.923
موجودات ثابتة ملموسة	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	1.231.386.103	1.231.386.103
موجودات غير ملموسة	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	9.675.342	9.675.342
موجودات أخرى	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	225.539.241	225.539.241
موجودات ضريبية مؤجلة	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	488.882.753	488.882.753
وديعة مجمدة لدى مصرف سورية المركزي	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	1.752.375.312	1.752.375.312
مجموع الموجودات	12.423.358.702	2.182.683.760	2.145.298.110	468.650.172	621.037.468	1.337.104.335	782.745.983	788.168.323	1.162.985.643	171.054.588	7.517.395.034	29.600.482.118
المطلوبات:												
ودائع المصارف	6.973.521.286	1.500.000.000	-	-	-	-	-	-	-	-	-	8.473.521.286
ودائع الزبائن و المؤسسات المالية	6.972.585.760	1.619.763.104	749.807.973	595.046.064	430.744.864	223.020.900	-	-	-	-	-	10.590.968.665
تامينات نقدية	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	321.424.298	321.424.298
مخصصات متنوعة	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	125.328.227	125.328.227
مطلوبات أخرى	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	418.976.458	418.976.458
مجموع المطلوبات	13.946.107.046	3.119.763.104	749.807.973	595.046.064	430.744.864	223.020.900	-	-	-	-	865.728.983	19.930.218.934
فجوة إعادة تسعير الفائدة	(1.522.748.344)	(937.079.344)	1.395.490.137	(126.395.892)	190.292.604	1.114.083.435	782.745.983	788.168.323	1.162.985.643	171.054.588	6.651.666.051	9.670.263.184

التركز في مخاطر العملات الأجنبية

	31 كانـــون الأول 2017				
	دولار أمريكي	يورو	جنيه إسترليني	أخرى	إجمالي
	ل.س	ل.س	ل.س	ل.س	ل.س
الموجودات :					
نقد وأرصدة لدى مصرف سورية المركزي	2,748,548,713	180,346,199	-	1,669,684	2,930,564,596
أرصدة لدى المصارف	7,688,224,178	1,418,328,292	665,522	1,961,470	9,109,179,462
صافي التسهيلات الإئتمانية المباشرة	1,041,467,017	890,721,060	-	911,872,850	2,844,060,927
موجودات أخرى	13,723,466	378,098	-	2,342,227	16,443,792
وديعة مجمدة لدى مصرف سورية المركزي	1,347,675,311	-	-	-	1,347,675,311
مجموع الموجودات	12,839,638,685	2,489,773,649	665,522	917,846,231	16,247,924,087
المطلوبات					
ودائع المصارف	138,833,418	1,823,111,273	-	910,310,339	2,872,255,030
ودائع الزبائن و المؤسسات المالية	1,650,951,413	210,270,339	55,951	4,470	1,861,282,173
تأمينات نقدية	51,893,592	1,107,614,754	-	-	1,159,508,346
مطلوبات أخرى	18,861,377	630,564	-	1,254,108	20,746,049
مجموع المطلوبات	1,860,539,800	3,141,626,930	55,951	911,568,917	5,913,791,598
صافي التركز داخل الميزانية	10,979,098,885	(651,853,281)	609,571	6,277,314	10,334,132,489
عقود مقايضة العملات الآجلة	(10,992,623,474)	640,280,030	-	-	(10,352,343,444)
صافي التركز داخل وخارج الميزانية	(13,524,589)	(11,573,251)	609,571	6,277,314	(18,210,955)

التركز في مخاطر العملات الأجنبية

	31 كانـــون الأول 2016				
	دولار أمريكي	يورو	جنيه إسترليني	أخرى	إجمالي
	ل.س	ل.س	ل.س	ل.س	ل.س
الموجودات :					
نقد وأرصدة لدى مصرف سورية المركزي	2.373.594.604	109.949.912	-	1.982.912	2.485.527.428
أرصدة لدى المصارف	9.031.155.240	425.187.976	893.839	2.093.488	9.459.330.543
صافي التسهيلات الإئتمانية المباشرة	2.425.663.259	985.212.870	-	1.277.643.499	4.688.519.628
موجودات أخرى	33.870.259	412.877	-	3.869.595	38.152.731
وديعة مجمدة لدى مصرف سورية المركزي	1.599.375.312	-	-	-	1.599.375.312
مجموع الموجودات	15.463.658.674	1.520.763.635	893.839	1.285.589.494	18.270.905.642
المطلوبات					
ودائع المصارف	221.656.803	2.306.567.034	-	1.042.438.047	3.570.661.884
ودائع الزبائن و المؤسسات المالية	2.288.523.270	492.265.380	98.512	8.955	2.780.896.117
تأمينات نقدية	116.433.133	79.880.306	-	-	196.313.439
مطلوبات أخرى	22.737.763	3.551.943	-	2.937.863	29.227.569
مجموع المطلوبات	2.649.350.969	2.882.264.663	98.512	1.045.384.865	6.577.099.009
صافي التركز داخل الميزانية	12.814.307.705	(1.361.501.028)	795.327	240.204.629	11.693.806.633
عقود مقايضة العملات الآجلة	(13.045.672.395)	1.375.934.748	-	-	(11.669.737.647)
صافي التركز داخل وخارج الميزانية	(231.364.690)	14.433.720	795.327	240.204.629	24.068.986

ج- مخاطر السيولة :

تمثل مخاطر السيولة مخاطر عدم تمكن المصرف من الوفاء بمتطلباته التمويلية نتيجة حدوث اضطرابات في السوق مما يؤدي إلى نضوب فوري لبعض مصادر التمويل. وللحد من هذه المخاطر، تقوم الإدارة بتنويع مصادر المصرف التمويلية وإدارة الموجودات مع الأخذ بعين الاعتبار متطلبات السيولة من حيث النقد وشبه النقد وأوراق مالية جاهزة للتداول.

والجدول التالي يظهر نسب السيولة المتوسطة والعليا والدنيا خلال العام والمحتسبة حسب القرار 588/م ن/ب4:

	2017	2016
	٪	٪
المتوسط خلال العام	75	73
أعلى نسبة خلال العام	79	82
أدنى نسبة خلال العام	69	64
كما في نهاية العام	78	74

يعكس الجدول التالي تواريخ استحقاق بنود موجودات ومطلوبات البنك، وقد تم تحديد تواريخ الاستحقاق التعاقدية للموجودات والمطلوبات على أساس الفترة المتبقية من تاريخ المركز المالي وحتى تاريخ الاستحقاق التعاقدي دون الأخذ بعين الاعتبار تواريخ الاستحقاق الفعلية التي تعكسها الوقائع التاريخية للاحتفاظ بالودائع. تراقب الإدارة بصورة مستمرة استحقاقات الموجودات والمطلوبات للتأكد من توفر سيولة كافية.
يتم تقييم وإدارة السيولة باستخدام وسائل مختلفة ملائمة للبنك.

والبيان التالي يوضح استحقاقات الموجودات والمطلوبات وفقاً للفترة المتوقعة للاسترداد وصافي الفارق بينهما في تاريخ البيانات المالية:

استحقاقات الموجودات والمطلوبات وفقاً للفترة المتوقعة للاسترداد وصافي الفارق بينهما

	31 كانـــون الأول 2017							
	عند الطلب الى أقل من 8 أيام	بين 8 أيام وشهر	بين شهر وثلاثة أشهر	بين 3 أشهر و6 أشهر	بين 6 أشهر و 9 أشهر	بين 9 أشهر إلى 12 شهر	أكثر من سنة	بدون استحقاق	المجموع
الموجــودات	ل.س	ل.س	ل.س	ل.س	ل.س	ل.س	ل.س	ل.س	ل.س
نقد وارصدة لدى مصرف سورية المركزي	7,080,267,878	-	-	-	-	-	-	786,792,952	7,867,060,830
أرصدة لدى المصارف	3,734,347,241	5,553,955,868	-	-	-	-	-	-	9,288,303,109
صافي التسهيلات الائتمانية المباشرة	1,063,278,165	1,308,805,935	2,408,620,770	1,307,899,495	385,978,080	343,159,339	2,726,090,451	-	9,543,832,235
موجودات ثابتة ملموسة	-	-	-	-	-	-	-	1,236,017,897	1,236,017,897
موجودات غير ملموسة	-	-	-	-	-	-	-	17,748,400	17,748,400
موجودات ضريبية مؤجلة	-	-	-	-	-	-	488,882,753	-	488,882,753
موجودات أخرى	22,114,342	11,452,949	4,929,857	495,422	550,715	4,117,856	-	176,853,601	220,514,742
وديعة مجمدة لدى مصرف سورية المركزي	-	-	-	-	-	-	-	1,500,675,311	1,500,675,311
مجموع الموجودات	11,900,007,626	6,874,214,752	2,413,550,627	1,308,394,917	386,528,795	347,277,195	3,214,973,204	3,718,088,161	30,163,035,277
المطلوبات:									
ودائع المصارف	2,297,557,532	2,577,326,950	500,000,000	-	-	-	-	-	5,374,884,482
ودائع الزبائن و المؤسسات المالية	6,171,702,828	3,175,479,465	2,498,001,492	1,344,148,762	1,425,362,353	861,989,381	184,766,035	-	15,661,450,316
تأمينات نقدية	1,091,755,373	149,613,407	5,232,000	-	282,000	507,647	-	-	1,247,390,427
مخصصات متنوعة	134,930,620	-	-	-	-	-	-	-	134,930,620
مطلوبات أخرى	6,387,773	23,481,175	144,187,466	55,686,359	48,228,198	16,163,754	1,982,546	270,366,473	566,483,744
مجموع المطلوبات	9,702,334,126	5,925,900,997	3,147,420,958	1,399,835,121	1,473,872,551	878,660,782	186,748,581	270,366,473	22,985,139,589
فجوة الاستحقاقات	2,197,673,500	948,313,755	(733,870,331)	(91,440,203)	(1,087,343,756)	(531,383,587)	3,028,224,623	3,447,721,688	7,177,895,688

إن الإيضاحات المرفقة من 1 إلى 41 تشكل جزءاً أساسياً من البيانات المالية

استحقاقات الموجودات والمطلوبات وفقاً للفترة المتوقعة للاسترداد وصافي الفارق بينهما

	31 كانـــون الأول 2016							
	عند الطلب الى أقل من 8 أيام	بين 8 أيام وشهر	بين شهر وثلاثة أشهر	بين 3 أشهر و6 أشهر	بين 6 أشهر و 9 أشهر	بين 9 أشهر إلى 12 شهر	أكثر من سنة	بدون استحقاق	المجموع
الموجــودات	ل.س	ل.س	ل.س	ل.س	ل.س	ل.س	ل.س	ل.س	ل.س
نقد وارصدة لدى مصرف سورية المركزي	4.750.056.805	-	-	-	-	-	-	528.879.098	5.278.935.903
أرصدة لدى المصارف	7.263.230.101	2.746.518.440	-	-	-	-	-	-	10.009.748.541
صافي التسهيلات الائتمانية المباشرة	141.079.061	482.892.630	2.207.604.146	2.083.326.134	534.663.782	621.504.749	4.532.868.421	-	10.603.938.923
موجودات ثابتة ملموسة	-	-	-	-	-	-	-	1.231.386.103	1.231.386.103
موجودات غير ملموسة	-	-	-	-	-	-	-	9.675.342	9.675.342
موجودات ضريبية مؤجلة	-	-	-	-	-	-	488.882.753	-	488.882.753
موجودات أخرى	-	-	-	-	-	-	-	225.539.241	225.539.241
وديعة مجمدة لدى مصرف سورية المركزي	-	-	-	-	-	-	-	1.752.375.312	1.752.375.312
مجموع الموجودات	12.154.365.967	3.229.411.070	2.207.604.146	2.083.326.134	534.663.782	621.504.749	5.021.751.174	3.747.855.096	29.600.482.118
المطلوبات:									
ودائع المصارف	3.516.453.286	3.457.068.000	1.500.000.000	-	-	-	-	-	8.473.521.286
ودائع الزبائن و المؤسسات المالية	1.419.726.754	2.624.164.664	2.295.615.644	1.425.660.513	1.270.898.604	881.313.225	673.589.261	-	10.590.968.665
تأمينات نقدية	70.492.162	156.483.703	81.209.160	12.711.081	-	528.192	-	-	321.424.298
مخصصات متنوعة	125.328.227	-	-	-	-	-	-	-	125.328.227
مطلوبات أخرى	-	-	-	-	-	-	-	418.976.458	418.976.458
مجموع المطلوبات	5.132.000.429	6.237.716.367	3.876.824.804	1.438.371.594	1.270.898.604	881.841.417	673.589.261	418.976.458	19.930.218.934
فجوة الاستحقاقات	7.022.365.538	(3.008.305.297)	(1.669.220.658)	644.954.540	(736.234.822)	(260.336.668)	4.348.161.913	3.328.878.638	9.670.263.184

إن الإيضاحات المرفقة من 1 إلى 41 تشكل جزءاً أساسياً من البيانات المالية

بنود خارج الميزانية:

	31 كانـــون الأول 2017			
	لغاية سنة	من سنة لغاية (5) سنوات	أكثر من (5) سنوات	المجموع
	ل.س	ل.س	ل.س	ل.س
اعتمادات استيراد وقبولات صادرة	-	-	-	-
السقوف غير المستغلة من التسهيلات المباشرة	520,939,327	-	-	520,939,327
السقوف غير المستغلة من التسهيلات غير المباشرة	30,640,990	-	-	30,640,990
الكفالات الصادرة	1,159,087,153	27,150,000	-	1,186,237,153
إلتزامات عقود الإيجار التشغيلية	21,976,047	3,443,870	-	25,419,917
المجمـوع	1,732,643,517	30,593,870	-	1,763,237,387

	31 كانـــون الأول 2016			
	لغاية سنة	من سنة لغاية (5) سنوات	أكثر من (5) سنوات	المجموع
	ل.س	ل.س	ل.س	ل.س
اعتمادات استيراد وقبولات صادرة	37.882.600	-	-	37.882.600
السقوف غير المستغلة من التسهيلات المباشرة	856.971.704	-	-	856.971.704
السقوف غير المستغلة من التسهيلات غير المباشرة	5.581.790	-	-	5.581.790
الكفالات الصادرة	1.246.072.503	27.150.000	-	1.273.222.503
إلتزامات عقود الإيجار التشغيلية	15.715.000	60.200.000	-	75.915.000
المجمـوع	2.162.223.597	87.350.000	-	2.249.573.597

* تمثل التزامات عقود الايجار التشغيلية المبالغ المتبقية للموردين مقابل خدمات ديكور أو شراء موجودات ثابتة.

د- المخاطر التشغيلية:

تعرف مخاطر التشغيل على أنها الخسائر التي يمكن أن يتعرض لها البنك جراء عدم كفاية أو فشل العمليات أو الأنظمة الداخلية أو العاملين أو نتيجة لأحداث خارجية ويشتمل هذا التعريف المخاطر القانونية ولا يشمل المخاطر الاستراتيجية ومخاطر السمعة.

نظراً لطبيعة المخاطر التشغيلية كغيرها من المخاطر والتي لا يمكن تأكيد عدم حدوثها، فإن سياسات إدارة المخاطر تبنى على أساس تخفيف المخاطر من خلال أنظمة الضبط الفعالة والرقابة المستمرة، الموارد البشرية المؤهلة، ووضوح حدود الصلاحيات وخلق بيئة واعية للمخاطر اضافة إلى استقلالية دائرة المخاطر ورفع التقارير.

إن مسؤولية دائرة إدارة المخاطر الأساسية هي جعل إدارة المخاطر التشغيلية جزءاً متكاملاً مع أنشطة البنك اليومية من خلال تقديم مؤشرات ومقاييس تساهم في تحسين انظمة الضبط الداخلية والرقابة عليها من منظور يهدف إلى تخفيف المخاطر.

- أساليب تخفيف المخاطر التشغيلية:

يولي المصرف عناية دقيقة للمخاطر التشغيلية التي تتصف باحتمالية حدوث منخفضة ولكن يترتب عليها خسائر مالية عالية إذ يقوم المصرف بتحديد هذا النوع من المخاطر التشغيلية ومن ثم فرزها إلى نوعين:

- المخاطر التشغيلية التي يمكن التحكم بها وبالتالي تحديد المدى الذي يمكن للمصرف أن يتحمله من خسائر قد تنتج عنها، أو تحديد المقدار الذي يكون من الأفضل فيه تجيير بعض نشاطات المصرف إلى طرفٍ خارجي متخصص ضمن تعاقدات واضحة يتحمل فيها هذا الطرف المخاطر التشغيلية المحتملة، أو تحديد المقدار الذي يمكن للمصرف أن يلجأ فيه إلى شركات التأمين.
- المخاطر التشغيلية التي لا يمكن التحكم بها وبالتالي إما القيام بتخفيض مستوى النشاطات التي ينجم عنها مثل هذا النوع من المخاطر أو حتى إلغائها بالكامل، أو تجيير هذه النشاطات إلى طرفٍ خارجي، أو اللجوء إلى شركات التأمين حسبما هو مناسب.

- إدارة المخاطر التشغيلية:

تحدد سياسات وإجراءات إدارة المخاطر التشغيلية كيفية التعامل مع مسببات خسائر محتملة قد تنجم عن ممارسة المصرف لنشاطاته المختلفة فيما يسمى "حوادث تشغيلية" ناجمة عن أخطاء بشرية أو بسبب ضعفٍ في الإجراءات الداخلية أو في النظام الآلي أو ناجمة عن مؤثرات وعوامل خارجية كالكوارث أو الاحتيال. تحدد هذه السياسات والإجراءات كيفية حصر وقياس هذه المخاطر والعمل على التأكد من أن هذه المخاطر إما معدومة أو أنها في حدها الأدنى الممكن تحمله والعمل على اتخاذ كافة الاحتياطات الممكنة التي تجنب المصرف هذا النوع من المخاطر والتي من ضمنها تجيير المخاطر المحتملة إما إلى طرفٍ ثالث أو إلى شركات التأمين، حسب الحالة.

هـ- مخاطر عدم الامتثال لمتطلبات السلطات الرقابية:

مخاطر عدم الامتثال : هي مخاطر العقوبات القانونية أو الرقابية أو الخسائر المادية أو مخاطر السمعة التي يتعرض لها البنك جراء عدم الامتثال للقوانين والأنظمة والتعليمات والأوامر وقواعد السلوك والمعايير والممارسات المصرفية السليمة.

دور إدارة مخاطر عدم الامتثال بشكل أساسي هو تقييم مدى ملائمة إجراءات وإرشادات الامتثال الخاصة بالبنك، وتتبع أي قصور يتم اكتشافه فيها، وصياغة الاقتراحات المناسبة لإجراء التعديلات بالإضافة إلى التأكد من التقيد بسياسة مراقبة الامتثال الموضوعة وذلك من خلال إجراء الاختبارات ورفع التقارير لمجلس الإدارة والإدارة التنفيذية بحيث تتضمن التقارير تقييم "مخاطر عدم الامتثال" والاختبارات التي تم إجراؤها خلال فترة التقرير والمخالفات وجوانب القصور التي تم الكشف عنها والإجراءات التصحيحية التي تم اتخاذها.

35 . التحليل القطاعي

يمثل قطاع أعمال المصرف القطاع الرئيسي بينما يمثل قطاع التوزيع الجغرافي القطاع الثانوي.

- قطاع أعمال المجموعة.

يتم تنظيم المجموعة لأغراض إدارية من خلال ثلاثة قطاعات أعمال رئيسية هي:

الأفراد: يشمل متابعة ودائع العملاء الأفراد ومنحهم القروض والديون وخدمات أخرى.

الشركات: يشمل متابعة الودائع والتسهيلات الائتمانية والخدمات المصرفية الأخرى الخاصة بالعملاء من المؤسسات.

الخزينة: يشمل هذا القطاع تقديم خدمات التداول والخزينة وإدارة أموال البنك.

هذه القطاعات هي الأساس الذي يبني عليه المصرف تقاريره حول معلومات قطاعات الأعمال الرئيسية.

فيما يلي معلومات عن قطاعات أعمال المصرف:

	للسنة المنتهية في 31 كانـــون الأول 2017					
	الأفـراد	الشركات	الخزينــة	أخــرى	المجمـــوع	للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2016
البيان	ل.س	ل.س	ل.س	ل.س	ل.س	ل.س
إجمالي الدخل التشغيلي	(236,116,970)	1,041,659,567	(2,278,371,733)	65,761,815	(1,407,067,321)	5,974,856,145
مخصص تدني التسهيلات الائتمانية الممنوحة	15,519,071	(93,043,864)	-	-	(77,524,793)	-
نتائج أعمال القطاع	(220,597,899)	948,615,703	(2,278,371,733)	65,761,815	(1,484,592,114)	5,974,856,145
مصاريف غير موزعة على القطاعات:	-	-	-	(973,095,838)	(973,095,838)	(834,017,156)
الخسارة قبل ضريبة الدخل	(220,597,899)	948,615,703	(2,278,371,733)	(907,334,023)	(2,457,687,952)	5,140,838,989
إطفاء إيرادات ضريبة مؤجلة	-	-	-	(34,679,544)	(34,679,544)	(461,809,420)
صافي ربح السنة	(220,597,899)	948,615,703	(2,278,371,733)	(942,013,567)	(2,492,367,496)	4,679,029,569
			كما في 31 كانـــون الأول 2017			31 كانون الأول 2016
موجودات القطاع	353,413,027	9,320,272,598	18,656,039,250	-	28,329,724,875	27,763,384,414
موجودات غير موزعة على القطاعات:	-	-	-	1,833,310,402	1,833,310,402	1,837,097,704
مجموع الموجودات	353,413,027	9,320,272,598	18,656,039,250	1,833,310,402	30,163,035,277	29,600,482,118
مطلوب القطاع	353,413,027	12,215,953,044	5,509,815,102	-	22,418,655,845	19,511,242,476
مطلوبات غير موزعة على القطاعات:	-	-	-	566,483,744	566,483,744	418,976,458
مجموع المطلوبات	4,692,887,699	12,215,953,044	5,509,815,102	566,483,744	22,985,139,589	19,930,218,934
مصاريف رأسمالية	-	-	-	100,024,445	100,024,445	113,401,844
الاستهلاكات والإطفاءات	-	-	-	86,826,382	86,826,382	97,682,575

أ. معلومات عن التوزيع الجغرافي:
يمارس المصرف نشاطاته بشكل رئيسي في الجمهورية العربية السورية الذي تمثل أعماله المحلية من خلال فروعه في المحافظات.
فيما يلي توزيع إيرادات المصرف ومصاريفه الرأسمالية حسب القطاع الجغرافي للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2017:

	31 كانـــون الأول 2017		
	داخل سورية	خارج سورية	المجموع
	ل.س	ل.س	ل.س
إجمالي الدخل التشغيلي	(1,410,913,413)	3,846,092	(1,407,067,321)
مجموع الموجودات	25,262,214,108	4,900,821,168	30,163,035,277
المصروفات الرأسمالية	100,024,445	-	100,024,445

في حين كانت لعام 2016	31 كانـــون الأول 2016		
	داخل سورية	خارج سورية	المجموع
	ل.س	ل.س	ل.س
إجمالي الدخل التشغيلي	5.984.602.130	(9.745.985)	5.974.856.145
مجموع الموجودات	25.675.869.911	3.924.612.207	29.600.482.118
المصروفات الرأسمالية	113.401.844	-	113.401.844

36. **كفاية رأس المال**
إن أهمية كفاية رأس المال تأتي من كون رأس المال مصدر أساسي لمواجهة المخاطر المتعددة التي قد تواجه البنك وفي سبيل ذلك يعمل البنك وبشكل مستمر على تحسين ورفع كفاءته في إدارة المخاطر التي قد تواجه نشاطات وتوظيفات البنك ويقوم بوضع الأسس الكفيلة بتخفيض التعرض لهذه المخاطر قدر الإمكان لتجنب الخسائر التي قد تؤثر على متانة رأس المال.
يوضح الجدول أدناه مكونات رأس المال التنظيمي وصافي الأموال الخاصة الأساسية والأموال المساندة.
هذا وتتضمن الأموال الخاصة الأساسية رأس المال المكتتب به والاحتياطيات والأرباح المدورة / الخسائر المتراكمة بعد أن يتم تنزيل قيمة الموجودات غير الملموسة.
تغيرت مكونات رأس المال الأساسي نتيجة الخسائر المتراكمة وقيمة الموجودات غير الملموسة.
يتم قياس المخاطر عند احتساب كفاية رأس المال وفقاً لتعليمات وقرارات مجلس النقد والتسليف في سورية ذات الصلة والتي تستند في مضمونها إلى تعليمات وقرارات لجنة بازل. وبشكل عام يتم قياس هذه المخاطر وفقاً لأسلوب المؤشر الأساسي مع مراعاة تعليمات مجلس النقد والتسليف،حيث يتم قياس مخاطر الائتمان وفقاً للتصنيف الائتماني الموجب ووفقاً لأوزان التثقيل المذكورة في تعليمات مجلس النقد والتسليف وذلك بعد طرح الضمانات والمؤونات المقبولة.
أما بالنسبة لمخاطر السوق سيتم أخذ قيمة مراكز القطع الأجنبي التشغيلي المحمولة وذلك بعد تثقيلها بأوزان التثقيل المشار اليها في القرار 253/م ن/ب4.
وأخيراً يتم قياس المخاطر التشغيلية وفقاً لأسلوب المؤشر الأساسي حيث يتم أخذ متوسط الثلاث سنوات الرابحة السابقة لصافي إيرادات المصرف من الفوائد والعمولات المذكورة في القرار السابق.

يحافظ المصرف على رأس مال مناسب لمواجهة المخاطر التي تلازم أنشطته المختلفة. يتم مراقبة مدى كفاية رأس المال من خلال النسب الصادرة بموجب مقررات بازل الدولية والتي يتم تبنيها من خلال مصرف سورية المركزي.
يلتزم المصرف بالمحافظة على معدلات تفوق الحد الأدنى لمتطلبات كفاية رأس المال والبالغة 8٪ حسب قرار مجلس النقد والتسليف
رقم (253/م ن/ ب4) لعام 2007 (8٪ حسب لجنة بازل الدولية)،كما يراعي كافة النسب المتعلقة بالتركزات الائتمانية والتي تستخدم رأس المال التنظيمي كمؤشر لتلك التركزات.
يدير المصرف هيكلية رأس ماله ويجري تعديلات عليه في ضوء التغيرات التي تطرأ على الظروف الاقتصادية ووصف المخاطر في أنشطته.

يتضمن هذا البند ما يلي:	كما في 31 كانـــون الأول	
	2017	2016
	ل.س	ل.س
بنود رأس المال الاساسي :	**7,127,810,179**	**9.628.250.733**
رأس المال المكتتب به والمدفوع	3.000.000.000	3.000.000.000
الإحتياطي القانوني	64.961.831	64.961.831
الإحتياطي الخاص	64.961.831	64.961.831
خسائر متراكمة محققة	(5,767,081,488)	(5.327.762.913)
أرباح مدورة غير محققة*	9,782,716,405	11.835.765.326
ينزل:		
صافي الموجودات الثابتة غير المادية	(17,748,400)	(9.675.342)
بنود رأس المال المساند:		
الاحتياطي العام على مخاطر التمويل	32,337,109	32.337.109
مجموع صافي الأموال الخاصة (رأس المال التنظيمي)	7,160,147,288	9.660.587.842
مجموع الموجودات المرجحة بالمخاطر	17,721,986,000	19.513.448.000
حسابات خارج الميزانية المرجحة بالمخاطر	1,315,032,000	1.424.163.000
مخاطر السوق	25,097,841	255.397.260
المخاطر التشغيلية	662,979,958	489.365.719
المجموع	19,725,095,798	21.682.373.979
نسبة كفاية رأس المال (%)	%36,30	%44.56
نسبة كفاية رأس المال الأساسي (%)	%36,14	%44.41

بناءً على قرار مجلس النقد والتسليف رقم 253 /م ن/ ب 4 تاريخ 24 كانون الثاني 2007 يجب أن لاتقل نسبة كفاية رأس المال عن 8٪ مع مراعاة النسب المتعلقة بالتركزات الائتمانية والتي تستخدم رأس المال التنظيمي كمؤشر لها.
* صدر قرار مجلس النقد والتسليف رقم 1088/م ن/ب4 تاريخ 26 شباط 2014، والذي تضمن تعديل المادة الثامنة من قرار مجلس النقد والتسليف رقم 362 /م ن / ب1 تاريخ 4 شباط 2008 بحيث يتم إدراج فروقات تقييم القطع البنيوي غير المحققة ضمن الأموال الخاصة الأساسية لأغراض احتساب كفاية رأس المال وفق متطلبات قرار مجلس النقد والتسليف رقم 253 /م ن/ب4 لعام 2007.

37 - تحليل استحقاقات الموجودات و المطلوبات

يبين الجدول التالي تحليل الموجودات و المطلوبات وفقاً للفترة المتوقعة لاستردادها أو تسويتها:

	31 كانـــون الأول 2017		
	لغاية سنة	أكثر من سنة	المجموع
الموجودات:	ل.س	ل.س	ل.س
نقد و أرصدة لدى مصرف سورية المركزي	7,080,267,878	786,792,952	7,867,060,830
أرصدة لدى مصارف	9,288,303,109	-	9,288,303,109
تسهيلات ائتمانية مباشرة	6,817,741,784	2,726,090,451	9,288,303,109
موجودات ثابتة ملموسة	-	1,236,017,897	1,236,017,897
موجودات غير ملموسة	-	17,748,400	17,748,400
موجودات ضريبية مؤجلة	-	488,882,753	488,882,753
موجودات أخرى	43,661,141	176,853,601	220,514,742
الوديعة المجمدة لدى مصرف سورية المركزي	-	1,500,675,311	1,500,675,311
مجموع الموجودات	23,229,973,912	6,933,061,365	30,163,035,277
المطلوبات:			
ودائع مصارف	5,374,884,482	-	5,374,884,482
ودائع الزبائن و المؤسسات المالية	15,476,684,279	184,766,037	15,661,450,316
تأمينات نقدية	1,247,390,427	-	1,247,390,427
مخصصات متنوعة	134,930,620	-	134,930,620
مطلوبات أخرى	294,134,725	272,349,019	566,483,744
مجموع المطلوبات	22,528,024,533	457,115,056	22,985,139,589
الصافي	701,949,378	6,475,946,309	7,177,895,687

	31 كانـــون الأول 2016		
الموجودات:	ل.س	ل.س	ل.س
نقد و أرصدة لدى مصرف سورية المركزي	4.750.056.805	528.879.098	5.278.935.903
أرصدة لدى مصارف	10.009.748.541	-	10.009.748.541
صافي التسهيلات الائتمانية المباشرة	6.071.070.502	4.532.868.421	10.603.938.923
موجودات ثابتة ملموسة	-	1.231.386.103	1.231.386.103
موجودات غير ملموسة	-	9.675.342	9.675.342
موجودات ضريبية مؤجلة	-	488.882.753	488.882.753
موجودات أخرى	225.539.241	-	225.539.241
الوديعة المجمدة لدى مصرف سورية المركزي	-	1.752.375.312	1.752.375.312
مجموع الموجودات	21.056.415.089	8.544.067.029	29.600.482.118
المطلوبات:			
ودائع مصارف	8.473.521.286	-	8.473.521.286
ودائع الزبائن و المؤسسات المالية	9.917.379.405	673.589.260	10.590.968.665
تأمينات نقدية	321.424.298	-	321.424.298
مخصصات متنوعة	125.328.227	-	125.328.227
مطلوبات أخرى	418.976.458	-	418.976.458
مجموع المطلوبات	19.256.629.674	673.589.260	19.930.218.934
الصافي	1.799.785.415	7.870.477.769	9.670.263.184

38 – ارتباطات والتزامات محتملة (خارج الميزانية)

	كما في 31 كانـــون الأول	
	2017	2016
أ. ارتباطات والتزامات ائتمانية (قيمة اسمية):	ل.س	ل.س
إعتمادات استيراد	-	37.882.600
كفالات صادرة		
دفع	22,375,993	23.281.564
دخول في العطاء	20,946,000	25.910.000
حسن تنفيذ	1,142,915,160	1.224.030.939
عقود مقايضة العملات الآجلة	751,564,030	1.444.178.210
سقوف تسهيلات غير مستغلة مباشرة	520,939,327	856.971.704
سقوف تسهيلات غير مستغلة غير مباشرة	30,640,990	5.581.790
	2,489,381,500	3.617.836.807

	كما في 31 كانـــون الأول	
	2017	2016
ب. التزامات تعاقدية:	ل.س	ل.س
عقود إيجارات تشغيلية (مدة أقل من سنة)	21,976,047	15.715.000
عقود إيجارات تشغيلية (مدة أكثر من سنة)	3,443,870	60.200.000
	25,419,917	75.915.000

تمثل عقود الايجار التشغيلية عقود ايجار الفروع المنتشرة في أنحاء القطر.

39. الأرباح القابلة للتوزيع

لم يتم توزيع أرباح بناءً على قانون الشركات رقم 3 لعام 2008 والمادة 201 الخاصة بتغطية الخسائر" ليس للشركة المساهمة توزيع أي ربح على المساهمين إلا بعد تغطية الخسائر المدورة من سنوات سابقة".

40. القضايا المقامة على المصرف

لا يوجد حتى تاريخ التقرير قضايا مقامة على المصرف.

41. عقارات آلت ملكيتها للبنك:

تم استملاك عقار لأحد العملاء المتعثرين مبلغ 500،000 ليرة سورية في عام 2017.

البيانات الإضافية
لمتطلبات هيئة الأوراق المالية 2017

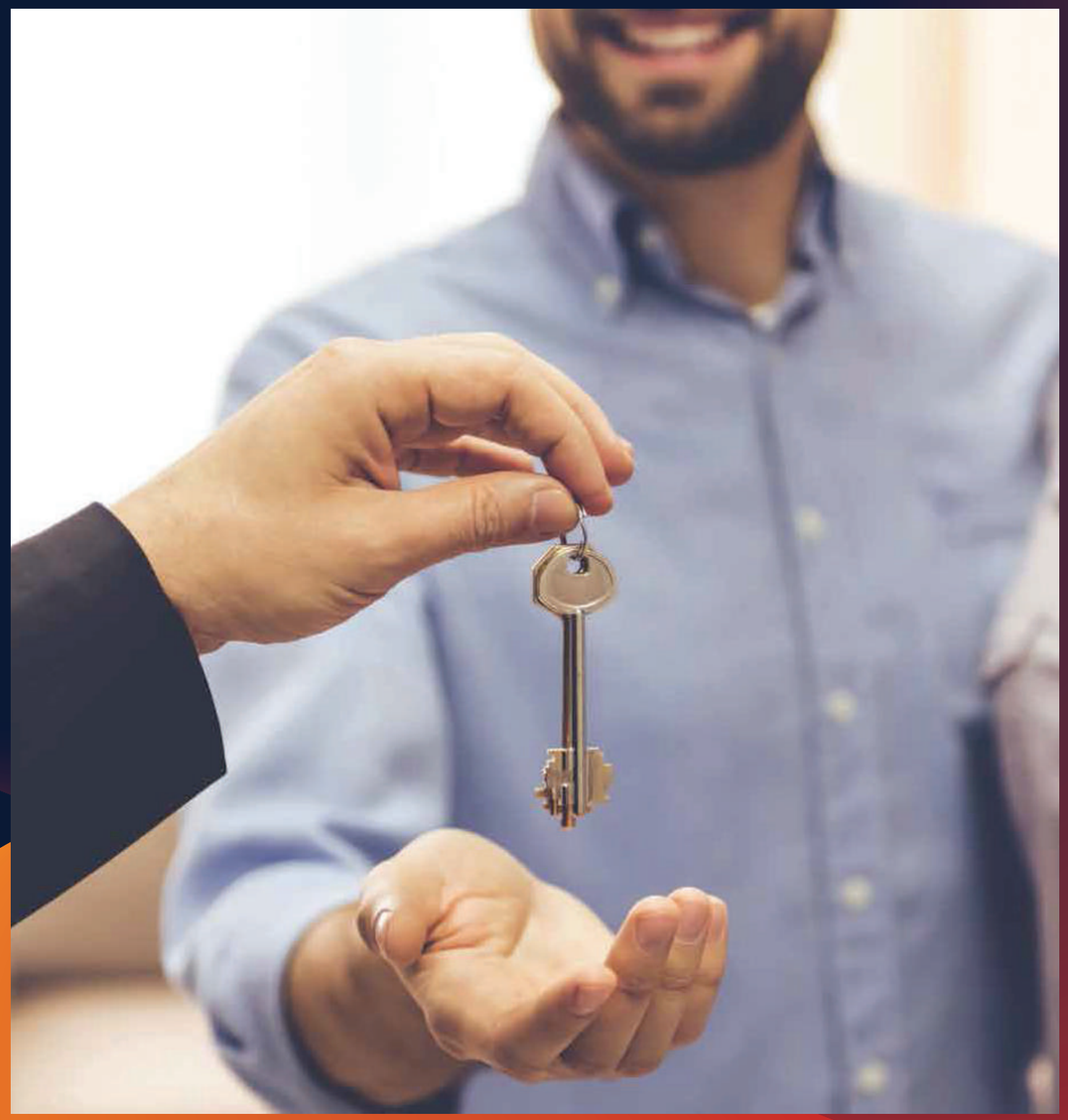

- **كلمة رئيس مجلس الإدارة**
- **تقرير مجلس الإدارة**

1. أنشطة البنك الرئيسية والتوزع الجغرافي لفروع البنك وحجم الاستثمار الرأسمالي
2. الشركات التابعة للبنك
3. أسماء أعضاء مجلس الإدارة وأسماء الإدارة العليا التنفيذية
4. مساهمات كبار المساهمين
5. الوضع التنافسي للبنك ضمن قطاع نشاطه وأسواقه الرئيسية وحصته من السوق المحلي
6. درجة الاعتماد على موردين محددين
7. الحماية الحكومية والامتيازات
8. قرارات صادرة عن الحكومة أو المنظمات الدولية أو غيرها لها أثر مادي على عمل البنك أو قدرته التنافسية
9. معايير الجودة الدولية
10. الهيكل التنظيمي للبنك وعدد الموظفين وفئاتهم ومؤهلاتهم وبرامج التأهيل والتدريب
11. وصف المخاطر التي يواجهها البنك
12. وصف للإنجازات التي حققها البنك، ووصف الأحداث الهامة التي مر بها البنك خلال عام 2017
13. الأثر المالي للعمليات ذات الطبيعة غير المتكررة
14. السلسلة الزمنية للأرباح أو (الخسائر) المحققة وصافي حقوق المساهمين وسعر إغلاق السهم
15. تحليل المركز المالي للبنك ونتائج أعماله خلال عام 2017
16. التطورات المستقبلية العامة والخطط المستقبلية
17. أتعاب مدقق الحسابات المستقل
18. بيان بعدد الأوراق المالية المصدرة من قبل الشركة والمملوكة من قبل أي طرف من الأطراف ذوي العلاقة
19. مزايا ومكافآت رئيس وأعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية العليا السنوية لعام 2017 والمبالغ التي حصل عليها كل منهم كأجور وأتعاب ورواتب ومكافآت وغيرها
20. عدد الاجتماعات التي حضرها أعضاء مجلس الإدارة خلال عام 2017
21. التبرعات والمنح والمساهمة في خدمة المجتمع المحلي
22. بيان بالعقود والمشاريع والارتباطات التي عقدها البنك مع الشركات التابعة أو الحليفة أو رئيس مجلس الإدارة أو أعضاء مجلس الإدارة أو المدير العام أو أي موظف في البنك وأقاربهم

- **تقرير مدققي الحسابات**
- **الإقرارات**
- **الهيكل التنظيمي العام**
- **شبكة الفروع**

1. كلمة رئيس مجلس الإدارة

تم ذكرها في بداية التقرير السنوي في الصفحة رقم (7–8).

2. تقرير مجلس الإدارة

تم ذكره في الصفحة رقم (9–10).

1. أ – أنشطة البنك الرئيسية

القيام بكافة العمليات المصرفية وفق المادة 12 من القانون رقم 28 لعام 2001، والمواد 85 – 86 وغيرها من القانون رقم 23 لعام 2002، وبخاصة قبول الودائع بأنواعها وتوظيفها، والقيام بجميع العمليات المالية والمصرفية وفق القوانين والأنظمة النافذة ووفقاً لأحكام عقد التأسيس، ومن الأعمال:

- قبول الودائع بالعملة السورية والأجنبية لآجال مختلفة.
- خصم الأوراق التجارية وأسناد الأمر والسفاتج، وبصورة عامة خصم جميع وثائق التسليف وأسناده.
- خصم أسناد القروض القابلة للتداول أو غير القابلة له.
- تمويل العمليات التجارية ومنح القروض والسلف بجميع أنواعها وبالعملة السورية والأجنبية مقابل ضمانات عينية أو شخصية، وغيرها من الضمانات التي يحددها مصرف سورية المركزي.
- إصدار شهادات الإيداع والقيم المتداولة المنتجة للفوائد وأسناد السحب والسفاتج وكتب الاعتماد والشيكات والحوالات على اختلاف أنواعها وبالعملة السورية والأجنبية والاتجار بهذه الأوراق.
- توفير التسهيلات اللازمة لعمليات الحفظ الأمين للنقود والأوراق المالية والمقتنيات الثمينة والوثائق.
- فتح حسابات جارية وحسابات توفير بالعملة السورية والأجنبية.
- تقديم خدمات الدفع والتحصيل.
- إصدار أدوات الدفع بما في ذلك السحوبات المصرفية، وبطاقات الدفع والائتمان والشيكات السياحية وإدارتها وفق التعليمات الصادرة عن لجنة إدارة مكتب القطع.
- شراء جميع وسائل الدفع المحررة بالعملات الأجنبية وبيعها والتعامل بها في أسواق الصرف الآنية والآجلة وفقاً لأنظمة القطع النافذة.
- الاستدانة لآجال مختلفة وقبول الكفالات بأنواعها.
- شراء وبيع أسهم وسندات الشركات المساهمة المطروحة أسهمها على الاكتتاب العام، وكذلك الأوراق المالية الأخرى المسموح بتداولها في الجمهورية العربية السورية، وفق الضوابط والنسب التي يحددها مصرف سورية المركزي.

وبشكل عام القيام لمصلحته أو لمصلحة الغير، أو بالاشتراك معه في الجمهورية العربية السورية أو في الخارج، بجميع الخدمات المالية والمصرفية وعمليات الخصم والتسليف وإصدار الكفالات، وذلك وفقاً لأحكام أنظمة القطع، وضمن الحدود التي يحددها مجلس النقد والتسليف

1 . ب– التوزع الجغرافي لفروع البنك

بلغ عدد فروع بنك الأردن– سورية 14 فرع حتى نهاية عام 2017، و 5 مراكز لتنمية أعمال ومركزين للإدارة، وقد ورد ذكرها في شبكة الفروع في نهاية التقرير صفحة رقم (148).

الفرع	عدد الموظفين	الفرع	عدد الموظفين
أبو رمانة	11	حرستا	مغلق مؤقتاً
شارع بغداد	15	صحنايا	مغلق مؤقتاً
العباسيين	8	جرمانا	7
شارع الفيصل	7	البارون	4
العزيزية	5	الحمدانية	مغلق مؤقتاً
اللاذقية	13	حمص	5
طرطوس	7	الإدارة العامة وإدارة العمليات والمراكز	125
السويداء	9		
المجموع			216

1. ج– حجم الاستثمار الرأسمالي

بلغ حجم الاستثمار الرأسمالي خلال عام 2017 مبلغ 100،024،444 ليرة سورية ، وكان حجم الاستثمار الرأسمالي خلال عام 2016 مبلغ 113،401،847 ليرة سورية.

2. الشركات التابعة للبنك

لا يوجد شركات تابعة لبنك الأردن– سورية

3. أ– أسماء أعضاء مجلس الإدارة

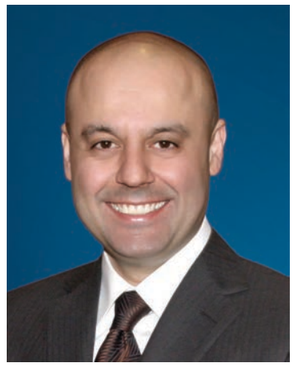

السيد شاكر توفيق فاخوري
(ممثل بنك الأردن)

رئيس مجلس الإدارة

تاريخ الميلاد : 1969/11/14 **تاريخ العضوية** : 2008/5/28

طبيعة العضوية : غير تنفيذي / غير مستقل **تاريخ التعيين** : 2015/7/2

الشهادات العلمية:

- ماجستير في إدارة الأعمال والمحاسبة المهنية سنة 1995 من كلية كانيشوس، بافالو، الولايات المتحدة الأمريكية
- بكالوريوس في الاقتصاد سنة 1990 من جامعة جنوب كاليفورنيا/ الولايات المتحدة الأمريكية.

الخبرات العملية:

- رئيساً لمجلس الإدارة لبنك الأردن منذ 13 كانون الثاني 2017 ولغاية تاريخه.
- رئيساً لمجلس الإدارة/ المدير العام لبنك الأردن منذ 2 آب 2007 ولغاية 12 كانون الثاني 2017.
- مديراً عاماً لبنك الأردن منذ 10 آب 2003 ولغاية 12 كانون الثاني 2017.
- نائباً للمدير العام في بنك الأردن من كانون الأول 1996 – 8 آب 2003.
- مساعداً تنفيذياً للمدير العام في بنك الأردن من كانون الثاني 1995 – كانون الأول 1996.
- حضر العديد من الدورات المصرفية والقيادية المتقدمة يذكر منها:
- البرنامج التدريبي الشامل على العمليات المصرفية لدى فروع بنك الأردن من شباط –1991 كانون الثاني 1993.
- دورة تدريبية متخصصة في الائتمان لدى المكتب الرئيسي لبنك مانيوفاكتشررز هانوفر في الولايات المتحدة الأمريكية من أيلول 1990 – شباط 1991.

العضوية الحالية في مجالس إدارة الشركات الأخرى:

- رئيس مجلس إدارة بنك الأردن – الأردن.
- رئيس مجلس إدارة شركة تفوق للاستثمارات المالية.
- عضو مجلس الأمناء في مركز الملك عبد الله الثاني للتميز.
- عضو مجلس إدارة شركة الشرق الأوسط للتأمين.

السيد عبد العزيز رشيد السخني

نائب رئيس مجلس الإدارة

تاريخ الميلاد : 1948/1/1 **تاريخ العضوية :** 2008/5/28

طبيعة العضوية : غير تنفيذي / غير مستقل **تاريخ التعيين :** 2015/7/2

الشهادات العلمية:

الشهادة الثانوية العامة 1967

الخبرات العملية:

- مدير عام الشركة السورية للصناعات المعدنية- سيمكو
- رئيس مجلس إدارة الشركة الفنية الصناعية للمعادن- تيميكو
- عضو مجلس إدارة غرفة صناعة حلب
- نائب رئيس مجلس إدارة شركة أدير للتأمين سابقاً
- مؤسس ومالك سابق لشركة آلكو في إيطاليا

العضوية الحالية في مجالس إدارة الشركات الأخرى:

- رئيس مجلس إدارة الشركة الفنية الصناعية للمعادن- تيميكو
- رئيس مجلس إدارة مجموعة السخني للمعادن

السيد صالح رجب حماد (ممثل بنك الأردن)

عضو مجلس الإدارة

تاريخ الميلاد : 1962/7/27 **تاريخ العضوية :** 2008/10/1

طبيعة العضوية : غير تنفيذي / غير مستقل **تاريخ التعيين :** 2017/10/16

بموجب موافقة مصرف سورية المركزي كتاب رقم 8615/16/ص

الشهادات العلمية:

بكالوريوس علوم حاسوب سنة 1985 من الجامعة الأردنية.

الخبرات العملية:

- المدير العام بالوكالة بنك الأردن منذ 13 كانون الثاني 2017 ولغاية تاريخه.
- مساعد المدير العام / إدارة قطاع الامتثال والمخاطر، وأمين سر مجلس الإدارة، في بنك الأردن منذ 2015/7/27 ولغاية 2017/1/12.
- مساعد المدير العام / إدارة قطاع الامتثال والمخاطر، وأمين سر مجلس الإدارة، في بنك الأردن من2014/12/15 – 2015/5/28.
- المدير التنفيذي / دائرة الامتثال والمخاطر، وأمين سر مجلس الإدارة، في بنك الأردن منذ 2009/1/1 – 2014/12/14.
- مدير دائرة الامتثال ومخاطر العمليات في بنك الأردن منذ 1/12/ 1994 – 2008/12/31.
- خبرة طويلة في مجال التدقيق والعمليات.
- حضر دورات عديدة محلية وخارجية في إدارة المخاطر ومتطلبات بازل والامتثال.
- حاصل على شهادات مهنية: CCO، CORE.

العضوية الحالية في مجالس إدارة الشركات الأخرى:

- رئيس مجلس إدارة شركة الأردن للتأجير التمويلي.
- نائب رئيس مجلس إدارة شركة تفوق للاستثمارات المالية.
- عضو مجلس إدارة جمعية البنوك في الأردن.
- عضو مجلس إدارة شركة الإقبال للإستثمار م.ع.م.
- عضو مجلس إدارة الشركة الأردنية لأنظمة الدفع والتقاص المساهمة الخاصة المحدودة.

السيد أسامة سميح السكري (ممثل بنك الأردن)

عضو مجلس الإدارة

تاريخ الميلاد : 1955/4/27 **تاريخ العضوية :** 2008/5/28

طبيعة العضوية : غير تنفيذي / غير مستقل **تاريخ التعيين :** 2008/5/28

الشهادات العلمية:

بكالوريوس حقوق من جامعة بيروت العربية في لبنان عام 1977

الخبرات العملية:

- مستشاراً قانونياً لبنك الأردن من 28 / 4 / 2015 ولغاية تاريخه
- مستشاراً قانونياً ومديراً للدائرة القانونية لبنك الأردن من 10 / 4 / 1994 – 2015/4/27
- خبرة قانونية طويلة في مجال الاستشارات والمرافعات القانونية منذ سنة 1981

العضوية الحالية في مجالس إدارة الشركات الأخرى:

- عضو مجلس إدارة في الشركة الدولية للصناعات الدوائية والكيماوية والمستلزمات الطبية.

السيد محمد أسعد نزار هارون

عضو مجلس الإدارة

تاريخ الميلاد : 1965/1/1 **تاريخ العضوية :** 2008/5/28

طبيعة العضوية : غير تنفيذي / غير مستقل **تاريخ التعيين :** 2008/5/28

الشهادات العلمية:

ماجستير في إدارة الأعمال التنفيذية، الجامعة الامريكية في بيروت 2016

إجازة في الهندسة الكهربائية من جامعة Purdue في الولايات المتحدة الأمريكية عام 1987

الخبرات العملية:

- مالك ومدير مؤسسة محمد أسعد هارون (أنظمة تكنولوجيا المعلومات)
- عضو مجلس إدارة شركة السهم للأوراق المالية سابقاً
- مدير عام سابق للشركة العامة لمرفأ اللاذقية
- عضو مجلس إدارة الشركة الفرنسية للنبيذ Domaine De Bergylus سابقاً
- مالك وشريك متضامن شركة محمد أسعد هارون وطلال هارون
- القنصل الفخري لمملكة الدنمارك في اللاذقية

العضوية الحالية في مجالس إدارة الشركات الأخرى:

- عضو مجلس إدارة شركة كليك سورية

السيد محمد ماهر عربي كاتبي

عضو مجلس الإدارة

تاريخ الميلاد : 1955/11/10 **تاريخ العضوية :** 2008/5/28

طبيعة العضوية : غير تنفيذي / غير مستقل **تاريخ التعيين :** 2008/5/28

الشهادات العلمية:

الشهادة الثانوية من لبنان عام 1974

الخبرات العملية:

- مالك شركة ماهر عربي كاتبي للأثاث

العضوية الحالية في مجالس إدارة الشركات الأخرى:

- عضو مجلس إدارة الشركة المتطورة لصناعة الأثاث
- عضو مجلس إدارة شركة التضامن

السيد محمد مرهف طريف الأخرس

عضو مجلس الإدارة

تاريخ الميلاد : 1980/1/4 **تاريخ العضوية** : 2015/2/17

طبيعة العضوية : غير تنفيذي / غير مستقل **تاريخ التعيين** : 2015/2/17

الشهادات العلمية:

إجازة في الهندسة الكهربائية من الجامعة الأمريكية في بيروت 2004

الخبرات العملية:

- تجارة وصناعة ونقل المواد الغذائية والعلفيةث

العضوية الحالية في مجالس إدارة الشركات الأخرى:

- رئيس مجلس إدارة تاج للاستثمارات الصناعية
- رئيس مجلس إدارة الشرق الأوسط للسكر
- نائب رئيس مجلس الإدارة حمص للفنادق
- نائب رئيس مجلس الإدارة الأسواق التجارية

السيد عمار محمد سعيد البردان

عضو مجلس الإدارة

تاريخ الميلاد : 1962/9/18 **تاريخ العضوية** : 2015/7/2

طبيعة العضوية : غير تنفيذي / مستقل **تاريخ التعيين** : 2015/7/2

الشهادات العلمية:

بكالوريس في الهندسة المدنية من جامعة أوهايو ستيت الولايات المتحدة الأمريكية
ماجستير في الهندسة المدنية من جامعة دايتون في الولايات المتحدة الأمريكية

الخبرات العملية:

- مدير عام شركة بردان للإستيراد والتصدير
- خبرة تفوق العشرين عام في مجال التجارة

العضوية الحالية في مجالس إدارة الشركات الأخرى:

- نائب رئيس اتحاد غرف التجارة السورية
- عضو في جمعية رجال وسيدات الأعمال
- عضو مجلس ادارة في مجلس الأعمال السوري الروسي

السيد محمد أبو الهدى عبد المجيد اللحام

عضو مجلس الإدارة

تاريخ الميلاد : 1941/10/12 **تاريخ العضوية** : 2015/7/2

طبيعة العضوية : غير تنفيذي / مستقل **تاريخ التعيين** : 2015/7/2

الشهادات العلمية:

بكالوريس تجارة من جامعة دمشق 1966

الخبرات العملية:

- تجارة الآلات والمعدات والتجهيزات الصناعية
- تجارة المواد الغذائية
- صاحب شركة مختصة بالجودة
- عضو سابق في مجلس إدارة مصرف التوفير

العضوية الحالية في مجالس إدارة الشركات الأخرى:

- رئيس مجلس إدارة الشركة العامة للمراقبة والفحص (كونكس) شركة مساهمة مغفلة
- عضو مجلس إدارة اتحاد غرف التجارة السورية
- عضو مجلس إدارة مشفى دمشق
- عضو مجلس إدارة المؤسسة العامة للمعارض والأسواق الدولية
- ممثل اتحاد غرف التجارة السورية في لجنة الإبداع والاختراع ولجنة الإطار العام لسياسة الملكية الفكرية– وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك

3. ب– أسماء الإدارة العليا التنفيذية

السيد جواد فتحي الحلبوني

المدير العام

تاريخ الميلاد : 1956/8/15 **تاريخ العضوية** : 2008/5/28

تاريخ التعيين : 2011/2/3

الشهادات العلمية:

- حاصل على بكالوريوس بنوك وتأمين من جامعة شيفلد هالم– شيفلد في انجلترا
- دبلوم إدارة مصرفية
- شهادات مهنية متخصصة في المصارف
- عدد كبير من الدورات المصرفية المتخصصة في البنوك والإدارة

الخبرات العملية:

- مساعد مدير عام– مدير إدارة الخدمات المصرفية في بنك الأردن– سورية 2010/6 – 2011/1
- مساعد مدير عام– مدير إدارة الخدمات المصرفية في بنك الإتحاد– الأردن 1994/2/16 – 2010/6/16
- مدير فرع تجاري في بنك الخليج– الكويت 1977/1/30– 1990/08/9

أسماء الإدارة العليا ومؤهلاتهم

السيد حسام فوزي فارس العلي
مدير العمليات المصرفية المركزية

تاريخ الميلاد : 1962/2/26 **الجنسية:** أردنية

الشهادة العلمية والخبرة:
بكالوريوس تجارة واقتصاد
خبرة 29 سنة في العمليات التجارية والمصرفية

السيد محمد إياد عمر الطناني
مدير الدائرة المالية

تاريخ الميلاد : 1978/6/10 **الجنسية:** عربية سورية

الشهادة العلمية والخبرة:
ماجستير إدارة مصارف
بكالوريوس اقتصاد – اختصاص محاسبة
خبرة مصرفية 9 سنوات

المهندس محمد وسيم رمضان
مدير دائرة أنظمة المعلومات

تاريخ الميلاد : 1970/8/7 **الجنسية:** عربية سورية

الشهادة العلمية والخبرة:
بكالوريوس هندسة اتصالات و إلكترونيات
اختصاص إدارة مالية
خبرة 16 سنة

السيد محمد سامي ابراهيم
مدير التدقيق الداخلي

تاريخ الميلاد : 1978/8/9 **الجنسية:** فلسطينية سورية

الشهادة العلمية والخبرة:
بكالوريوس اقتصاد
اختصاص محاسبة
خبرة مصرفية 13 سنة

السيدة لويزا سليم خرطبيل
مدير الفروع

تاريخ الميلاد : 1983/11/27 **الجنسية:** عربية سورية

الشهادة العلمية والخبرة:
بكالوريوس اقتصاد
اختصاص مصارف وتأمين
خبرة مصرفية 10 سنوات

السيد يوسف لويس الخوري
مدير إدارة المخاطر

تاريخ الميلاد : 1986/2/25 **الجنسية:** عربية سورية

الشهادة العلمية والخبرة:
ماجستير في العلوم المالية والمصرفية
بكالوريس اقتصاد – اختصاص مصارف وتأمين
محلل مخاطر معتمد
خبرة مصرفية 10 سنوات

السيد محمد أنيس عبيدة السهلي
مدير العمليات المحلية المركزية

تاريخ الميلاد : 1982/10/6 **الجنسية:** فلسطينية سورية

الشهادة العلمية والخبرة:
بكالوريوس اقتصاد
اختصاص إدارة أعمال
خبرة مصرفية 10 سنوات

السيد عبود جورج سعاده
مدير مركز تنمية أعمال الشركات– دمشق

تاريخ الميلاد : 1980/5/10 **الجنسية:** عربية سورية

الشهادة العلمية والخبرة:
بكالوريوس اقتصاد
اختصاص إدارة اعمال
خبرة مصرفية 12 سنوات

السيد علي خليل سلمان
مدير مركز تنمية أعمال الساحل

تاريخ الميلاد : 1983/8/21 **الجنسية:** عربية سورية

الشهادة العلمية والخبرة:
بكالوريوس إدارة أعمال
خبرة مصرفية 9 سنة

السيد شادي الكسندر كحالة
مدير مركز تنمية أعمال الشركات
حلب وحمص

تاريخ الميلاد : 1980/11/1 **الجنسية:** عربية سورية

الشهادة العلمية والخبرة:
بكالوريوس اقتصاد
اختصاص نظم معلومات
خبرة مصرفية 8 سنوات

السيدة علا ابراهيم باير العلي
مدير مراجعة الائتمان

تاريخ الميلاد : 1984/3/31 **الجنسية:** عربية سورية

الشهادة العلمية والخبرة:
بكالوريوس اقتصاد
اختصاص مصارف وتأمين
خبرة مصرفية 10 سنوات

السيد مكسيم كريم علي
مدير مراقبة الإلتزام

تاريخ الميلاد : 1981/11/18 **الجنسية:** عربية سورية

الشهادة العلمية والخبرة:
ماجستير مصارف وتمويل
بكالوريوس اقتصاد – اختصاص إدارة أعمال
خبرة مصرفية 10 سنوات

السيد حسام الدين عبد الغني جاويش
مدير قسم الإجراءات القانونية والقضايا

تاريخ الميلاد : 1979/9/28 **الجنسية:** عربية سورية

الشهادة العلمية والخبرة:
بكالوريوس حقوق
خبرة مصرفية 10 سنوات

4.مساهمات كبار المساهمين

أ – مساهمات كبار مالكي الأسهم كما في 2017/12/31

اسم المساهم	إجمالي الكمية (سهم)	النسبة لرأس المال	الجنسية
بنك الأردن	14,700,000	%49	أردنية
محمود محمد رئيف قباني	1,500,000	%5	سورية
إيهاب محمد مخلوف	1,500,000	%5	سورية
ديانا طريف الأخرس	1,500,000	%5	سورية
رامي محمد مخلوف	1,500,000	%5	سورية
نورا طريف الأخرس	1,500,000	%5	سورية
محمد مرهف طريف الأخرس	1,500,000	%5	سورية
ديما غيث فرعون	750,000	%2.5	سورية
لانا غيث فرعون	750,000	%2.5	سورية
محمد ماهر عبد الحميد عربي كاتبي	450,000	%1.5	سورية
المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية	600,000	%2	سورية

ب- مساهمات كبار مالكي الأسهم كما في 2016/12/31

اسم المساهم	إجمالي الكمية (سهم)	النسبة لرأس المال	الجنسية
بنك الأردن	14,700,000	%49	أردنية
محمود محمد رئيف قباني	1,500,000	%5	سورية
إيهاب محمد مخلوف	1,500,000	%5	سورية
ديانا طريف الأخرس	1,500,000	%5	سورية
رامي محمد مخلوف	1,500,000	%5	سورية
نورا طريف الأخرس	1,500,000	%5	سورية
محمد مرهف طريف الأخرس	1,500,000	%5	سورية
ديما غيث فرعون	750,000	%2.5	سورية
لانا غيث فرعون	750,000	%2.5	سورية
محمد ماهر عبد الحميد عربي كاتبي	450,000	%1.5	سورية
المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية	600,000	%2	سورية

5. الوضع التنافسي للبنك ضمن قطاع نشاطه وأسواقه الرئيسية وحصته من السوق المحلي

ورد ضمن فقرة المركز التنافسي صفحة رقم (17)

6. درجة الاعتماد على موردين محددين

اسم المورد	نسبة التعامل إلى إجمالي المشتريات
مجموعة تطوير الأعمال	%27

7. الحماية الحكومية والامتيازات

لا يوجد أي حماية حكومية أو امتيازات يتمتع بها البنك، أو أي من منتجاته بموجب القانون والأنظمة أو غيرها، كما لا توجد اختراعات أو حقوق امتياز حصل عليها البنك.

8. قرارات صادرة عن الحكومة أو المنظمات الدولية أو غيرها لها أثر مادي على عمل البنك أو قدرته التنافسية

لا توجد أي قرارات صادرة عن الحكومة أو المنظمات الدولية أو غيرها لها أثر مادي على عمل البنك أو منتجاته أو قدرته التنافسية.

9. معايير الجودة الدولية

- يلتزم البنك بكافة القوانين والأنظمة والتعليمات، والمعايير الدولية التي لها علاقة بأعماله.
- لا تنطبق معايير الجودة الدولية على البنك.

10. الهيكل التنظيمي للبنك وعدد الموظفين وفئاتهم ومؤهلاتهم وبرامج التأهيل والتدريب

ورد الهيكل التنظيمي لبنك الأردن- سورية صفحة رقم (135)، وقد ورد عدد الموظفين ومؤهلاتهم، وعدد برامج التدريب والتأهيل، وعدد المستفيدين من الدورات الخارجية والداخلية، ضمن الأنشطة و الإنجازات في فقرة الموارد البشرية والتدريب، صفحة رقم (24).

11. وصف المخاطر التي يواجهها البنك

ترتبط عمليات البنوك بحتمية مواجهة مخاطر متعددة الأنواع وإن فهم وإدارة هذه المخاطر بأنواعها المختلفة وعلاجها يدخل ضمن بناء التحكم المؤسسي الجيد، لأن إدارة المخاطر هي القبول المدروس للمخاطر من أجل تحقيق العوائد، أي الموائمة بين العوائد من جهة والمخاطر من جهة أخرى.

وإن إدارة المخاطر لدى المصرف تسير وفق مبادئ رئيسية تنسجم مع حجم نشاطاته وتعقيد عملياته وتعليمات السلطات الرقابية وأفضل الممارسات الدولية بهذا الخصوص. تتمثل تلك المبادئ بشكل أساسي بتوجيهات واستراتيجيات مجلس الإدارة في إدارة المخاطر وسياسات المخاطر المعتمدة من قبله إضافة إلى استقلالية دائرة إدارة المخاطر.

تخضع سياسات إدارة المخاطر لدى المصرف للتطوير المستمر لتواكب كافة المستجدات والنمو في أعمال المصرف والتوسع في خدماته، كما أن فلسفة إدارة المخاطر لدى المصرف مبنية على المعرفة والخبرة وقدرة الإدارة الاستشرافية على الحكم على الأمور ووجود دليل واضح للصلاحيات موضوع من قبل مجلس الإدارة.

ولدى بنك الأردن سورية دائرة مستقلة لإدارة المخاطر ترفع تقاريرها دورياً إلى لجنة إدارة المخاطر.
وفيما يلي الإطار العام لعمل إدارة المخاطر:-

- إعداد سياسات المخاطر لكافة أنواع المخاطر وإعتمادها من مجلس الإدارة.

- تحليل جميع المخاطر بما في ذلك مخاطر الائتمان، مخاطر السوق، مخاطر السيولة، مخاطر أسعار الفائدة، مخاطر أسعار الصرف والمخاطر التشغيلية.

- تطوير منهجيات القياس والضبط لكل نوع من أنواع المخاطر.

- التوصية للجنة إدارة المخاطر بسقوف المخاطر والموافقات ورفع التقارير وتسجيل حالات الأستثناءات عن سياسة إدارة المخاطر.

- تزويد المجلس والإدارة التنفيذية العليا بمعلومات عن قياس المخاطر ومنظومة المخاطر (Risk Profile) في البنك ويقوم المجلس بمراجعة إحصائيات المخاطر الكمية والنوعية في البنك وبشكل منتظم.

- إعتماد الوسائل التي تساعد في إدارة المخاطر ومنها:-

- التقييم الذاتي للمخاطر ووضع مؤشرات للمخاطر.

- إعداد قاعدة بيانات تاريخية للخسائر وتحديد تلك الخسائر وتبويبها وفقاً لنوع المخاطر.

- توفير التجهيزات اللازمة والأنظمة الآلية الملائمة لإدارة المخاطر لدى البنك.

وتقوم لجان البنك مثل لجان الإئتمان أو إدارة الموجودات والمطلوبات/الخزينة ومخاطر التشغيل بمساعدة إدارة المخاطر في القيام بمهامها وفق الصلاحيات المحددة لهذه اللجان.

ويمكن الاطلاع على الهيكل التنظيمي لإدارة المخاطر ووظيفة الجهات المسؤولة عن إدارة المخاطر، والشروحات الكافية عن أنواع المخاطر ضمن البيانات المالية في التقرير السنوي في الصفحات رقم 84

12. وصف للإنجازات التي حققها البنك، ووصف الأحداث الهامة التي مر بها البنك خلال عام 2017
وردت ضمن فقرة الأنشطة والإنجازات صفحة رقم (20)

13. الأثر المالي للعمليات ذات الطبيعة غير المتكررة
لم يشهد العام 2017 أي عمليات ذات طبيعة غير متكررة لها تأثير ملموس على بيانات البنك

14. السلسلة الزمنية للأرباح أو (الخسائر) المحققة وصافي حقوق المساهمين وسعر إغلاق السهم
وردت ضمن فقرة تحليل المركز المالي ونتائج الأعمال لسنة 2017 صفحة رقم (28)

15. تحليل المركز المالي للبنك ونتائج أعماله خلال 2017
ورد في فقرة تحليل المركز المالي ونتائج الأعمال لسنة 2017 صفحة رقم (25)

16. التطورات المستقبلية العامة والخطط المستقبلية
أدرجت ضمن فقرة أهداف خطتنا المستقبلية لعام 2018 صفحة رقم (31)

17 . **أتعاب مدقق الحسابات المستقل**

(المبالغ مقربة بآلاف الليرات السورية)	2017	2016	2015	2014	2013	2012	2011	2010
أتعاب مدقق الحسابات المستقل	5,557	15,000	9,000	6,600	6,150	3,366	2,737	1,384

18.بيان بعدد الأوراق المالية المصدرة من قبل الشركة والمملوكة من قبل أي طرف من الأطراف ذوي العلاقة
مساهمات أعضاء مجلس الإدارة كما في 2017/12/31

الاسم	المنصب	الجهة التي يمثلها	نسبة الملكية
شاكر توفيق فاخوري	رئيس مجلس إدارة	بنك الأردن – عمان	%49
محمد أسعد هارون	عضو مجلس إدارة		
أسامة سميح السكري	عضو مجلس إدارة		
صالح رجب حماد	عضو مجلس إدارة		
عبد العزيز السخني	نائب رئيس مجلس إدارة	/	%1
محمد أبو الهدى عبد المجيد اللحام	عضو مجلس إدارة	/	%0.25
محمد ماهر عربي كاتبي	عضو مجلس إدارة	/	%1.5
محمد مرهف طريف الأخرس	عضو مجلس إدارة	/	%5
عمار محمد سعيد البردان	عضو مجلس إدارة	/	%0.25

مساهمات أعضاء مجلس الإدارة كما في 2016/12/31

الاسم	المنصب	الجهة التي يمثلها	نسبة الملكية
شاكر توفيق فاخوري	رئيس مجلس إدارة	بنك الأردن – عمان	%49
محمد أسعد هارون	عضو مجلس إدارة		
أسامة سميح السكري	عضو مجلس إدارة		
نقولا يوسف البهو	عضو مجلس إدارة		
عبد العزيز السخني	نائب رئيس مجلس إدارة	/	%1
محمد أبو الهدى عبد المجيد اللحام	عضو مجلس إدارة	/	%0.25
محمد ماهر عربي كاتبي	عضو مجلس إدارة	/	%1.5
محمد مرهف طريف الأخرس	عضو مجلس إدارة	/	%5
عمار محمد سعيد البردان	عضو مجلس إدارة	/	%0.25

19. مزايا ومكافآت رئيس وأعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية العليا السنوية لعام 2017 **والمبالغ التي حصل عليها كل منهم كأجور وأتعاب ورواتب ومكافآت وغيرها**[10]
تم تسديد مبلغ 78،177،354 ليرة سورية كرواتب ومكافآت للإدارة التنفيذية العليا للمصرف عن عام 2017.
لم يتم تسديد أي منافع لرئيس وأعضاء مجلس الإدارة عن عام 2017.

20. عدد الاجتماعات التي حضرها أعضاء مجلس الإدارة خلا ل عام 2017

الاسم	الجهة التي يمثلها	نسبة الملكية	الجنسية	غير تنفيذي	مستقل	عدد الاجتماعات
السيد شاكر توفيق فاخوري	بنك الأردن	%49	أردنية	نعم	لا	4
السيد محمد أسعد هارون						4
السيد أسامة سكري						5
السيد صالح رجب حماد (تاريخ تعيينه ٢٠١٧/١٠/١٦)						1
السيد عبد العزيز السخني	–	%1	سورية	نعم	لا	4
السيد محمد أبو الهدى عبد المجيد اللحام	–	%0.25	سورية	نعم	نعم	5
السيد محمد ماهر عربي كاتبي	–	%1.5	سورية	نعم	لا	5
السيد محمد مرهف طريف الأخرس	–	%5	سورية	نعم	لا	3
السيد عمار محمد سعيد البردان	–	%0.25	سورية	نعم	نعم	5

21. التبرعات والمنح والمساهمة في خدمة المجتمع المحلي
لم يتم منح أي تبرعات في العام 2017

22. بيان بالعقود والمشاريع والارتباطات التي عقدها البنك مع الشركات التابعة أو الحليفة أو رئيس مجلس الإدارة أو أعضاء مجلس الإدارة أو المدير العام أو أي موظف في البنك أو أقاربهم
لا يوجد أية عقود أو مشاريع أو ارتباطات تم عقدها.

[10] تمت المصادقة على إيقاف دفع أي بدلات لأعضاء مجلس الإدارة باجتماع مجلس الادارة رقم 2015/3 تاريخ 2015/7/2

3. تقرير مدققي الحسابات

تقرير مدقق الحسابات /شركة يو تي سي إنترناشونال ولطفي السلامات محاسبون قانونيون محدودة المسؤولية/ حول البيانات المالية السنوية للبنك، يشير أن إجراءات التدقيق قد تمت وفقاً لمعايير التدقيق الدولية، ورد في مقدمة البيانات المالية السنوية لعام 2017 صفحة رقم (36).

4. الإقرارات

إن مجلس إدارة بنك الأردن– سورية، يقر وبحسب علمه واعتقاده، بعدم وجود أي أمور جوهرية قد تؤثر على استمرارية البنك خلال السنة المالية 2018 .

كما يقر بمسؤوليته عن إعداد البيانات المالية لعام 2017، وبتوفر نظام رقابة فعال في البنك.

مجلس الإدارة	المنصب	التوقيع
السيد شاكر توفيق فاخوري – ممثل بنك الأردن	رئيس مجلس الإدارة	
السيد عبد العزيز رشيد السخني	نائب رئيس مجلس الإدارة	
السيد صالح رجب حماد– ممثل بنك الأردن	عضو مجلس إدارة	
السيد أسامة سميح السكري – ممثل بنك الأردن	عضو مجلس إدارة	
السيد محمد أسعد نزار هارون– ممثل بنك الأردن	عضو مجلس إدارة	
السيد محمد مرهف طريف الأخرس	عضو مجلس إدارة	
السيد محمد ماهر عربي كاتبي	عضو مجلس إدارة	
السيد عمار محمد سعيد البردان	عضو مجلس إدارة	
السيد محمد أبو الهدى عبد المجيد اللحام	عضو مجلس إدارة	

كما يقر رئيس مجلس الإدارة والمدير العام والمدير المالي، بصحة ودقة واكتمال المعلومات والبيانات الواردة في التقرير.

رئيس مجلس الإدارة
شاكر توفيق فاخوري

المدير العام
جواد فتحي الحلبوني

المدير المالي
محمد إياد عمر الطناني

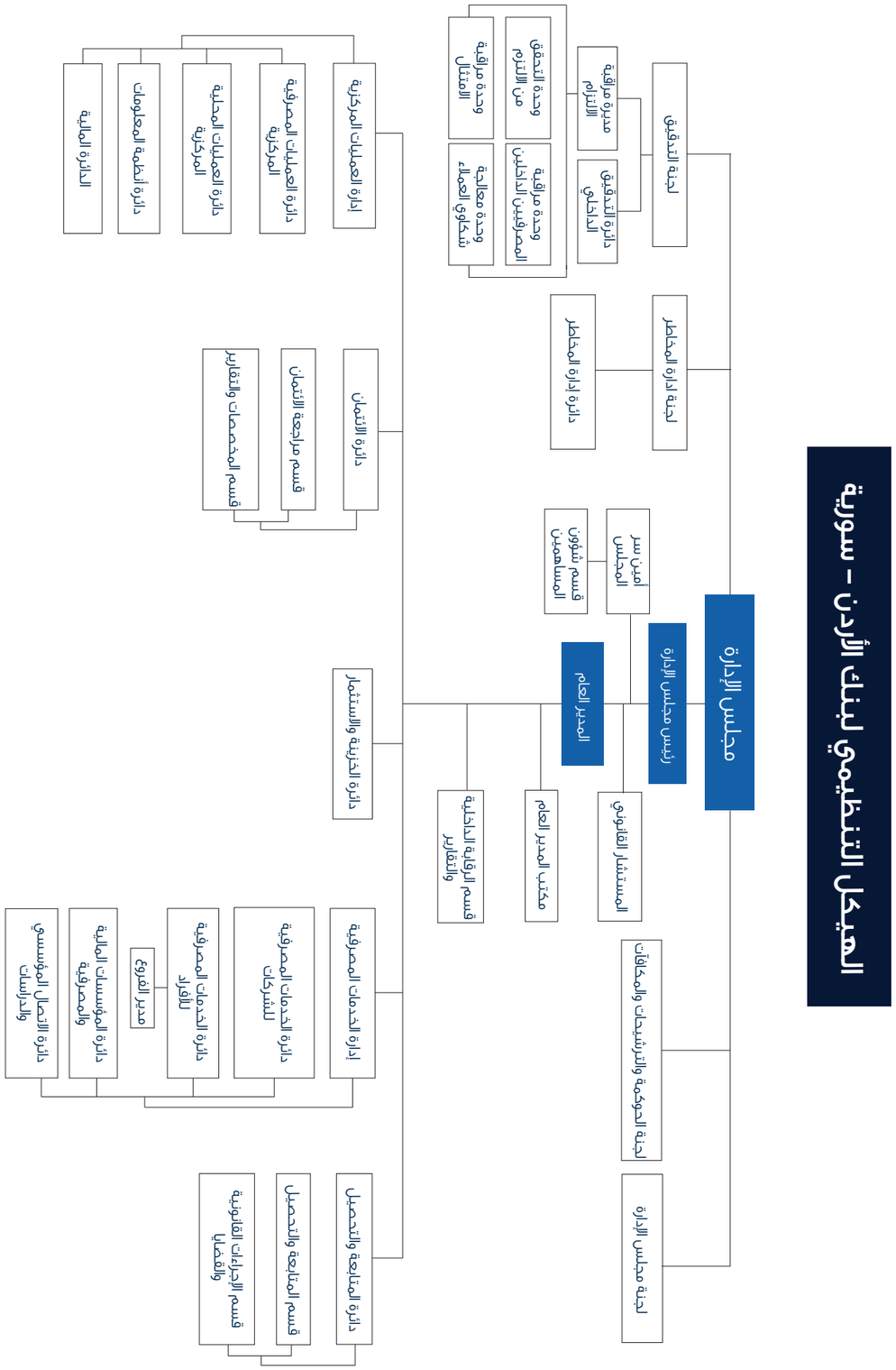

الحاكمية المؤسسية

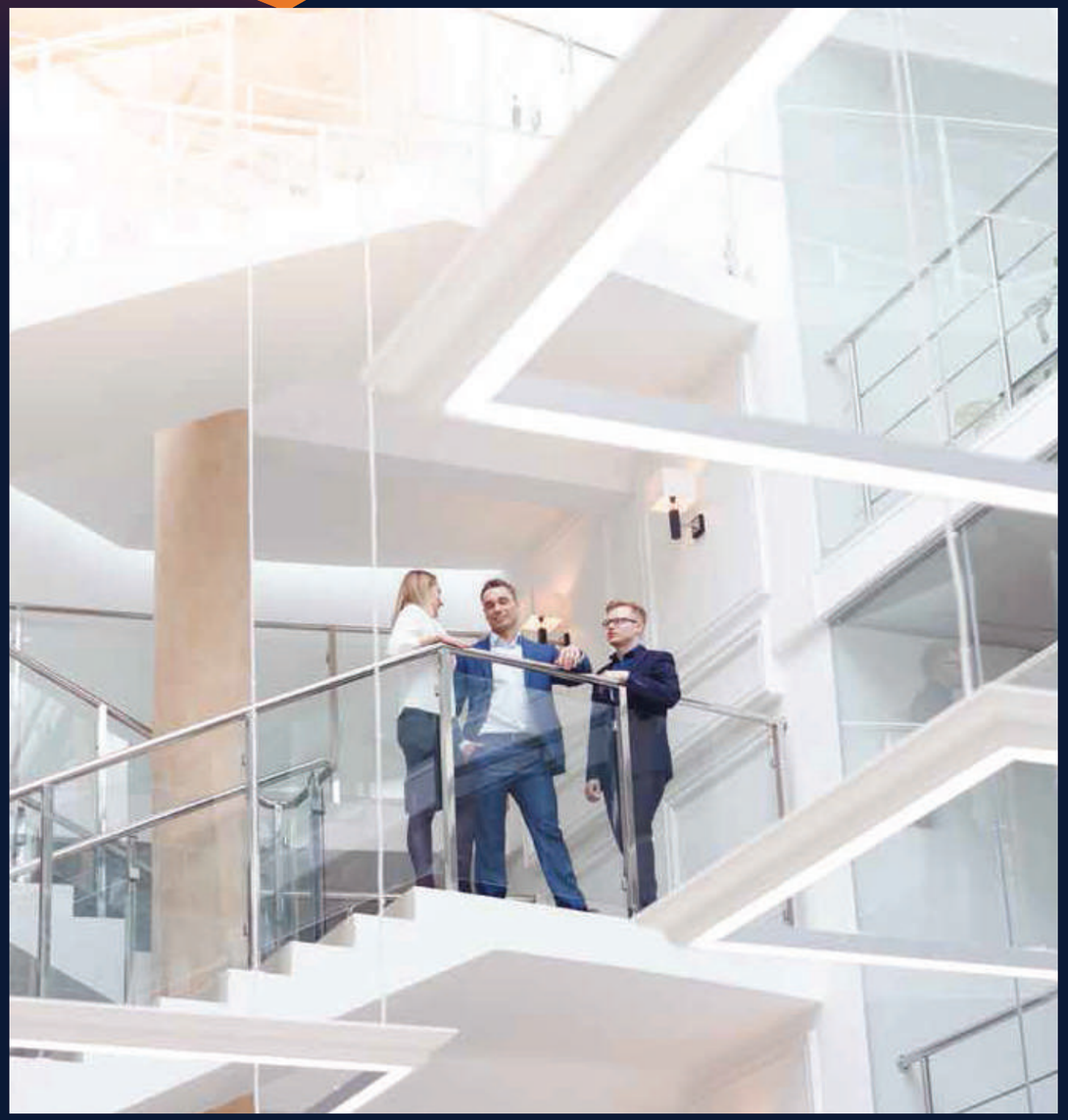

يولي بنك الأردن–سورية، وانطلاقاً من رؤيته الإستراتيجية كل العناية اللازمة لممارسات وتطبيقات الحوكمة السليمة، وبما يتوافق مع التشريعات التي تحكم أعمال البنوك وتعليمات مصرف سورية المركزي، وكذلك أفضل الممارسات الدولية التي تضمنتها توصيات لجنة بازل حول الحوكمة ودليل الحوكمة في سورية، كما يلتزم البنك بتطبيق متطلبات وتعليمات السلطات الرقابية.

ومن هنا فإن مجلس إدارة بنك الأردن– سورية يعمل جاهداً على الالتزام بدليل الحوكمة، بما يتوافق مع بيئة العمل المصرفي في سورية، والأطر التشريعية والقانونية الناظمة لأعمال البنك، ويقوم البنك بمراجعة هذا الدليل وتطويره وتعديله من وقت لآخر وكلما اقتضت الحاجة، وذلك بهدف مواكبة التغيرات في احتياجاته وتوقعاته إضافة إلى التغيرات في السوق المصرفي.

وعليه فقد قام البنك بنشر نسخة محدثة من دليل الحوكمة على (CD) مرفق بالتقرير السنوي، بالإضافة إلى تضمين التقرير السنوي تقريراً للجمهور عن مدى التزام إدارة البنك ببنود الدليل حسب المحاور التي تضمنها الدليل.

المحور الأول (مجلس الإدارة)

رئيس مجلس الإدارة

بخصوص منصب الرئيس فقد نصت تعليمات دليل الحوكمة على ما يلي :–

1. الفصل بين منصبي رئيس المجلس والمدير العام.
2. أن لا تربطه بالمدير العام أي قرابة حتى الدرجة الرابعة.
3. الفصل في المسؤوليات بين رئيس المجلس والمدير العام، بموجب تعليمات كتابية مقرة من المجلس، على أن يتم مراعاة مراجعتها كلما اقتضت الحاجة لذلك.
4. ويجب أن يكون رئيس مجلس الإدارة ونائبه من الأعضاء غير التنفيذيين.
5. يطلع الرئيس بما يلي :–

- يتولى رئيس مجلس الإدارة تمثيل البنك لدى الغير وفقاً لأنظمة المصرف.
- إدارة اجتماعات المجلس والتأكد من تناول الموضوعات المعروضة عليه بشكل كافي.
- إقامة علاقات بناءة بين المجلس سواء الأعضاء التنفيذيين والمستقلين والإدارة التنفيذية.
- دعم وتشجيع تقديم النقد البناء أثناء اجتماعات المجلس حول القضايا التي يوجد تباين في وجهات النظر المقدمة بشأنها وتشجيع التصويت على تلك القضايا.
- التأكد من توفر معايير سليمة من الحوكمة لدى البنك.
- التأكد من وصول المعلومات الكافية لكل من المساهمين وأعضاء المجلس في الوقت المناسب.

واستمراراً لسياسات البنك الهادفة لتلبية وتطبيق متطلبات دليل الحوكمة لبنك الأردن– سورية، الذي تم إعداده استناداً لقرارات مجلس النقد والتسليف وتعليمات مصرف سورية المركزي، يسعى البنك بالعمل على تلبية هذه المتطلبات بما يخدم مصلحة البنك، وبما يتوافق مع بيئة العمل المصرفي السوري، والأطر التشريعية والقانونية الناظمة لأعمال البنك.

علماً بأن رئيس مجلس الإدارة ونائب رئيس مجلس الإدارة غير تنفيذيين.

مجلس الإدارة

بالرغم من أن مسؤولية إدارة الأعمال اليومية تناط بالإدارة التنفيذية، إلا أن مجلس الإدارة تقع على عاتقه مسؤولية رسم السياسات الإستراتيجية لتحقيق الأهداف والغايات التي تحقق مصلحة البنك والمساهمين والمتعاملين، وبما يتفق مع القوانين والتعليمات ذات العلاقة.

يتألف مجلس الإدارة في بنك الأردن– سورية من 9 أعضاء، ويتم انتخاب أعضاء المجلس من قبل الهيئة العامة لفترة أربع سنوات، يتمتع أعضاء مجلس الإدارة بالخبرات والمؤهلات التي تؤهل كل واحد منهم لأن يبدي رأيه في مناقشات المجلس باستقلالية تامة، كما يتم اختيار رئيس مجلس الإدارة من قبل أعضاء مجلس الإدارة.

يكون للمجلس في كل جلسة جدول أعمال محدد، حيث يتم توثيق مناقشات وقرارات مجلس الإدارة ضمن محاضر رسمية، حيث يتولى أمين سر المجلس إعدادها، وفي هذا السياق فقد اجتمع مجلس الإدارة (5) اجتماعات خلال عام 2017. أسماء أعضاء مجلس الإدارة مبينة في التقرير صفحة رقم (132) وعدد الاجتماعات التي حضرها الأعضاء مبينة في الصفحة رقم (133)

ينبثق عن مجلس الإدارة في بنك الأردن– سورية بموجب دليل الحوكمة، أربع لجان من أجل تسهيل قيامه بمسؤولياته، وهي لجنة التدقيق، لجنة الحوكمة والترشيحات والمكافآت، لجنة إدارة المخاطر، ولجنة مجلس الإدارة.

لجنة التدقيق:

تم انتخاب لجنة التدقيق من ثلاثة أعضاء من المجلس غير التنفيذيين، وقد تم تحديد مهام ومسؤوليات اللجنة ضمن دليل الحوكمة، بالإضافة إلى منح اللجنة صلاحية الحصول على أي معلومات من الإدارة التنفيذية، بالإضافة إلى حقها في استدعاء أي موظف تنفيذي أو عضو مجلس إدارة لحضور اجتماعاتها.

تتألف اللجنة من السادة:

السيد محمد أبو الهدى اللحام	رئيساً
السيد صالح رجب حماد	عضو
السيد عمار محمد سعيد البردان	عضو

هذا وقد اجتمعت اللجنة (4) اجتماعات خلال عام 2017 حيث اجتمعت اللجنة مع المدقق الخارجي بما ينسجم مع تعليمات دليل الحوكمة، كما تم الاجتماع مع السيد مدير التدقيق الداخلي (4) مرات خلال 2017.

وتتضمن مسؤوليات اللجنة ما يلي:–

1. مراجعة مدى ملائمة الإفصاحات في التقارير المالية الصادرة عن البنك، وتوافقها مع متطلبات مصرف سورية المركزي، والسلطات الرقابية والتشريعية، والمعايير الدولية للتقارير المالية.
2. مراجعة البيانات المالية المرحلية والختامية للبنك، والتحقق من دقتها قبل عرضها على مجلس الإدارة لإقرارها.
3. دراسة الإجراءات والسياسات المحاسبية المطبقة في البنك، والتحقق منها وتوافقها مع السياسات المتعارف عليها، ومع المعايير المحاسبية الدولية والمعايير الدولية للتقارير المالية ومع متطلبات مصرف سورية المركزي والسلطات الرقابية والتشريعية.
4. دراسة ومراجعة الملاحظات الواردة في تقارير مصرف سورية المركزي والسلطات الرقابية والتشريعية.
5. متابعة والإشراف على أعمال دائرة التدقيق الداخلي في البنك، علماً بأن دائرة التدقيق الداخلي مرتبطة فنياً وإدارياً مع لجنة التدقيق، وتقدم التقارير الصادرة عن دائرة التدقيق الداخلي إلى لجنة التدقيق.
6. دراسة ومراجعة أنظمة الضبط والرقابة الداخلية للبنك، والتحقق من شموليتها ودقتها.
7. التأكد من دقة الإجراءات المحاسبية والرقابية المتبعة من قبل البنك، ومدى سلامتها والتقيد بها.
8. دراسة وإقرار خطة التدقيق الداخلي السنوية للبنك.
9. راجعة ودراسة الملاحظات الواردة في تقارير التدقيق الداخلي ومتابعة الإجراءات المتخذة بخصوصها.
10. التحقق من توفر الموارد الكافية لعمل دائرة التدقيق الداخلي، سواء من ناحية الموارد البشرية أو الموارد المالية أو التجهيزات اللازمة.
11. تقديم توصيات لمجلس الإدارة بخصوص تعيين المدقق الخارجي وإنهاء عمله ومكافآته وأتعابه وأي شروط تعاقدية أخرى تتعلق به، بالإضافة إلى تقييم موضوعية واستقلال المدقق الخارجي، مع الأخذ بالاعتبار أي أعمال خارج نطاق التدقيق قام بها المدقق الخارجي.
12. إجراء مراجعة مرة في السنة على الأقل، لأداء المدقق الخارجي ونطاق عمله.

13. مراجعة ودراسة الملاحظات الواردة في تقارير المدقق الخارجي، وإبداء أي ملاحظات بشأنها ومناقشة المدقق بخصوصها، ومتابعة الإجراءات المتخذة من البنك حيالها.
14. مراجعة التقارير الخاصة بالاختراقات، مثل عدم الامتثال للقوانين والأنظمة والتعليمات النافذة، أو إساءة الأمانة، والعمل على وضع الإجراءات والضوابط الكفيلة بتلافيها وعدم تكرار حدوثها.
15. التوصية بتعيين مدير التدقيق الداخلي ونقله وعزله وتحديد تعويضاته وتقييم أدائه.
16. مراجعة العمليات مع الأطراف ذوي العلاقة وإحاطة مجلس الإدارة بها.

لجنة الحوكمة والترشيحات والمكافآت

تم دمج لجنة الترشيحات والمكافآت بلجنة الحوكمة وقد تم انتخابها من ثلاث أعضاء من مجلس الإدارة، ويرأس هذه اللجنة رئيس مجلس الإدارة.

تتألف اللجنة من السادة :

السيد شاكر توفيق فاخوري	رئيساً
السيد عبد العزيز رشيد السخني	عضو
السيد عمار محمد سعيدالبردان	عضو

هذا واجتمعت اللجنة اجتماع واحد خلال عام 2017، ولم تجتمع مع مدير الموارد البشرية أي اجتماع خلال عام 2017، حيث قام السيد المدير العام بتمثيل دائرة الموارد البشرية عند الاجتماع باللجنة خلال عام 2017 .

وتتضمن مسؤوليات اللجنة فيما يتعلق بالحوكمة ما يلي :-

1. متابعة آخر المستجدات على الصعيدين المحلي والدولي في مجال الحوكمة، للاستفادة منها وتوظيفها، للارتقاء بعمل البنك.
2. الإشراف على إعداد ومراجعة دليل الحوكمة للبنك، ضمن الإطار التشريعي والقانوني الذي يحكم عمل البنك.
3. إجراء مراجعة سنوية لمحتويات وبنود دليل الحوكمة للبنك، بهدف تحديثه وتضمينه أي تطورات في مجال الحوكمة.
4. وضع الإجراءات والأساليب الكفيلة بتنفيذ بنود ومحتويات دليل الحوكمة والتقيد بها.
5. إعداد تقييم سنوي لمدى تطبيق الحوكمة في البنك وتقديمه إلى مجلس الإدارة وإلى الجهات المعنية بذلك.
6. التنسيق مع لجنة التدقيق للتأكد من الالتزام بالدليل.

إضافة إلى المهام المتعلقة بالترشيحات والمكافآت، وبما لا يخالف التشريعات المعمول بها فيما يتعلق بانتخاب أعضاء مجلس الإدارة:

1. تقديم توصيات إلى مجلس الإدارة حول أسس ومعايير التوصية والترشيح وإعادة الترشيح لعضوية المجلس ولجان المجلس ولشغل منصب الرئيس التنفيذي وإلغاء العضوية، مع مراعاة القوانين والأنظمة النافذة وذلك بهدف اختيار الأفضل لعضوية مجلس الإدارة، شريطة أن لا يتم ترشيح أي شخص يحظر عليه قانوناً أن يكون عضواً في مجلس إدارة البنك، ووفقاً لما هو منصوص عليه بهذا الشأن.
2. إجراء مراجعة سنوية لاحتياجات مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي، وإعداد وصف للقدرات والمؤهلات المطلوبة لعضوية المجلس.
3. دراسة الوقت الذي يجب أن يخصصه كل عضو لأعمال مجلس الإدارة.
4. تقديم التوصيات حول التغييرات الممكن إجراءها على هيكل مجلس الإدارة.
5. تقييم جوانب القوة والضعف في أداء مجلس الإدارة، وتقديم التوصيات حول كيفية معالجة مواطن الضعف، لتحقيق مصالح البنك.
6. تقييم استقلالية أعضاء مجلس الإدارة المستقلين، على أن تكون عملية التقييم دورية وبشكل نصف سنوي، مع الأخذ بالاعتبار الحد الأدنى للمتطلبات الواجب توفرها والمشار إليها في هذا الدليل، وذلك بعد أن تضع تعريف للأعضاء المستقلين والتنفيذيين وغير التنفيذيين وبما يتوافق مع المعايير الموضوعة في دليل الحوكمة الصادر عن مجلس النقد والتسليف.
7. تقييم ومراجعة أداء أعضاء مجلس الإدارة ولجان المجلس والإدارة التنفيذية العليا، ووضع مقترحات وسياسات حول المكافآت المقدمة لهم،

على أن تستند إجراءات التقييم على معايير KPIS، وتشمل معايير التقييم على سبيل المثال لا الحصر ما يلي:-

- يتم الأخذ بعين الاعتبار عند تقييم المجلس ككل والإدارة التنفيذية أداء المؤسسات الأخرى المشابهة.
- الالتزام بحضور جلسات مجلس الإدارة واجتماعات الهيئة العامة والمشاركة الفاعلة في الاجتماعات.
- المبادرة والإبداع في طرح أفكار استثمارية وإدارية جديدة ومحايدة.
- حسن التعامل مع أعضاء المجلس ومع الإدارة التنفيذية.
- إنجاز المهام الموكلة للعضو.
- عدم إفشاء أسرار البنك.
- تغليب المصلحة العامة على المصلحة الشخصية.
- التقيد بالقوانين والأنظمة والتعليمات الصادرة عن السلطات الرقابية والتشريعية وتلك المطبقة داخلياً في البنك.
- قبول النقد البناء.

8. تحديد احتياجات البنك للإدارة التنفيذية العليا، والمؤهلات والخبرات المطلوبة لهم وخطة الإحلال.
9. إجراء مراجعة سنوية للشروط المطلوبة لعضوية مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي.
10. تقييم دوري لأداء الإدارة التنفيذية العليا، وفقاً لمعايير محددة لقياس الأداء، تعرض على مجلس الإدارة، كما توصي مجلس الإدارة بعزل أي مدير تنفيذي إذا ثبتت عدم فاعليته وتقصيره في أداء واجباته ومسؤولياته.
11. إقرار هيكل الرواتب للعاملين في البنك، بما في ذلك تعويضات ومكافآت الإدارة التنفيذية العليا.
12. التأكد من وجود سياسة مكافآت لدى البنك، تتضمن أن تكون المكافآت والرواتب كافية لاستقطاب أشخاص مؤهلين للعمل في البنك والاحتفاظ بهم بشكل يضمن تنافسية البنك ويتماشى مع المكافآت والرواتب المقدمة من المؤسسات المالية المماثلة العاملة في السوق.
13. توفير معلومات وملخصات حول خلفية بعض المواضيع الهامة عن البنك لأعضاء المجلس (وتحديداً المستقلين منهم) عند الطلب، والتأكد من إطلاعهم المستمر على أحدث المواضيع ذات العلاقة بالعمل المصرفي، لذلك يتم تشجيع أعضاء المجلس على حضور الندوات والمناسبات، التي تتيح لهم فرصة اللقاء مع المؤسسات والشركات المحلية والعالمية.
14. الاجتماع مع مدير الموارد البشرية مرة على الأقل خلال العام، للتأكد من وجود وكفاية وعدالة ووضوح آلية التعيين والتقييم وسياسة منح المكافآت والرواتب وسياسة التدريب والتأهيل المستمر، بما يضمن استقطاب أشخاص مؤهلين للعمل في المصرف والاحتفاظ بهم.

لجنة إدارة المخاطر :

تتشكل اللجنة من ثلاثة أعضاء من مجلس الإدارة، وذلك بهدف الإدارة والتعامل مع كافة فئات المخاطر التي تواجه عمل البنك.

تتألف اللجنة من السادة:

السيد عمار محمد سعيد البردان	رئيساً
السيد محمد ماهر عربي كاتبي	عضو
السيد محمد أبو الهدى اللحام	عضو

هذا واجتمعت اللجنة 4 اجتماعات خلال عام 2017، وتم الاجتماع 4 مرات مع السيد مدير المخاطر .

تتضمن مسؤوليات اللجنة ما يلي :-

1. الحصول على كافة المعلومات عن أي مسألة تدخل ضمن مهامها.
2. مراجعة سياسات وإستراتيجيات إدارة المخاطر التي تواجه عمل البنك بكافة فئاتها، ومنها على سبيل المثال لا الحصر (مخاطر الائتمان، مخاطر السوق، مخاطر التشغيل، مخاطر السيولة، مخاطر أسعار الفائدة)، وذلك قبل رفعها إلى مجلس الإدارة لاعتمادها.
3. تحديد أساليب وآليات تخفيف المخاطر بشكل ينسجم مع المتطلبات الرقابية المرعية في هذا الشأن وذلك بهدف الحد من أثر تلك المخاطر على سلامة ومتانة الوضع المالي للبنك.

4. العمل بشكل متواصل مع دائرة إدارة المخاطر في المصرف لرسم وتحديد سياسات إدارة المخاطر المرتبطة بالنشاط القائم للمصرف بالإضافة إلى تلك المتعلقة بأي نشاط أو منتج مصرفي.
5. التأكد من متابعة قيام الإدارة العليا بالمعالجة الفورية لأي تجاوزات يتم رفعها من قبل إدارة المخاطر.
6. الحصول على مقترحات من الإدارة التنفيذية للبنك حول هيكل دائرة المخاطر وعملية تطويرها وبحيث تقوم اللجنة بمراجعة المقترحات وإدخال أي تعديلات عليها ليصار إلى رفعها إلى مجلس الإدارة لاعتمادها.
7. تتولى لجنة إدارة المخاطر مسؤولية مواكبة التطورات السريعة والتعقيدات المتزايدة التي تطرأ على إدارة المخاطر داخل البنك وتقوم اللجنة برفع تقارير دورية حولها إلى مجلس الإدارة.
8. مراقبة التزام إدارة المخاطر بالمعايير الموضوعة من قبل لجنة بازل والمتعلقة بمخاطر الائتمان، مخاطر السوق والمخاطر التشغيلية.
9. مراجعة وإبداء الرأي أمام مجلس الإدارة حول سقوف المخاطر والحالات الاستثنائية التي تطرأ عليها.
10. مراجعة التقارير الدورية حول طبيعة المخاطر التي يتم التعرض لها وحجمها وأنشطة إدارة المخاطر.
11. ضمان توفر الموارد والنظم الكافية لإدارة المخاطر، وضمان استقلال موظفي إدارة المخاطر عن الأنشطة التي ينجم عنها تحمل المصرف للمخاطر.
12. تعقد اللجنة اجتماعات دورية مع إدارة المخاطر لمناقشة وتقييم المخاطر التي يتعرض لها المصرف وكفاية طرق معالجتها وتقديم التوصيات بشأنها.

لجنة مجلس الإدارة :
تم انتخاب أعضاء مجلس الإدارة من ستة أعضاء من مجلس الإدارة.
تتألف اللجنة من السادة :

السيد شاكر توفيق فاخوري	رئيساً
السيد عبد العزيز رشيد السخني	عضو
السيد أسعد نزار هارون	عضو
السيد محمد مرهف الأخرس	عضو
السيد محمد ماهر عربي كاتبي	عضو
السيد أسامة سميح السكري	عضو

هذا واجتمعت اللجنة مرة واحدة خلال عام 2017.

تتضمن مسؤوليات اللجنة ما يلي :
1. الموافقة على المعاملات الائتمانية التي تتجاوز صلاحيات اللجنة التنفيذية العليا والمدير العام وصلاحيات رئيس المجلس.
2. دراسة السياسات والأنظمة والإجراءات والقرارات والخطط المقدمة من الإدارة التنفيذية، والتي تتطلب حسب تعليمات السلطات الرقابية والنظام الداخلي للبنك الحصول على موافقة مجلس الإدارة.
وتمارس اللجنة مهامها وفق نظام الصلاحيات الخاص بالبنك.

أمانة سر المجلس :
تنبع أهمية محاضر الاجتماعات للبنك وللمساهمين وللسلطات الرقابية من كونها السجل الدائم للأعمال التي قام بها المجلس وللقرارات المتخذة من قبله ومن قبل اللجان المنبثقة.
وبناءً عليه ولأهمية الدور الذي يقوم به أمين سر المجلس، ونظراً لما تقتضيه المرحلة القادمة من متطلبات لتطبيق وترسيخ وتعزيز الحوكمة في البنك، فقد تم تعيين السيد شاكر توفيق فاخوري أمين سر للمجلس اعتباراً من 2010/7/25، وتم تحديد مهام ومسؤوليات أمانة سر المجلس ضمن دليل الحوكمة الخاص بالبنك.

تعارض المصالح :
أكد مجلس الإدارة ضمن دليل الحوكمة للبنك، بأن على كل عضو من أعضاء المجلس أن يحدد ارتباطه مع البنك وطبيعة علاقته، وتجنب تعارض المصالح، والالتزام بمضمون دليل ميثاق السلوك المهني بهذا الخصوص، والإفصاح خطياً بشكل سنوي، أو في حال وجود مستجدات تتطلب ذلك.

المحور الثاني (التخطيط ورسم السياسات)

يطّلع مجلس الإدارة بمسؤولياته في رسم الإستراتيجية العامة للبنك وتوجه البنك الاستراتيجي، وتحديد الأهداف العامة للإدارة التنفيذية، والإشراف على تحقيق هذه الأهداف.

المحور الثالث (البيئة الرقابية)

يطّلع مجلس الإدارة بمسؤولياته، بالاعتماد على إطار عام للرقابة الداخلية، وذلك بهدف التحقق مما يلي:
- فعالية وكفاءة العمليات.
- مصداقية التقارير المالية.
-التقيد بالقوانين والتعليمات النافذة.

هذا ويؤكد المجلس على وجود إطار عام للرقابة الداخلية، يتمتع بمواصفات تمكنه من متابعة مهامه، واتخاذ ما يلزم من إجراءات حيالها، وضمن الإطار التالي :

1. التدقيق الداخلي
إن وجود إدارة تدقيق داخلي تعمل بفعالية وكفاءة، يسهم بشكل أساسي في خلق مناخ الانضباط، وتعزيز وتدعيم أنظمة الضبط والرقابة الداخلية والإطار العام لإدارة المخاطر.
ومن هنا يولي مجلس الإدارة ولجنة التدقيق ودائرة التدقيق الداخلي عناية خاصة من حيث:
1. تعيين مدير التدقيق الداخلي بناءً على توصية من لجنة التدقيق.
2. تدعيم الدائرة بالكوادر البشرية المؤهلة.
3. توفير الموارد المالية الكافية لعمل الدائرة والتحقق من حصولها على رواتب ومكافآت تضمن نشاطها والمحافظة على الكوادر المؤهلة فيها.
4. توفير مستلزمات العمل المطلوبة لإنجاز مهامها بشكل كامل مثل أنظمة الحاسوب وغيرها وتوفير التدريب والتأهيل المستمر للعاملين فيها.
5. التأكد أن لدى الدائرة صلاحيات كاملة تمكنها من أداء عملها بشكل فعّال وباستقلالية عملها عن الأنشطة الخاضعة للتدقيق، وضمان عدم وجود معيقات أو بنود أو معلومات غير مسموح لها الإطلاع عليها والتحقق من حرية الحركة لديها والاتصال بأي موظف داخل البنك.
6. التحقق من عدم وجود تضارب أو ازدواج في المسؤوليات أو المصالح لدى موظفي الدائرة وعدم إسناد أي مهام تنفيذية لهم.
7. تعتبر الدائرة مسؤولة عن اقتراح هيكل ونطاق التدقيق الداخلي، كما تكون مسؤولة عن إعلام لجنة التدقيق عن وجود أي تضارب قائم أو محتمل في المصالح.
8. للدائرة الحق في إعداد تقاريرها دون تدخل خارجي ومناقشة تلك التقارير مع الوحدات والدوائر التي تم تدقيقها.
9. راجعة عمليات الإبلاغ المالي في البنك والتحقق من دقتها وتوثيقها، ومراجعة الامتثال لسياسات البنك الداخلية وإجراءات العمل المنصوص عليها، إضافة إلى الامتثال للمعايير الدولية المتعارف عليها والتعليمات والتشريعات النافذة الصادرة عن السلطات المختصة.
10. إعداد خطة تدقيق سنوية معتمدة من لجنة التدقيق حسب الأصول وتشمل كافة أنشطة ووحدات العمل في البنك، بالاعتماد على درجة المخاطر المرتبطة بتلك الوحدات والأنشطة.
11. مراجعة أنظمة الضبط والرقابة الداخلية بشكل دوري وبحيث يكون سنوياً على الأكثر، بهدف تحديد مواطن الضعف والعمل على تجنبها.
12. متابعة الملاحظات والمخالفات الواردة في تقارير السلطات الرقابية والمدقق الخارجي، والتأكد من بذل الجهد اللازم لحلها، وعدم تكرارها.

15. تتعزز فعالية وظيفة التدقيق الداخلي في المصرف من خلال:
- إدراك مجلس الإدارة والإدارة العليا لأهمية وظيفة التدقيق الداخلي، وإيصال وتوضيح هذه الأهمية لجميع العاملين في المصرف.
- الاستفادة، بالطريقة الملائمة وفي التوقيت المناسب، من نتائج عمل التدقيق الداخلي واتخاذ الإجراءات التصحيحية المناسبة بشأنها من قبل الإدارة.
- ضمان استقلالية وظيفة التدقيق الداخلي.
- إشراك التدقيق الداخلي في تقييم فعالية إجراءات الضبط الداخلي والتوصية بشأنها.
- الالتزام بقرار مجلس النقد والتسليف رقم 123/م ن/ب4 وتعديلاته، الخاص بمتطلبات التدقيق الداخلي في المصرف، فيما يتعلق بالأمور التالية :
– نطاق وأهداف ومهمات وظيفة التدقيق الداخلي.
– استقلالية دائرة التدقيق الداخلي.
– نظام التدقيق.
– نزاهة وتجرد وظيفة التدقيق الداخلي.
– الكفاءة المهنية.
– مجال التدقيق.
– إجراءات التدقيق الداخلي.
– مسؤوليات مدير دائرة التدقيق الداخلي.
– لجنة التدقيق الداخلي.
– الاستعانة بمصادر خارجية للرقابة الداخلية.

هذا وسيقوم مجلس الإدارة ولجنة التدقيق، بالتأكد من توثيق مهام وصلاحيات ومسؤوليات دائرة التدقيق، ضمن ميثاق التدقيق (Internal Audit Charter)، ومن ثم اعتماد الميثاق من قبل لجنة التدقيق ومجلس الإدارة.

2. التدقيق الخارجي

أما المدقق الخارجي فيمثل مستوى آخر من الرقابة على مدى مصداقية البيانات المالية الصادرة عن أنظمة البنك المحاسبية والمعلوماتية، وخاصة فيما يتعلق بإبداء الرأي الواضح والصريح في مدى عدالة هذه البيانات، وعكسها للواقع الفعلي خلال فترة معينة، ويراعي مجلس الإدارة في تعامله مع مكاتب التدقيق الخارجي مصلحة البنك ومهنية المكاتب التي يتعامل معها، ويحرص على الدوران المنتظم للتدقيق وتجاربه مع المكاتب التي يتعامل معها.

3. إدارة المخاطر

ترتبط عمليات البنوك بحتمية مواجهة مخاطر متعددة الأنواع، وإن فهم وإدارة هذه المخاطر بأنواعها المختلفة وعلاجها، يدخل ضمن بناء التحكم المؤسسي الجيد، لأن إدارة المخاطر هي القبول المدروس للمخاطر، بهدف الموائمة بين العوائد من جهة والمخاطر من جهة أخرى.
لدى البنك دائرة مستقلة لإدارة المخاطر، ترفع تقاريرها دورياً إلى لجنة إدارة المخاطر المنبثقة عن مجلس إدارة البنك.

وفيما يلي الإطار العام لعمل إدارة المخاطر:
1. تتولى إدارة المخاطر المسؤوليات التالية:
- إعداد سياسات المخاطر لكافة أنواع المخاطر واعتمادها من مجلس الإدارة.
- تحليل جميع المخاطر بما في ذلك مخاطر الائتمان، مخاطر السوق، مخاطر أسعار الفائدة والمخاطر التشغيلية.
- تطوير منهجيات القياس والضبط لكل نوع من أنواع المخاطر.
- التوصية للجنة إدارة المخاطر بسقوف المخاطر والموافقات ورفع التقارير وتسجيل حالات الاستثناءات عن سياسة إدارة المخاطر.
- تزويد مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية العليا بمعلومات عن قياس المخاطر ومنظومة المخاطر (Risk Profile) في البنك، ويقوم المجلس بمراجعة إحصائيات المخاطر الكمية والنوعية في البنك وبشكل منتظم.

- اعتماد الوسائل التي تساعد في إدارة المخاطر ومنها:
– التقييم الذاتي للمخاطر ووضع مؤشرات للمخاطر.
– إعداد قاعدة بيانات تاريخية للخسائر وتحديد تلك الخسائر وتبويبها وفقاً لنوع المخاطر.
– توفير التجهيزات اللازمة والأنظمة الآلية الملائمة لإدارة المخاطر لدى البنك.
2. تقوم بعض اللجان والدوائر والأقسام مثل لجان الائتمان ولجنة إدارة الموجودات والمطلوبات ودائرة الخزينة وقسم مخاطر التشغيل بمساعدة إدارة المخاطر في القيام بمهامها وفق الصلاحيات المحددة لهذه اللجان.
3. تضمين التقرير السنوي للبنك معلومات عن إدارة المخاطر بخصوص هيكلها وطبيعة عملياتها والتطورات التي طرأت عليها.
4. المراجعة الدورية لسياسات المخاطر المختلفة بشكل دوري (سنوي) أو كلما اقتضت الحاجة لذلك.
5. الالتزام بقرارات مجلس النقد والتسليف لاسيما القرارات (74 –93 –100 –106 –253–107 390/م ن/ب4) وتعديلاتها، الخاصة بإدارة المخاطر في المصارف.

4. الامتثـال

لدى البنك إدارة مستقلة للامتثال، ترفع تقاريرها لمجلس الإدارة مباشرة، وفيما يلي الإطار العام لعمل إدارة الامتثال :
1. إعداد سياسات وإجراءات الامتثال وتطويرها ومراجعتها بشكل دوري (مرة في السنة كحد أدنى) وكلما دعت الحاجة لذلك.
2. التأكد من مدى التزام المصرف بسياسات وإجراءات الامتثال، بما يضمن التزامه بجميع القوانين والأنظمة والتعليمات النافذة.
3. إعداد منهجية فاعلة لضمان امتثال البنك لجميع القوانين والتشريعات النافذة وأي إرشادات وأدلة ذات علاقة، وعلى الإدارة التنفيذية توثيق مهام وصلاحيات ومسؤوليات إدارة الامتثال وتعميمها داخل البنك.
4. رفع التقارير الدورية (نصف سنوية) حول نتائج أعمالها، إلى مجلس إدارة البنك مع إرسال نسخة إلى الإدارة التنفيذية.
5. وضع سياسات وإجراءات للحد من عمليات غسل الأموال وتمويل الإرهاب بما يتوافق مع القوانين والأطر التشريعية الناظمة لأعمال البنك.

5. التقارير المالية

تتولى الإدارة التنفيذية للبنك القيام بما يلي:
1. إعداد التقارير المالية حسب المعايير الدولية للمحاسبة.
2. رفع هذه التقارير إلى أعضاء مجلس الإدارة في كل اجتماع من اجتماعاته الدورية.
3. نشر بياناته المالية كل ثلاثة أشهر.
4. إرسال التقارير المالية وتقارير الأعمال الكاملة إلى المساهمين سنوياً.

6. السلوك المهني

لدى البنك دليل لميثاق السلوك المهني، تم اعتماده من قبل مجلس الإدارة، وتم تعميمه على كافة موظفي البنك، بالإضافة إلى عقد دورات تدريبية بهذه المفاهيم، وتتولى دائرة الامتثال تطوير هذا الدليل، والتحقق من مدى الالتزام به.

المحور الرابع (العلاقة مع المساهمين)

يضمن القانون لكل مساهم حق التصويت في اجتماعات الهيئة العامة، وحق مناقشة المواضيع المطروحة على جدول أعمال الهيئة العامة العادية وغير العادية، إضافة إلى ذلك فإنه يحق للمساهمين اقتراح أي بنود أخرى على جدول أعمال الهيئة العامة العادية، شريطة أن يقترن هذا الاقتراح بموافقة عدد من المساهمين المنصوص عليه بالقوانين ذات العلاقة، وتعزيزاً لهذه العلاقة يعمل مجلس الإدارة بكافة الوسائل المناسبة لتشجيع المساهمين وخاصة صغار المساهمين على حضور الاجتماع السنوي للهيئة العامة والتصويت إما بشكل شخصي أو توكيل شخصي في حالة غيابهم، كذلك يعمل على تزويد المساهمين بما يلـي:-

- نسخة من التقرير السنوي.
- دعوة اجتماع الهيئة العامة وجدول أعمالها.
- جميع المعلومات والمواد الإعلامية الموجهة للمساهمين بشكل عام.

هذا بالإضافة لأحقية كل مساهم بالإطلاع على سجل المساهمين فيما يتعلق بمساهمته، وكذلك يحرص على توزيع الأرباح بعدالة على المساهمين، وبما يتناسب مع عدد الأسهم التي يملكها كل منهم.

المحور الخامس (الإفصاح والشفافية)

تنطوي الحوكمة لبنك الأردن– سورية على أبعاد تتصل بالنزاهة والتعامل بالاستقامة والأمانة، و الموضوعية والمسائلة عن القرارات التي اتخذتها الجهات ذات العلاقة في البنك، والشفافية والإفصاح والانفتاح على المجتمع، والبنك معني بالإفصاح العام عن كافة المعلومات الموثوقة التي تقدم في أوقاتها المناسبة، لمساعدة مستخدمي هذه المعلومات على إجراء تقييم دقيق للموقف المالي للبنك وانجازاته وأنشطته ومخاطره، وإدارة هذه المخاطر ،خاصة وأن الإفصاح وحده يعطي الشفافية المطلوبة التي تتوفر في المعلومات، من الناحية النوعية والكمية التي يتم تقديمها في أوقاتها المناسبة.

وبناء عليه فقد تم خلال التقرير السنوي الإفصاح عن كافة البيانات المطلوبة لمختلف الجهات الرقابية، بالإضافة لنشر دليل الحوكمة للبنك ومدى الالتزام به.

الإفصاح والشفافية

استناداً لتعليمات التعامل مع العملاء بعدالة وشفافية رقم 1/0/529 الصادرة عن مصرف سورية المركزي بتاريخ 2014/6/5، فقد تم تأسيس وحدة لإدارة ومعالجة شكاوى العملاء ورفدها بالكوادر البشرية المؤهلة والأنظمة الآلية، وتتبع إدارياً لمديرية مراقبة الالتزام هذا ويتولى البنك إدارة ومعالجة شكاوى العملاء ضمن الأسس التالية:

1. سياسات وإجراءات عمل وحدة شكاوي العملاء المعتمدة والمعممة على كافة موظفي البنك.
2. توفير قنوات اتصال مختلفة لاستقبال شكاوى العملاء تتمثل بالطرق التالية:

– الاتصال الهاتفي من خلال رقم خدمة شكاوي العملاء 22900040–011.
– البريد الإلكتروني complaints@bankofjordansyria.com .
– صندوق الشكاوي و الاقتراحات في الفروع.
– البريد العادي (صندوق البريد الخاص ببنك الأردن – سورية) 8058 دمشق– سورية.
– استقبال العملاء بشكل مباشر من قبل فروع البنك، أو من قبل وحدة شكاوي العملاء.
– موقع التواصل الاجتماعي (Facebook) .

3. اعتماد الإجراءات اللازمة في حال التأخير بالرد على شكاوى العملاء مع مختلف وحدات البنك بهدف تلبية متطلبات العملاء والرد على استفساراتهم ضمن المدة المحددة.
4. دراسة وتقييم شكاوى العملاء للوقوف على الواقع الفعلي لهذه الشكاوى وتركّزها وتصنيفها.
5. التواصل مع عينات من العملاء، لاستيفاء أي ملاحظات لديهم عن الخدمات المقدمة ومتابعة تحسينها بالتنسيق مع الدوائر المعنية.
6. اجراء استبيانات قياس رضى العملاء في فروع البنك عن طريق المقابلة المباشرة للعملاء واستيفاء مشاركتهم.
7. تزويد مجلس الإدارة والإدارة العليا بكشوفات دورية، تتضمن ملخصاً لكافة الشكاوى وتصنيفها والإجراءات المتّخذة في سبيل الحد من تكرارها مستقبلاً.
8. وفيما يلي إحصائية بالشكاوى التي تم استلامها من العملاء خلال عام 2017 عبر مختلف القنوات موزعة وفقاً للخدمات الإلكترونية، سلوك التعامل المهني، العمليات النقدية، التسهيلات المصرفية، ودائع لأجل، تجهيزات الفروع.

تسهيلات مصرفية	عمليات نقدية	تجهيزات الفروع	خدمات الفروع	خدمات إلكترونية	سلوك التعامل المهني	المجموع
4	6	1	3	1	2	17

هذا وقد تم التعامل مع هذه الشكاوى ضمن الإطار التالي:

– إعطاء الشكاوي أرقاماً مرجعية وتزويدها للعملاء بهدف المتابعة.
– دراسة وتحليل الشكاوي والرد عليها ضمن الإطار الزمني المحدد من قبل مصرف سورية المركزي بخمسة أيام عمل.
– التوصية بالإجراءات المقترحة للحد من تكرار هذه الشكاوي مستقبلاً والتي تتمثل بما يلي :

- تعديل إجراءات العمل إذا تطلب الأمر ذلك.
- اتخاذ الإجراءات التأديبية بحق الموظفين المقصرين.
- تأهيل وتدريب الموظفين بإجراءات العمل، المنتجات، مهارات التواصل مع العملاء... الخ.
- تطوي ر مواقع البنك المختلفة لاستقبال العملاء والارتقاء بالخدمة المقدمة لهم.

شبكة فروع بنك الأردن– سورية

شبكة فروع بنك الأردن– سورية

الإدارة العامة دمشق
هاتف: 01122900000
ص.ب 8058 دمشق– سورية

ساحة السبع بحرات
فاكس 0112317267

إدارة العمليات
هاتف: 01122911161

أبو رمانة
فاكس: 0113318622

دائرة الأتمتة
هاتف: 01122911000

أبو رمانة
فاكس: 0113328331

فروع محافظة دمشق وريفها

فرع شارع بغداد
هاتف: 01122900100

ساحة السبع بحرات
فاكس: 0112317730

فرع أبو رمانة
هاتف: 0113354500

ساحة الجامعة العربية
فاكس: 0113354506

فرع العباسيين
هاتف: 0114438261

ساحة العباسيين
فاكس: 0114438267

فرع صحنايا (مغلق)
هاتف: 01163900333

أوتستراد درعا
فاكس: 0118140614

فرع حرستا (مغلق)
هاتف: 0115376711

مقابل مديرية الخدمات
فاكس: 0115376717

فرع جرمانا
هاتف: 0115662273

دوار السيد الرئيس
فاكس: 0115659377

فروع محافظة حلب

فرع شارع فيصل
هاتف: 0212228071

شارع الملك فيصل
فاكس: 0212228071

فرع البارون
هاتف: 0212126996

مقابل سينما أوغاريت
فاكس: 0212125985

فرع العزيزية
هاتف: 0212122697

شارع بن سلفانيا
فاكس: 0212125672

فرع الحمدانية (مغلق)
هاتف: 0215120153

فندق المارتيني
فاكس: 0215120156

فروع محافظة حمص

فرع حمص
هاتف: 0312220603

شارع أبو تمام– دوار الحزب
فاكس: 0312222305

فروع محافظة اللاذقية

فرع الكورنيش الغربي
هاتف: 041457623

شارع الكورنيش الغربي
فاكس: 041456768

فروع محافظة طرطوس

فرع طرطوس
هاتف: 043313733

شارع الثورة
فاكس: 043313793

فروع محافظة السويداء

فرع السويداء
هاتف: 016324188

طريق قنوات
فاكس: 016324288

مراكز تنمية الأعمال

مراكز الجنوب

دمشق
هاتف: 01122900231

ساحة السبع بحرات
فاكس: 0112317267

ريف دمشق (مغلق)
هاتف: 01122900000

أوتستراد درعا
فاكس: 0112317267

مركز الشمال

حلب
هاتف: 0212228071

شارع الملك فيصل
فاكس: 0212228071

مركز الوسط

حمص
هاتف: 0312220603

شارع أبو تمام – دوار الحزب
فاكس: 0312232305

مركز الساحل

اللاذقية
هاتف: 041457623

شارع الكورنيش الغربي
فاكس: 041456768